

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل الثوابت والمستجدات

أحمد تهامى عبد الحى
باحث بالمركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية

٩ دراسات استراتيجية ومستقبلية
مارس ٢٠٠٣ م

الاستراتيجية الإسرائيلية
في البحر الأحمر ومنابع النيل
الثوابت والمستجدات

2003

أحمد تهامي عبدالحي

مقدمة

أولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر:

أ–محددات الإستراتيجية الإسرائيلية ومرتكزاتها .

ب–مستجدات الوضع الاستراتيجي في التسعينات.

ثانيا: الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل:-

أ–محددات الاستراتيجية الإسرائيلية وآلياتها.

ب–مستجدات الوضع الاستراتيجي في التسعينات.

خاتمة.

الهوامش.

شهد عقد التسعينات ونهاية القرن العشرين اهتماماً واسع النطاق بمنطقتي البحر الأحمر ومنابع النيل، وأفرزت التفاعلات بين الدول الواقعة فيهما تطورات استراتيجية وسياسية بعيدة المدى، سوف تترك آثارها العميقة لعقود قادمة.

ولا شك أن هناك العديد من المداخل التي يمكن من خلالها دراسة إقليمي البحر الأحمر ونهر النيل،ولكن حقائق الترابط والتشابك الجيوبولتيكي والاستراتيجي بينهما تبرز إمكانية تحقيق ذلك من خلال مدخل التهديد الاستراتيجي، بمعني التركيز علي المعضلة الأمنية، وارتباطها بالصراع العربي– الإسرائيلي. وتكاد الأدبيات السياسية والاستراتيجية العربية تتفق علي أن إسرائيل تشكل المصدر الأول والأكثر أهمية لتهديد أمن الدول العربية المطلة علي البحر الأحمر والواقعة في إطار حوض النيل.

وتنطلق الدراسة من افتراض مؤداه أنه علي الرغم من انطلاق عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد 1991، إلا أن الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل استمرت تشكل تهديداً رئيسياً لأمن الدول العربية ، ولذلك أخذت العلاقات المصرية الإسرائيلية تتراوح بين التعاون والصراع، واشتد التنافس بينهما في مواقع كثيرة كان البحر الأحمر ومنابع النيل من أبرزها. وقد يسرت مستجدات الوضع الاستراتيجي في التسعينات لإسرائيل الحصول علي مكاسب جديدة، وترسيخ أقدامها في المنطقة، وتجلي ذلك في التحالف الإريتري - الإثيوبي، واحتلال إريتريا جزيرة حنيش اليمنية، وصعود نفوذ قبائل التوتسي في منطقة البحيرات العظمي، والمحاولات الإقليمية والدولية لتغيير قواعد استخدام مياه الأنهار مما يؤثر سلبيا علي الأمن المائي العربي. وفي الواقع أنه إذا نفذت إثيوبيا مشروعاتها المائية لسحب مياه من نهر النيل فإنها ستشكل تهديداً لمصر والسودان ، مما يعني تهديد الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي التي ترتبط بمنطقة البحيرات العظمي في وسط أفريقيا (Heart of Africa) نظرا للاعتماد المتبادل بين الإقليمين. ويأتي ذلك في إطار سياسة أمريكية جديدة نشطت في المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة، نجحت إسرائيل في إيجاد موقعاً متميزاً لها في إطارها.

ونظراً للتفاعلات المعقدة في المنطقة النابعة من تكوينها السكاني والجغرافي، فقد أصيبت الاستراتيجية الإسرائيلية بالارتباك بسبب انهيار التحالف الإريتري الأثيوبي، وعودة جزيرة حنيش الكبرى إلى اليمن، وتصاعد الصراع بين مجموعة القادة الجدد في وسط أفريقيا. وبين هذه البداية النشطة في مطلع عقد التسعينات وانتهاء بانتكاسة غير متوقعة في نهايته، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية حققت تقدماً ملموساً.

إن انتكاسه الإستراتيجية الإسرائيلية القائمة علي رؤية صراعية في جوهرها يعود إلى تناقضها الداخلي ، وعدم إدراكها لخطورة سياسة اللعب بالتناقضات في بيئة شديدة التعقيد ، فالنزاع الإريتري الإثيوبي وضع السياسة الإسرائيلية التي تمد الطرفين بالسلاح في موقف شديد الحرج. ويمكن القول أن تعاطي الدول العربية مع الاستراتيجية الإسرائيلية لا يجب أن يكون ذو اتجاه واحد بمعني تغليب الجانب الصراعي، بل ربما يكون من الأفضل ممارسة ضبط النفس وتبني الحلول السلمية وتدعيم التعاون الإقليمي.

ومن المنظور التعاوني فإن النتائج السلبية الناجمة عن التفاعلات الصراعية ربما تكون البيئة الملائمة لبدء تعاون إقليمي واسع بين دول المنطقة أو استئناف جولة جديدة من الصراع. وهناك إمكانات كبيرة لتطوير المدخل التعاوني بين الدول الواقعة علي البحر الأحمر وحوض النيل ، بحيث لا تتحول إلى مصدر تهديد لأمن الدول العربية.

ومن الجليّ أن مكمن القصور في هذا المدخل ينجم بالأساس عن عدم وجود رؤية عربية واحدة فيما يتعلق بأمن البحر الأحمر ومنابع النيل، فهناك مصالح قد تلتقي أحياناً وقد تختلف أحياناً. ويلاحظ مثلاً أن التناقض المصري السوداني وصل إلى قمته في منتصف التسعينات، فاختل مفهوم الأمن القومي العربي، ولكن سرعان ما تبين أن هذا التناقض كان مرحليا و أمكن تجاوزه. ولذلك فإن أبرز مصادر قوة مدخل التهديد الاستراتيجي تتمثل في وجود طرف إسرائيلي فاعل ذو رؤية استراتيجية واضحة، لا شك أن تناولها بالدراسة والتحليل علي ضوء تطورات عقد التسعينات يمكن أن يشكل إضافة متواضعة للدراسات المتراكمة حول هذا الموضوع.

ولا تعني هذه الدراسة بالوقوف كثيرًا علي بدايات وتطورات العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وإنما البحث في ثوابت ومستجدات الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل، من خلال دراسة جوانب الاستمرارية والتغير بالتركيز علي عقد التسعينات. وذلك بالتمييز بين وجود أمني إسرائيلي في ظل استراتيجية شاملة تجاه دول حوض النيل والبحر الأحمر وشرق إفريقيا، وبين علاقات مع عدد من الأنظمة الإفريقية الأخرى لأهداف متنوعة.

الاستراتيجية الإسرائيلية ودول الجوار الجغرافي:-

يقصد بالاستراتيجية القومية استخدام محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة، ومن ثم فالاستراتيجية القومية ترتبط ارتباط وثيقا بمفهوم الأمن القومي، وهي أداة لتحقيق أهدافه، والقوة بمعناها الشامل تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدعائية. ويتضمن مفهوم الاستراتيجية القومية عددا من الاستراتيجيات الفرعية مثل الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية الاقتصادية والاستراتيجية العسكرية، التي تسعي كل منها، في مجالها ، إلي تحقيق الأهداف القومية. حيث تركز الاستراتيجية العسكرية علي سبيل المثال علي جانب استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، وهي تعني فن استخدام القوة العسكرية أفضل استخدام للوصول إلي نتائج حددتها السياسة، وهي تخضع للاستراتيجية القومية العليا وتمثل أحد جوانبها وأدواتها [1].

وتتكون الاستراتيجية من مجموعة متتالية من الخطوات تنتهي إلي تحقيق هدف معين.أما الأمن القومي الإسرائيلي فيمثل الخطوط المحددة والثابتة لأبعاد الحركة الإقليمية والتعامل مع القوي والمتغيرات المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، وهو الإطار الذي تنبع منه جزئيات السياسة الخارجية الإسرائيلية[2].

والاستراتيجية الإسرائيلية هي أداة تحقيق الأهداف والغايات القومية العليا للدولة. ولهذه الاستراتيجية محوران أولهما الخطة الكبرى التي تقوم علي ثلاث مخططات أساسية هي بلقنة المنطقة ، وشد الأطراف،

وتكثيف الاستيطان. وثانيهما معالجة مشاكل الأمن الجاري التي ترسم أسلوب تأمين الدولة ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية[3].وتقوم هذه الاستراتيجية علي أساس أن البيئة المحيطة بإسرائيل بيئة معادية ولكي تحافظ إسرائيل على بقائها يجب أن يبقى جيرانها في حالة ضعف دائم، لذلك تبنت القيادة الإسرائيلية استراتيجية "شد الأطراف" ، بحيث ينشغل العالم العربي بدول جواره الجغرافي (تركيا ، إيران ، إثيوبيا ، إريتريا) ، وتسعى إسرائيل إلى عقد التحالفات السياسية والعسكرية مع تلك الدول بما يفتح جبهات جديدة أمام الدول العربية تشغلها عن قضيتها الرئيسية المتمثلة في التهديد الإسرائيلي . ويهتم الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بالدول الواقعة على سواحل البحر الأحمر والدول التي توجد في أعالي النيل ، نظرا لما تمثله من مجال حيوي لإسرائيل يمكن أن يساعدها في التغلغل في آسيا وأفريقيا والالتفاف حول العالم العربي والضغط عليه.

واعتمدت إسرائيل مبدأ "شد الأطراف" أو ما يطلق عليه الإسرائيليون نظرية التخوم أو التحالف المحيط ، فإسرائيل محاصرة بدول عربية معادية،ولذلك يتوجب عليها أن تبحث عن حلفاء– في الدائرة الخارجية خلف الدائرة العربية المحيطة– في دول الشرق الأوسط وفي أوساط الأقليات العرقية والدينية في الدول العربية والإسلامية، والتي تشكل جميعها احتياطيًا للصداقة[4].

وقد كان نمو العلاقات مع إثيوبيا جزء من الخطة الاستراتيجية الكبرى المعروفة باسم استراتيجية التخوم أو الضواحي peripheral doctrine الذي طورته إسرائيل في نهاية الخمسينيات، والذي يتضمن تكوين تحالفات مع الدول غير العربية التي تقع في أطراف الشرق الأوسط التي ترتبط بإسرائيل في شكل مثلث تكون فيه تركيا وإيران شمالا وإثيوبيا جنوبا [5].

وفي ظل تبني إسرائيل استراتيجية التخوم أو الضواحي تجاه الدول غير العربية والجماعات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، فقد توجهت نحو هذه الدول–خصوصا تركيا وإيران وإثيوبيا– في فترات مختلفة من تاريخها من أجل عقد تحالفات علي أساس مصالح الأمن القومي المشتركة، وقد جلبت لها علاقتها السابقة مع إيران الشاه وعلاقتها الحالية مع تركيا وإثيوبيا فوائد استراتيجية هامة[6].

وتهدف إسرائيل من علاقتها مع الأقليات العرقية والدينية إلي توسيع دائرة تأثيرها السياسي–العسكري في مناطق محيط الشرق الأوسط، خارج حدود المواجهة المباشرة مع الدول العربية ، وتمزيق الكيانات العربية الكبيرة مثل العراق لتقليص دورها في مواجهة إسرائيل[7]. وقد حكمت هذه المنهجية تحركات الموساد الذي كان مسئولا عن الروابط والعلاقات السرية مع تلك الأطراف الخارجية المحيطة بالدول العربية، بل وبلورة السياسة الخارجية الإسرائيلية أيضا[8].

واستمرت هذه الاستراتيجية دوما محورا أساسيا للسياسة الخارجية الإسرائيلي، وقد أكدها شارون عندما كان وزيرا للدفاع في حكومة مناحم بيجن في خطابه المشهور المعروف باسم مبدأ شارون أمام كلية الدفاع الوطني في 15 ديسمبر 1981، فقد خص دول الجوار الجغرافي للعالم العربي بقدر كبير من الأهمية عندما تحدث عن المجال الجغرافي للمصلحة الاستراتيجية الصهيونية لإسرائيل بأنها ما وراء الأقطار العربية في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأنه ينبغي أن يتسع مجال الاهتمام

الاستراتيجي والأمني الإسرائيلي بحيث يشمل دولا مثل تركيا وإيران وباكستان ومناطق من الخليج وإفريقيا وبشكل خاص دول إفريقيا الشمالية والوسطى. ويؤكد أن علي إسرائيل أن تبذل جهودا خاصة لمواجهة التهديد العربي المباشر من خلال تطوير علاقات أمنية مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا (9).

وقد شهد عقد التسعينات تبلور التحرك الإسرائيلي في اتجاهين رئيسين:- الاتجاه الشمالي وتمثل بالتحالف العسكري التركي- الإسرائيلي المستند علي دعم الولايات المتحدة، والاتجاه الجنوبي وتمثل في التمدد الإستراتيجي الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر عبر التحالف مع إريتريا، وفي منابع النيل عبر تغيير خريطة القوي السياسية و إعادة فك وتركيب المنطقة.ويعتبر التحالف الاستراتيجي مع تركيا-الذي طورته حكومتي بيريز نتانياهو- جزء من تراث نظرية التحالف المحيط الذي صاغه بن جوريون من أجل ربط إسرائيل بالدول غير العربية في الشرق الأوسط(10).

واعتبر الكثير من المحللين الإسرائيليين أن نشر الطائرات الإسرائيلية شرق تركيا نتيجة الاتفاق العسكري الإسرائيلي- التركي في فبراير 1996، وانتزاع جزيرة حنيش الكبرى من القوات اليمنية بواسطة إريتريا، يندرجان في إطار استراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في مياه البحر الأحمر، ولمواجهة أي تهديد يمكن أن يصدر عن إيران(11).

ولذلك كان من الضروري رصد خطوط الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل من خلال استعراض ثوابتها المستقرة ورصد متغيراتها المستجدة من خلال السطور القادمة.

أولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر:-

تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر علي مجموعة من المحددات المستندة إلى مصالح و أهداف إسرائيلية تعبر عن قدر كبير من الثبات والاستمرار، بجانب مجموعة أخري من المتغيرات المستجدة خلال عقد التسعينات.

أ- محددات الاستراتيجية الإسرائيلية و مرتكزاتها:-

ينشغل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بالبحر الأحمر بجزره ومضائقه وممراته، ويعود ذلك الانشغال إلى ما يمثله البحر الأحمر من قيمة استراتيجية للحركة الإسرائيلية ، حيث تتعدد المصالح الإسرائيلية وتتنوع أهدافها طبقاً لمجموعة من المحددات الثابتة التي تشكل الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر ، وهذه المحددات تمثل مجموعة متشابكة من العوامل الواقعة في إطار البيئة المحلية والإقليمية والعالمية للدولة،وتشمل العوامل التاريخية و الجغرافية والعسكرية والديموجرافية والاقتصادية التي تؤثر في الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل.

ويستخدم علماء الجغرافيا السياسية مفهوم الاستراتيجية للتعبير عن الصراع الذي يقوم علي–أو يتضمن– اعتبارات جغرافية[12]. كما تصف الجيوبولوتيكا علاقات تنافس بين الدول، ويقوم التفكير الجيوبولوتيكي علي مجموعة من القواعد والمبادئ الإجرائية التي تتكون من مجموعة فروض سياسية–جغرافية تنطلق منها الدولة في سياستها الخارجية، وتتضمن هذه القواعد بالضرورة تحديدا لمصالح الدولة ، ولمصادر التهديد، التي قد تتعرض لها هذه المصالح، والرد المخطط له لمواجهة هذه التهديدات، والمبررات التي تساق للإقدام علي هذا الرد. ويقصد بالمبادئ الجيوبولتيكية "مجموعة الفرضيات الاستراتيجية التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالدول الأخرى في صياغتها لسياستها الخارجية"، وتتضمن هذه المبادئ الجيوبولوتيكية الإجرائية تقييم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدود الدولة من زاوية أهميتها الاستراتيجية، وإمكانية أن تصبح يوما ما مصدر تهديد لأمنها، وهي لا تقتصر علي الأمور التي تخص الدولة وحدها وإنما تشمل أيضا تقييما للدول المجاورة، وهي تعمل علي ثلاثة مستويات:المحلي والإقليمي والدولي[13].

وقد انحسرت نهائيا تلك العادة التي سادت طويلا والمتمثلة في فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية، وأصبح من الضروري أن تبدي الأجهزة الأمنية للدولة اهتماما بالجيواكونومكس Geoeconomics مساو علي الأقل لاهتمامها بالجيوبولتيكس[14].

ومن هذا المنظور فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم علي اعتبار جنوب إسرائيل في منطقة النقب وميناء إيلات وخليج العقبة وحدة متكاملة.كما تقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلية علي فكرة الردع العسكري الذي يعتبر حرية الملاحة في البحر الأحمر من وإلي إيلات أمرا استراتيجيا بالمعني السياسي والعسكري، بمعني أنه ليس لأهداف اقتصادية فقط ، وإنما لأهداف الأمن القومي التي تؤكد علي إبراز رموز السيادة الإسرائيلية علي هذه المنطقة، ومن هنا تأتي أهمية تعمير النقب وتنمية إيلات ، ثم تأتي الأهداف الاقتصادية بعد ذلك

بما فيها التجارة مع أفريقيا. وقد توسعت أهداف إسرائيل لتشمل البحر الأحمر كله بعد إغلاق مضيق باب المندب في حرب 1973، حيث طورت إسرائيل وجودها البحري ،وتحاول ممارسة سيطرة عسكرية علي باب المندب تنطلق من قواعد في بعض الجزر الصغيرة عند مدخل المضيق [15].

1- المحدد الجيوبولوتيكي:

تنبع أهمية البحر الأحمر في التفكير الإسرائيلي من اعتبارات جيوبولوتيكية واستراتيجية جعلته محط تنافس بين الدول الاستعمارية خاصة بعد شق قناة السويس عام 1869 حيث أصبح موقع مرور عالمي للأساطيل العسكرية والتجارية بين قارات العالم، واشتدت حدة الصراع علي البحر أثناء الحرب الباردة. ويشهد العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين استمرار صراع الدول الكبرى علي التحكم في الممرات البحرية، والتي يقع أربعة منها في دائرة الوطن العربي أو بمحاذاتها ، هي باب المندب وقناة السويس وهرمز وجبل طارق، أولهما وثانيهما يقعان علي مدخلي البحر الأحمر الشمالي والجنوبي، فيما يرتبط الأخيران به ارتباطاً استراتيجيا لا ينفصم، وتنبع قيمة هذه الممرات والمناطق البحرية الاستراتيجية من كونها تتحكم في طرق التجارة الدولية البحرية والعسكرية.

ولا شك أن فكرة إقامة الكيان الصهيوني وغرسه علي أرض فلسطين هي فكرة استعمارية تهدف إلى إقامة حاجز يشطر العالم العربي والإسلامي، ونجاح الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر يعني أن يمتد خط التقسيم للوطن العربي من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ويصبح حاجزاً طولياً مانعاً للاتصال الجغرافي بين المشرق والمغرب العربي والجنوب العربي والمسلم الأفريقي [16].

وتستهدف السياسة الإسرائيلية القيام بتلك الوظيفة الاستراتيجية وإقناع الولايات المتحدة بقدراتها وإمكاناتها في ضمان وحماية المصالح الغربية في المنطقة ، والتي تتمثل في تأمين تدفق النفط ، ومنع السيطرة العربية علي مضيق باب المندب ، وتأمين الملاحة عبر المضيق وممارسة الضغوط العسكرية علي بعض دول المنطقة [17]. وهكذا تتضح الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر سواء بسبب قربه من حقول النفط في الخليج العربي، أو من مصادر المواد الأولية في أفريقيا ، أو بسبب موقعه الجيوبولوتيكي [18]. ويعتبر البحر الأحمر ممرا رئيسيا للتجارة الدولية ففي مطلع التسعينات كان يمر فيه 10% من التجارة البحرية في العالم سنويا وذلك من خلال باب المندب وقناة السويس ، بمعدل 45–50 سفينة في اليوم، وحوالي 18 ألف سفينة في العام،وهذه الحركة في البحر الأحمر توازي نظيرتها في قناة بنما بمرة وثلث المرة [19].

وأدركت القيادة الإسرائيلية هذه الحقائق الجيواستراتيجية منذ وقت مبكر، فإيلات والبحر الأحمر يشكلان ضرورة حيوية للأمن القومي الإسرائيلي، وذلك على ضوء "استراتيجية النقب والتوجه صوب الجنوب" لبن جوريون التي وضعها عندما كان يتولى شئون الدفاع في الوكالة اليهودية ، فقد قامت استراتيجية الاستيطان في نهاية الثلاثينات والأربعينات على ضرورة السيطرة على النقب ،فاستراتيجية النقب جاءت من إدراك الزعامة الصهيونية أن القيمة الاستراتيجية للنقب هي من الأهمية بحيث أن الوصول إلى البحر الأحمر يستحيل تحقيقه ما لم تتم أولا السيطرة على النقب سيطرة شاملة [20]. فإيلات ذات أهمية استراتيجية بالنسبة

لمستقبل إسرائيل، وتأتي أهمية البحر الأحمر من وجود إيلات علي رأس خليج العقبة من الشمال ورأس صحراء النقب من الجنوب في نفس الوقت.ولذلك من الضروري إحياء النقب بتوفير المياه وتوجيه الهجرة والاستيطان فيه، وحمايته من خلال تأمين البحر الأحمر والسيطرة علي بعض النقاط الاستراتيجية فيه.

ولذلك كان لدي الحكومة الإسرائيلية بقيادة بن جوريون أثناء حرب 1948 خطة عسكرية لاحتلال النقب علي الرغم من أنه لم يكن ضمن حدود الدولة وفقا لقرار التقسيم، ونجحت القوات الإسرائيلية بالفعل في استغلال الهدنة علي الجبهة المصرية وقامت بترسيخ سيطرتها على جنوب النقب، وفي 30 مارس1949 أكملت إسرائيل سيطرتها على كامل النقب وإيلات، علي الرغم من اتفاقية الهدنة مع مصر.واعتبر بن جوريون أن احتلال إيلات والوصول إلى البحر الأحمر الإنجاز الأكبر خلال الحرب، فبإقامة ميناء إيلات أصبحت لإسرائيل حدود ساحلية على البحر الأحمر، وأصبح من الممكن دفع القوات الإسرائيلية للوصول إلى خليج العقبة والبحر الأحمر [21].

وفي أعقاب قيام الدولة تطورت الاستراتيجية الإسرائيلية لتقوم علي أساس تجنب الحصار البحري، فاعتبرت إسرائيل أن تهديد حرية الملاحة في خليج العقبة يعني إعلان الحرب فورا وذلك خشية تكرار تجربة منتصف الخمسينيات، التي فرض الجيش المصري فيها حصارًا بحريًا على إسرائيل، وأغلق طريق العبور إلى إيلات. وكان هناك إدراك إسرائيلي لوجود تهديدات مصرية محتملة ضد الطائرات الإسرائيلية المحلقة فوق جزر تيران المتجهة إلى جنوب إفريقيا[22].

ففي سبتمبر 1955 فرضت مصر سياسة الخنق الاستراتيجي ضد إسرائيل في البحر الأحمر رسميا، فأعلنت عن تطبيق قوانين لتنظيم الملاحة عبر المضايق المؤدية إلى خليج العقبة ،باعتبارها جزءا من المياه الإقليمية المصرية، مما أدى عمليًا إلى وقف الملاحة البحرية الإسرائيلية من إيلات وإليها عبر البحر الأحمر. ويتيح الوضع الجغرافي لمصر إمكانية إغلاق المضايق في وجه الملاحة الإسرائيلية، فعند مدخل خليج العقبة تقع عدة جزر مصرية، أهمها تيران وصنافير اللتان تقومان بتقسيم المدخل أو المضيق إلى ثلاثة ممرات لا يصلح منها للملاحة سوى الممر الواقع بين جزيرة تيران وشبه جزيرة سيناء. وتواجه جزيرتا تيران وصنافير منطقة شرم الشيخ التي تعتبر قاعدة الاتصال بين شاطئ سيناء وشاطئ المملكة العربية السعودية[23].

ويتجلى إدراك القيادة الإسرائيلية لحقائق الوضع الجيواستراتيجي في تأكيد بن جوريون أن للنقب قيمة جغرافية وسياسية شديدة الأهمية لإسرائيل لوقوعه في مفترق طرق ثلاث قارات هي أوروبا وآسيا وإفريقيا، فهو بمثابة منفذ مباشر قصير للغاية يؤدي إلى القارتين الناميتين آسيا وإفريقيا، ومن الممكن أن يكون الموقع السياسي والجغرافي للنقب عاملا ضخما في مستقبل إسرائيل الاقتصادي.كما أن النقب ليس في حاجة إلى قناة السويس لأن له منفذا من خلال إيلات والبحر الأحمر يصل إلى شرق إفريقيا والمحيط الهندي [24].

ولذلك كان الرفض الإسرائيلي التام لكل الأفكار المقترحة من أجل تسوية سلمية تدور حول تنازل إسرائيل عن النقب وإيلات لمصر من أجل ضمان التواصل الإقليمي مع المشرق العربي، مقابل حصول إسرائيل

على مساحات أخرى في الضفة أو في شرق الأردن والاعتراف العربي بها. ويستنكر موشيه شاريت وزير خارجية بن جوريون ذلك قائلا: "هل حقا يرون فرصة لحملنا على التنازل عن إيلات، إن من العبث أن يتوقع منا أحد التنازل عن منفذ إلى البحر الأحمر، فإذا كانت إيلات مهمة لنا فليس ذلك إلا لكونها متصلة بأراضي الدولة وغير منفصلة عنها، فلن نضحي بتواصل إسرائيل الإقليمي من أجل التواصل الإقليمي العربي" [25]. واستمر التزام القيادة الإسرائيلية بالتوجهات الاستراتيجية حول البحر الأحمر، فمناحم بيجن يؤكد في بيانه أمام الكنيست في 11 مايو 1981 على ضرورة ضمان الملاحة في خليج العقبة وذلك عن طريق قوة دولية متعددة الجنسيات في شماله وجنوبه، من أجل ضمان أمن إسرائيل وتأمين حرية الملاحة في اتجاه تيران [26].وفي حوار مع جريدة معاريف في 22 يناير 1982 أكد شارون وجود تفاهم مصري إسرائيلي حول جزيرتي تيران وصنافير، بحيث لا توجد قوات مصرية كبيرة في تيران لضمان حرية الملاحة [27]. وتضمن القرار 242 بندا يضمن لإسرائيل حرية الملاحة في المياه الدولية، مما يعني تدويل مياه خليج العقبة، والسماح لإسرائيل بالملاحة فيه، وبذلك وافقت مصر على تدويل مياه خليج العقبة علي الرغم من أنه يعتبر في نطاق المياه الإقليمية العربية [28].

وقد توسعت أهداف إسرائيل لتشمل البحر الأحمر كله بعد إغلاق مضيق باب المندب في حرب 1973، حيث طورت إسرائيل وجودها البحري ،وتحاول ممارسة سيطرة عسكرية علي باب المندب تنطلق من قواعد في بعض الجزر الصغيرة عند مدخل المضيق.

2- المحدد العسكري ـ الأمني:

يمثل البحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل أداة دفاع متقدمة من أجل ضمان أمنها القومي، لذلك حرصت القوات الإسرائيلية علي احتلال إيلات (قرية أم الرشراش) المطلة علي البحر الأحمر في عام 1949 ، ووضع بن جوريون استراتيجية إسرائيلية للسيطرة علي البحر الأحمر تحت اسم "استراتيجية النقب والتوجه صوب الجنوب" ليؤكد فيها أن إيلات أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل إسرائيل من القدس، ويشير إلى أن " الوصول إلى مواقع في البحر الأحمر عندما يتحول الاستيطان إلى دولة تملك أسطولا جيداً ضرورة استراتيجية تفرضها الاعتبارات الاقتصادية والتعبوية، فهذا الموقع لا تنبع أهميته من كونه يشكل عنصراً هاما في الدفاع عن الدولة وحدودها فحسب، بل وفي رصد أية محاولات هجومية من قبل الأعداء في عقر دارهم وداخل أراضيهم" [29]. ومن المنتظر أن يلعب البحر الأحمر دوراً أكبر في الحروب القادمة، فالعقيدة العسكرية الإسرائيلية تعتمد علي قدرة كلا من القوات الجوية والبحرية ، بحيث يتم توجيه ضربات صاروخية إلى أهداف اقتصادية وعسكرية في الدول العربية المطلة علي البحر الأحمر [30].

و لدي القيادة الإسرائيلية خطط عسكرية جاهزة للتعامل مع الأزمات في البحر الأحمر ومضيق تيران تبلورت منذ أزمة الحصار المصري في مطلع الخمسينات، ولكنها لم تقدم علي تنفيذها حتى عام 1956، وذلك

بسبب عدم الاستعداد للحرب مع مصر في هذا الوقت، وإمكانية قيام الجيش المصري باحتلال إيلات، أو على الأقل عزلها، مما يؤدي إلى تدمير مستوطنات النقب[31].

و شغلت قضية الملاحة في البحر الأحمر عقول الإسرائيليين وشكلت العامل الأساسي في حربي 1956 و1967، وقامت خطة الحرب الإسرائيلية في عام 1956 علي أساس احتلال المواقع على ضفاف خليج العقبة مثل شرم الشيخ وتيران لضمان الملاحة من إيلات إلى البحر الأحمر. وأكد بن جوريون أن الهدف من الحرب " ليس احتلال قطاع غير آهل بالسكان ولكن منفذ يؤدي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي" [32]. إن أبرز أهداف حرب 1956 هي الرغبة في تغيير خط الحدود مع مصر من خلال إبعاد الخطر المصري غربا،بعيدا عن خط العريش أبوعجيلة، والسيطرة علي شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضائق "إيلات" [33].

وقد أصبح مبدأ الحرب من أجل ضمان الملاحة من أبرز عناصر نظرية الأمن الإسرائيلية،وفي بيان حكومة إسرائيل أمام الأمم المتحدة في 1957 أكدت أن لها الحق في الدفاع عن النفس إذا تعرضت السفن التي تعبر المضايق للهجوم[34].

وخلال أزمة 1967تمكنت مصر من إغلاق مضايق تيران بسهولة في وجه إسرائيل مما أجبر إسرائيل على شن الحرب من أجل فتح المضايق. وفي ظل حاجة إسرائيل للنفط الإيراني الذي يمر عبر البحر الأحمر، فقد تمكنت القوات المصرية بمساعدة اليمن في حرب 1973 من السيطرة علي الجزر المختلفة ومنها جزر حنيش وإغلاق مضيق باب المندب أمام السفن الإسرائيلية علي الرغم من احتلال إسرائيل لمضيق تيران. ويظل الهاجس الأمني لدى إسرائيل من أن العرب في مقدورهم دوما أن يغلقوا البحر الأحمر في وجهها من دون حاجة لهجوم مسلح، بل يكفي إغلاق مضيق تيران أو باب المندب[35].

وينشغل القادة الإسرائيليون بالمخاطر الأمنية التي يمكن أن تواجه الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، والتي تتمثل في إمكانية تعويق إمدادات النفط ، ومحاولات منظمات فلسطينية ضرب السفن الإسرائيلية في جنوب البحر الأحمر، وخطورة الحصار البحري العربي الذي يجعل من الصعب تعويض الخسائر الإسرائيلية[36].

ويعتقد المحللون العسكريون الإسرائيليون أن قيام الدول العربية بإغلاق البحر الأحمر أمام الملاحة الإسرائيلية يبقى احتمالا حقيقيا ، ومن الصعوبة بمكان حماية خطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية الطويلة للغاية في البحر الأحمر ، فمن السهل على الدول العربية أن تسيطر على الطريق الملاحي جوا وبحرا، إلي جانب القدرة على إغلاق المضايق. ويظل وضع إسرائيل دقيقا نظرا لاعتمادها الكبير علي العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية التي تمر من خلال الطرق البحرية، وخصوصا السلع الاستراتيجية والأمنية كالنفط ، وهو اعتماد يفوق اعتماد غيرها من الدول المتقدمة. ويظل التحدي قائما وقت الحرب حول قدرة إسرائيل على إنهاء الحرب بسرعة، وقدرة العرب على الاستمرار في منع الملاحة الإسرائيلية وإغلاق المضايق أمام الأسطول الإسرائيلي[37].

وفي ظل هذه المخاطر تركز الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية علي دور القوات البحرية بالتعاون مع الأسلحة الأخري، ويعتقد يسرائيل طال الذي يعد من أبرز المنظرين الاستراتيجيين ، ويطلق عليه رجل الدولة الأكبر في وزارة الدفاع، أنه علي إسرائيل أن تحول البحر إلي جزء من عمقها الأمني، مما يستوجب تغيير هدف القوات البحرية لتتجاوز كونها قوة مساندة لتتحول إلي ذراع ردع استراتيجي، عن طريق تزويد سلاح البحرية بالغواصات التي تعد "ذراع إسرائيل الطويلة" في عمق البحر [38].

وقد حصلت إسرائيل علي ثلاث غواصات لديها القدرة علي إطلاق الصواريخ من ألمانيا في عام 1999، وبذلك يصبح لديها خمس غواصات و53 سفينة حربية، أما مصر فلديها 4 غواصات و50 سفينة حربية[39].

وقد ظهرت قدرات إسرائيل العسكرية عندما اعترضت وحدات إسرائيلية خاصة السفينة كارين إيه في 3 يناير 2002 في المياه الدولية في البحر الأحمر – على بعد 500 كيلو متر من إيلات– وعلى متنها 50 طنا من الأسلحة قالت إنها مرسلة إلى الفلسطينيين من إيران. ويبدو أن الولايات المتحدة هي التي زودت إسرائيل بالمعلومات الأولية عن سفينة الأسلحة[40].

ويتضح من ذلك أن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في البحر الأحمر ليست فقط أداة دفاع متقدمة بل إنها وسيلة هجومية لمهاجمة الدول العربية ، فهي تسعى إلي حصار الأقطار العربية ، وتأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل ، وذلك عبر الحصول على تسهيلات عسكرية في الجزر والأقطار الإفريقية المطلة على البحر الأحمر .

جدول(1) التوازن العسكري في البحر الأحمر ومنابع النيل مقارنة بين عامي 85-1999[41]

المنطقة		نفقات الدفاع بالمليون دولار		القوات المسلحة بالآلاف		الاحتياط	شبه العسكرية
	الدولة/العام	1985	1999	1985	1999	1999	1999
دول الشـــرق الأوسط	مصر	3.827	2.988	445	450	254	230
	إسرائيل	7,486	8,846	142	173,5	425	6,1
	الأردن	0.892	0.588	70.3	104	35	30
	ليبيا	2.000	1.311	73.00	65.0	40	,5
	عمان	3.196	1.631	29.2	43.5	–	4,4
	السعودية	,61826	21.876	62,5	162.5	20	15.5
	اليمن	725	429	64.1	66.3	40	70
القرن الإفريقي	جيبوتي	47	22	3	8.4	–	4.2
	إريتريا	–	309	–	200	120	–
	إثيوبيا	662	444	217	325.5	–	–
	الصومال	68	40	62.7	50	–	–
	السودان	158	424	56.6	94.7	–	15
وسط وشرق إفريقيا	بوروندي	52	69	5.2	40	–	5,5
	تشاد	55	47	12.2	30.4	–	4.5
	الكونغو	83	73	8.7	10	–	5
	رواندا	49	135	5.2	47	–	7
	كينيا	379	327	13.7	24,2	–	5
	أوغندا	79	199	20	40	–	1.5

جدول(2) واردات الأسلحة لدول البحر الأحمر [42]

الدولة	واردات الأسلحة في الفترة من 85-1989بالمليون دولار
السعودية	23.040
عمان	445
اليمن	3.000
السودان	330
إثيوبيا	3.805
الصومال	160
مصر	5.800
ليبيا	5.080
إسرائيل	6.100
تشاد	210
زائير	170
أوغندا	195
كينيا	80

3- المحدد الاقتصادي-الديموغرافي:

بجانب الأهداف الاستراتيجية والعسكرية تلعب الاعتبارات الاقتصادية دوراً مهماً في التوجه الإسرائيلي للسيطرة علي البحر الأحمر ، فمن جهة أولى تريد إسرائيل التخلص من حالة العزلة والحصار الاقتصادي الذي كانت تفرضه عليها الدول العربية ، بدعم علاقاتها الاقتصادية بالدول الإفريقية والأسيوية من خلال البحر الأحمر الذي يمثل شريان حيوي لتدفق التجارة الخارجية الإسرائيلية مع أقطار إفريقيا وآسيا. ويؤكد بن جوريون " إن كياننا الاقتصادي يعتمد بقدر كبير على علاقتنا التجارية مع شعوب آسيا وإفريقيا" [43].

وتضمن حرية الملاحة في البحر الأحمر التواصل والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل ودول شرق إفريقيا وخصوصا إثيوبيا. وهذه العلاقات الاقتصادية تفيد النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في وقت كانت هناك خشية إسرائيلية من الدعم الذي يتلقاه العرب من آسيا وإفريقيا [44].

وقد ظهرت الاعتبارات الاقتصادية بعد ظهور الأهمية القصوى لميناء إيلات بعد الانتعاش الذي أصابه في أعقاب حصول إسرائيل علي حرية الملاحة خلال حرب 1956، فأصبحت إيلات مركز الحركة الإسرائيلية في اتجاه الغرب إلى السويس ومنطقة الحقول النفطية ، وإلي الشرق وجنوب العقبة. ويحمل البحر الأحمر 25% من واردات إسرائيل البترولية،و 9% من خاماتها المستوردة، ونحو 30% من صادراتها إلى شرق إفريقيا وجنوب آسيا[45].

ومن جهة ثانية ، تستهدف السياسة الإسرائيلية الاستفادة من ثروات البحر الأحمر خاصة الثروات المعدنية والسمكية ، و إقامة مشروعات سياحية كالترويج لمشروع ريفيرا البحر الأحمر علي خليج العقبة. وتشير دراسات مبدئية إلي وجود كنز من الثروات والموارد المعدنية غير النفطية في البحر الأحمر تقدر قيمتها بنحو 400 مليار دولار ، وهي تشمل الذهب والنحاس والكادميوم والكوبالت والرصاص والزنك والمنجنيز[46]. ويمكن القول أن الاعتبارات العسكرية والأمنية ، وليس الاقتصادية ، هي العناصر الحاكمة لسياسة إسرائيل تجاه البحر الأحمر ، التي تقوم علي أساس السيطرة علي بعض النقاط الاستراتيجية لاعتبارات تأمين الدولة والمواجهة مع العرب ، ثم التوسع الاقتصادي والالتفاف علي المقاطعة العربية لإسرائيل، أي أن الاعتبارات الاقتصادية تأتي في مرحلة تالية[47].واستمر ذلك الوضع علي الرغم من أن عقد التسعينات قد شهد تنامي دور الاقتصاد في سياسة إسرائيل الخارجية.

ومن أجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية في البحر الأحمر فقد حرصت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة علي بذل جهود ضخمة لتطوير صحراء النقب اقتصاديا وسكانيا لحماية الأمن القومي الإسرائيلي، ويؤكد بن جوريون أن إمكانات الصناعة والتجارة في النقب كبيرة بسبب قربها من آسيا وأفريقيا، واتصالها البحري المباشر بالمحيط الهندي، مما يساعد إسرائيل على تحقيق استقلالها الاقتصادي. ويؤكد أن تنمية صحراء النقب تعتمد على القيام بمشروعات صناعية علي نطاق واسع لأن المنطقة ليس فيها سوى مساحات قليلة صالحة للزراعة والرعي[48]. كما يؤكد بن جوريون ضرورة الاعتماد علي الجيش لتوفير الحماية العسكرية للنقب " فالجيش ليس للحرب فحسب، بل أيضا للاستيطان"[49] .

وقد أسفرت هذه الجهود عن نجاح ملموس ففي سنة 1948 تركز أكثر من خمس السكان اليهود في منطقة تل أبيب – يافا ، بينما لم تكن تزيد نسبة السكان عن 0.9% في النقب، وفي عام 1993 ارتفعت نسبة السكان اليهود في الجنوب من 0.9% إلى 13.8% وذلك في ضوء السياسة الإسرائيلية التي عملت على تشجيع الاستيطان في المناطق ذات الحضور العربي المكثف وذات الأهمية الاستراتيجية مثل النقب. ويعيش في النقب نحو 11.6% من السكان العرب في إسرائيل[50].

وتريد إسرائيل استكمال الاستيطان في النقب اعتمادا علي هجرة اليهود السوفيت الذين يتدفقون علي إسرائيل منذ 1989، حيث يعتبر النقب مكانا صالحا لاستيعاب المهاجرين السوفيت في ظل أي توسع مستقبلي[51].

ويتم توجيه المهاجرين السوفيت إلي المناطق التي يختل فيها التوازن الديموجرافي بين العرب واليهود خصوصا في بعض المناطق التي يشكل فيها العرب أغلبية مثل الجليل والنقب[52]. ففي الجليل والنقب

تحتاج إسرائيل هجرة يهودية لمواجهة التزايد الديموجرافي للعرب، والتي يخشى منها أن تطالب الأقلية العربية بالحكم الذاتي.

وفي ظل الرغبة الإسرائيلية في السيطرة والهيمنة اتجه التفكير الإسرائيلي نحو مشروع حفر قناة تربط بين البحر المتوسط وخليج العقبة علي البحر الأحمر لمنافسة قناة السويس[53].

والواقع أن فكرة قناة البحرين قديمة تبناها ويليام آلان في عام 1855 (في كتابه البحر الميت طريقا جديدا للهند) من أجل تحقيق الاتصال بين البحر الميت – البحر المتوسط – البحر الأحمر، واعتبر أن هذه القناة أفضل من حفر قناة السويس،وعادت الفكرة لتظهر على يد هرتزل لتوليد الكهرباء اللازمة للصناعة [54].

وبعد إقامة الدولة تعددت التصورات والسيناريوهات فيما يخص قناة البحرين،ففي عام 1968 طرحت الفكرة التي تقوم على أساس حفر قناة تربط بين ميناء أشدود على البحر المتوسط وميناء إيلات على البحر الأحمر ، وعلى الرغم من أن العديد من المؤشرات كانت تشير لتبني حكومة جولدا مائير للمشروع إلا أن الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية قد أدت إلي تعليق أو تجميد المشروع بانتظار حدوث متغيرات جديدة. وقد أعيد طرح المشروع من قبل خبراء من أبرزهم تسفى ليفير ضمن دراسة بعنوان " الاستمرارية والتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية حتى عام 2000 صادرة عن مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في عام 1986[55].

وفي السبعينات أعيد طرح الفكرة بعد ارتفاع أسعار النفط ولكن بناء علي تصور مختلف يقوم علي ربط البحر المتوسط بالبحر الميت،فالقناة يمكن أن تربط البحر الميت بالبحر الأحمر، أو البحر الميت بالبحر المتوسط، ويتوقف الأمر علي الحسابات الاقتصادية والسياسية. وعند وصول حكومة الليكود إلى السلطة عام 1977 قام البروفيسور يوفال نيمئان بدراسة المشروع وقدر تكلفته بحوالي 685 مليون دولار وحظيت الفكرة بموافقة الحكومة عام 1980 .ولكن المشروع واجه عددا من المشاكل الصعبة تمثلت في ارتفاع التكلفة وعدم ضمان عائد الكهرباء التي ستولدها إلي جانب المشاكل الفنية. وقد واجه المشروع انتقادات عربية ودولية فالأردن رفضه لتأثيره على الأراضي العربية المحتلة وآثاره الاقتصادية والجغرافية السلبية ، والأضرار التي يمكن أن تلحق بمعامل البوتاس الأردنية على البحر الميت[56].

وانتقدت الأمم المتحدة مشروع حفر القناة في 16 ديسمبر 1982 لأنها تنتهك حرمة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وستؤدي للإضرار بالمصالح الفلسطينية. ودعت الهيئات الدولية إلى عدم تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة لهذا المشروع، وفي عام 1985 قررت الحكومة الإسرائيلية تأجيل المشروع لأجل غير مسمي بسبب تكاليفه المادية وعدم جدواه الاقتصادية[57].

ويظل المشروع حلما يراود الإسرائيليون، ولكن تنفيذه يحتاج تعاون أردني إسرائيلي.وهو أحد المشاريع التي تم الاتفاق عليها بين إسرائيل والأردن في معاهدة السلام[58].

وبينما واجهت الفكرة في الثمانينات غضبا شديدا، فإن الوضع تغير في عام 1994 بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، ويفضل الأردن أن تمتد القناة لتربط بين البحر الميت والبحر الأحمر،وأن يتم

الحصول علي موافقة الفلسطينيين كطرف أساسي على الفكرة. ولدي إسرائيل دراسات تفصيلية حول المشروع تقدر تكلفته بنحو 3-4 مليارات دولار ،وترصد آثارحفر القناة على البيئة الجغرافية مثل احتمالات تهديد المنطقة والقناة بالزلازل ، وتغير مناسيب المياه. وفي ظل انخفاض أسعار النفط تبقى مزايا القناة من ناحية توليد الكهرباء قليلة ،أما البعد السياسي الذي يتعلق بأحلام السلام فيواجه انتكاسة خطيرة في ظل تعثر التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي[59] .

وقد اعتمدت الاستراتيجية الإسرائيلية علي الركائز التالية:-

تعتمد الاستراتيجية الإسرائيلية علي ثلاثة ركائز أساسية في تحركاتها السياسية العسكرية في البحر الأحمر وهي:

1-الاستناد إلى الوجود العسكري الأمريكي في البحر الأحمر: فقد قدمت إسرائيل نفسها باعتبارها أداة استراتيجية لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سواء من التهديد السوفيتي أثناء الحرب الباردة أو التهديد الإسلامي وتهديد الأنظمة الراديكالية بعد نهاية الحرب الباردة حيث تتلاقى السياسة الإسرائيلية مع السياسة الأمريكية في عدد من الأهداف هي[60]:

-عدم السماح بقيام تجمع عربي- إسلامي في منطقة البحر الأحمر ، بما قد يشكل قوة يمكن لها أن تهدد حرية تدفق الملاحة الدولية بخاصة إلى إسرائيل والدول الغربية.

-عدم المساس بالمصالح الإسرائيلية في المنطقة ومساعدة إسرائيل في تنفيذ سياستها واستراتيجيتها.

-استغلال ثروات المنطقة خاصة البترولية منها، والمحافظة علي حرية الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وقد تزايد الوجود العسكري الأمريكي في السبعينات والثمانينات ثم أثناء حرب الخليج الثانية، حيث تم ضرب العراق بصواريخ كروز من علي ظهر السفن الأمريكية في البحر الأحمر، بالإضافة إلى تدعيم التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي باتفاقية التحالف الاستراتيجي، مما أدى إلى تدعيم المحاولات الإسرائيلية للسيطرة علي البحر الأحمر في إطار سعي إسرائيل لأن يكون لها دور أساسي في ضمان تدفق البترول عبره إلى الدول الغربية.ويعتقد الإسرائيليون أن هناك التزاما أمريكيا بضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر خصوصا للدول المتحالفة معها مثل إسرائيل[61].

ويلاحظ أن الولايات المتحدة تحافظ علي وجودها العسكري في الشرق الأوسط علي الرغم من انتهاء الحرب الباردة وذلك بالمقارنة بتغير كثافة هذا الوجود في مناطق أخري من العالم كما يبين جدول (3)، ويتوقع أن يتزايد حجم وكثافة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الوسط وجنوب آسيا في ظل الحرب علي الإرهاب التي تشنها الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

جدول(3): الوجود العسكري الأمريكي في مناطق العالم[62]

المنطقة/ العام	1988	1992	1993
أوروبا	356.251	205.052	183.920
شرق آسيا/باسفيك	140.967	97.609	104.963
الشـــرق الأوســـط/ جنوب آسيا	18.065	21.243	17.484

وقد شهد مطلع عقد التسعينات عدة تدخلات عسكرية وسياسية أمريكية في دول البحر الأحمر والقرن الإفريقي،وكانت الولايات المتحدة وراء عملية إعادة ترتيب الأوضاع السياسية الداخلية في كل من إثيوبيا واريتريا، بما قدمته من مساعدة سياسية وعسكرية جوهرية أدت إلى نجاح قوي محلية في إسقاط حكم العسكريين في إثيوبيا تحت قيادة منجستو هيلامariام، وتخليص إريتريا من السيطرة الإثيوبية[63]. كما تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في الصومال تحت شعار عملية " إعادة الأمل " عام 1992 ، وهو ما يمكن تبريره في إطار أكثر شمولاً من قضية البعد الإنساني يتضمن[64]:

- موقع الصومال الاستراتيجي الهام في مدخل البحر الأحمر ، وعلي خطوط ناقلات النفط في المحيط الهندي.
- قرب الصومال من السودان الذي يظهر تأييدا ودعماً للحركات الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي ووسط إفريقيا، ويمثل نقطة عبور للنفوذ الإيراني.
- إن استمرار تدهور الوضع في الصومال يمثل فرصة لمزيد من نمو الحركات الإسلامية علي النمط السوداني ، الأمر الذي يخلق بؤرة توتر للمصالح الغربية قد يصعب السيطرة عليها في المدى البعيد.

2–تدعيم العلاقات الإسرائيلية مع الأقطار الأفريقية المطلة علي البحر الأحمر وفي شرق أفريقيا خاصة إثيوبيا واريتريا: حيث سعت إسرائيل للتواجد داخل إثيوبيا بصرف النظر عن اتجاهات النظام الحاكم، لأن الموقع الجيوستراتيجي لإثيوبيا جعل منها قوة إقليمية في نطاق البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وأنشأت إسرائيل في أثيوبيا قاعدتين عسكريتين دائمتين ، وقاعدة جوية ترابط فيها قوات عسكرية إسرائيلية[65].

وقد استخدمت إسرائيل التسهيلات العسكرية في إثيوبيا في حروبها مع العرب مثلما حدث من مساعدات لإسرائيل من قواعد أثيوبيا في عدوان 1967، واستخدامها كقاعدة للتجسس علي الدول العربية[66]. وقد حلت إريتريا–في ظل التحالف الإريتري الإثيوبي–محل أثيوبيا كأحد ركائز الحركة الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر.

3– تعزيز الوجود العسكري الإسرائيلي في مختلف المناطق الحساسة من البحر الأحمر عن طريق الحشد البحري والجوي المكثف . وقد نوه عدد من الباحثين الصهاينة في الشئون الاستراتيجية خاصة العميد (أهارون لبرين) - الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب– بأهمية احتفاظ الكيان الصهيوني بقواعد

عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي. وفي دراسته الموسومة " احتمالات الصراع من أجل السيطرة علي البحر الأحمر" الصادرة عن المعهد المذكور في شهر سبتمبر 1985 [67] أشار إلى " أن إسرائيل مضطرة للاحتفاظ بقاعدة أو أكثر في تلك المنطقة من أجل مواجهة أي محاولة عربية لقطع الشريان الحيوي لإسرائيل في هذا الممر المائي، فكل المعطيات تشير وتؤكد أن ساحة البحر الأحمر ستكون ساحة صراع وقتال حقيقي بين إسرائيل والعرب، علي الرغم مما يسود الآن من انطباع حول انفراج الوضع في المنطقة واحتمالات السلام" وأضاف " انه لا يمكن ضمان حرية تجارة إسرائيل الخارجية مع العالم الآسيوي والإفريقي ومصالحها الأخرى إلا بتأمين تواجد عسكري قادر علي التدخل بسرعة في حالة تعرض هذه التجارة والمصالح للخطر"

و أشار إلى " أن الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر تستهدف منع إسرائيل من الانتفاع من هذا الممر وتهديد أمنها القومي إذا تحول ميزان القوي العسكرية لصالح العرب مما يتطلب بداهة توفير كل مقومات وشروط إحباط أهداف الاستراتيجية العربية"

وبذلك يمكن تحديد أهداف إسرائيل الاستراتيجية في البحر الأحمر فيما يلي[68]

1- توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتامين مصالح الدولة الإسرائيلية.
2- إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة.
3- استخدام التفوق الإسرائيلي لكسر أي حصار عربي في المستقبل ضد إسرائيل.
4- ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطرق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان.
5- كسر دائرة العزلة المفروضة- في ظل التسوية المتعثرة- بواسطة الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي علي إسرائيل.
6- حماية حرية تجارة إسرائيل الخارجية مع البلدان الأفرو-آسيوية عن طريق الحفاظ علي حرية الحركة التجارية.

وتركز إسرائيل جهودها حالياً علي المداخل الجنوبية للبحر الأحمر فتحاول من خلال استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وبالتحالف مع بعض دول المنطقة فرض السيطرة علي هذا الجزء الجنوبي، وذلك علي إثر النجاح الذي تحقق بالسيطرة علي المداخل الشمالية للبحر الأحمر عن طريق السيطرة علي أجزاء فيها أو تحييدها بواسطة القوات متعددة الجنسيات واتفاقية كامب ديفيد.

فبعد الانسحاب من سيناء، وتخلي إسرائيل عن قاعدتها العسكرية والبحرية في شرم الشيخ، فقدت إسرائيل ميزة وجود أسطول بحري قوي في البحر الأحمر، والسيطرة المباشرة على خطوط الحركة في تيران، وقد تشكلت قوة المراقبة متعددة الجنسيات MFO لمراقبة تنفيذ بنود اتفاقية كامب ديفيد وضمان حرية الملاحة في اتجاه تيران، ونظرًا للخشية من استخدام الاتحاد السوفيتي للفيتو في الأمم المتحدة ضد قرار تشكيل القوة، فقد تشكلت القوة بناء على اتفاق مصري إسرائيلي أمريكي في صيف 1981 وبدأت مباشرة مهامها في أبريل 1984بقوة من نحو ثلاثة آلاف عنصر [69].

كما نجحت إسرائيل في أن تتضمن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (الفقرة (2) من المادة الخامسة) بندا ينص علي أن"يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي". ولكن ذلك يعتبرمخالفا لأحكام الفقرة (1) من نفس المادة الخامسة التي تنص علي منح إسرائيل حق عبور قناة السويس استنادا إلي أحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 التي تنص علي أن "مضيق تيران وخليج العقبة جزء من الممتلكات المصرية ويخضعان لأحكام المياه الداخلية المصرية". وبذلك حصلت إسرائيل عل حق المرور البريء والتحليق للطائرات فوق الأجواء أو المياه المصرية بدون إذن مسبق. وقد حاولت وزارة الخارجية المصرية إجراء تصحيح في هذا الإطار ، فأصدرت في عام 1984 الكتاب الأبيض الذي أكد أسبقية وعلوية اتفاقية القسطنطينية ، والاتفاقية الدولية لقانون البحار 1982 وأحكامهما علي ما عداهما، كي يصبح عبور إسرائيل لمضيق تيران وخليج العقبة مستندا إلي هذه الاتفاقيات الدولية وليس إلي معاهدة السلام، مما يعني إلغاء الاستثناء الذي منحته المعاهدة لإسرائيل. وفي شهر أغسطس 1999 تم وقف منح الطائرات الإسرائيلية المدنية المتجهة إلي أفريقيا حق التحليق والمرور العابر دون إذن مسبق [70].

وعلي الرغم من أن إسرائيل لا تمتلك من سواحل البحر الأحمر سوي 15 كيلو متراً عند قمة خليج العقبة حيث يقع ميناؤها إيلات وقاعدتها البحرية، فإنها تسعي بشدة لفرض وجودها في جنوب البحر الأحمر ، بل وتتمسك بان يكون لها دور أساسي فيه حيث تسعي بكل السبل والوسائل لئلا يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ، خاصة بعد استقلال إريتريا.

ب- مستجدات الوضع الاستراتيجي في التسعينات:-

لقد تضافرت مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية منذ مطلع التسعينات أعادت رسم خريطة التوازنات السياسية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر ، فعلي الصعيد الإقليمي: شهدت المنطقة تفكك بعض دولها حيث انهارت الدولة في الصومال ، واستقلت إريتريا عن إثيوبيا مما أفرز توازنات إقليمية جديدة ، فاكتسبت إريتريا بعد استقلالها أهمية جيوبولوتيكية متميزة كتعبير طبيعي عن المزايا الاستراتيجية التي يتمتع بها موقعها الجغرافي.

وعلي الصعيد الدولي فإن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي نتج عنه انتهاء الدور السوفيتي رسمياً في المنطقة قد ترك فراغاً سياسياً أوجد مناخاً مواتياً لتزايد دور الولايات المتحدة في المنطقة وهي تدعم الدور الإسرائيلي في البحر الأحمر ، فظهر نوع من الحرب الباردة العربية– الإسرائيلية من جراء تطور العلاقات الإريترية الإسرائيلية. وفي الواقع فان الفراغ الدولي الناتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي كان من بين مسببات تطور أشكال مستحدثة من النزاعات الإقليمية كالنزاع اليمني– الإريتري والحرب الإثيوبية– الإريترية.

وعي صعيد نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ذاتها فقد شهد عقد التسعينات تغيرات كبيرة بسبب التحولات الاستراتيجية في الواقع الدولي والإقليمي والمحلي، ويشير يسرائيل طال في كتابه "القلة في مواجهة الأغلبية" إلي ارتباك النظرية الأمنية الإسرائيلية التي استمرت علي مدي خمسين عاما، ولذلك بدأت محاولات بحث الرؤية الأمنية في ظل التحولات الضخمة التي وقعت في المنطقة، ولكن لم يتم بعد إعادة بحث وصياغة المفاهيم القديمة الراسخة. وأبرز هذه التحولات تتمثل في ظهور عملية السلام، وحدوث تحولات جذرية في قيمة العنصر الإقليمي دفعت بإسرائيل إلي العودة ببطء إلي حدود ما قبل يونيو 1967،في ظل وضع أمني شديد التعقيد، فمصر تسيطر علي سيناء،وهناك قوات دولية لحماية الملاحة، ومعاهدة سلام مع الأردن ، وتعاون إقليمي لتطوير خليج العقبة. وقد صارت إسرائيل تتعرض إلي الانكماش الإقليمي المصحوب بالتسويات الأمنية والسلمية، مما يؤدي إلي تعرض مراكز التجمعات السكانية في إسرائيل إلي خطر داهم أكثر من أي وقت مضي مثلما كان الوضع عليه قبل حرب 1967،وفي المقابل يزداد العمق الاستراتيجي العربي، إذ تنضم الدول البعيدة المعادية المسلحة بالصواريخ إلي الجبهة المعادية لإسرائيل(71).إن تطوير الصواريخ البالستية في دول منطقة الشرق الأوسط يعرض العمق الإسرائيلي العسكري والبشري للانكشاف(72).

ولذلك تقوم إسرائيل باستثمار أموال ضخمة في مجال النظم الدفاعية المضادة للصواريخ مثل تطوير صاروخ آرو(السهم) والاعتماد علي الأقمار الصناعية. وإذا كان من الممكن لسلاح الطيران أن يتصدي لنوعية معينة من التهديدات في الدول المجاورة، فإن الأهداف البعيدة تظل مشكلة يمكن استخدام منظومة ضخمة من الصواريخ لضربها عن بعد(73).

وقد أدت هذه التحولات إلي حدوث ثورة شديدة الأهمية في المفاهيم والنظريات عكستها المداولات والنقاشات المتعددة داخل هيئة الأركان العامة، فقد حدث تغيير كامل في ترتيب المخاطر الأساسية وأولويات

مواجهتها، فأصبحت دول الدائرة الخارجية البعيدة خصوصا العراق وإيران تأتي في المقام الأول، ثم يأتي تهديد الإرهاب وحرب العصابات (الدائرة الداخلية) في المقام الثاني، أما الجيوش النظامية العربية المجاورة لإسرائيل فتأتي في المقام الأخير [74].

وتعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية(أمان) أن التهديد الأساسي الذي تواجهه إسرائيل في السنوات القادمة هو وجود السلاح النووي لدي دول معادية مثل إيران والعراق، ولكن علي إسرائيل أن تتوخي اليقظة وتحتفظ بقدرتها علي الرد علي قدرات الجيش المصري المتطورة الأمر الذي يشكل خطورة في المستقبل، أما في ظل خيار السلام فلا يتوجب اعتبار مصر مصدرا للتهديد[75].

وقد ظهر التهديد الإيراني بقوة في التسعينات، واعتبره المحللون الإسرائيليون مصدر تهديد مستقبلي للأمن في الشرق الأوسط وأفريقيا باعتبار أن إيران تتورط في الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة ، وأنها على علاقة خاصة مع النظام السوداني في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية بهد ف العمل على تصدير الثورة الإسلامية[76] . ولذلك تركز الاستراتيجية الإسرائيلية علي إمكانية مواجهة أي عدو خارجي محتمل معا مثل إيران والعراق من الشرق، أوالتحالف الإيراني السوداني من الجنوب [77].

وفي ظل هذه التحولات والمستجدات تعرضت نظرية التخوم للاهتزاز وانتقدها بعض الكتاب والصحفيين، فنتيجة لعملية السلام اهتزت مكانة نظرية التخوم إذ دعا المعارضون لها إلى محاولة التحدث مع الحكومات العربية بدلا من الكيد وإثارة النزاعات بينها وبين الأقليات المعارضة، ونتيجة لذلك ربما تهبط أهمية الموساد في بلورة السياسة الخارجية الإسرائيلية[78].

وقد تعرضت النظرية لتحديات كبيرة وفشل في كثير من الأحيان ويتمثل أحد جوانب المشكلة في تحولات مواقف دول الجوار الجغرافي، وتحسن علاقتها مع الدول العربية، واتباعها سياسة مستقلة، إلي جانب رفض الأقليات للتدخل الإسرائيلي في ظل تحسن العلاقة مع المركز [79].

ويري بعض المحللين في إسرائيل أن المساعدات الإسرائيلية للأقليات مثل أكراد العراق وأفارقة السودان ومسيحي لبنان لم تكن نتائجها مشجعة كثيرا، فتدخل إسرائيل في الشؤون الداخلية للدول العربية لم يحسن من الأمن القومي الإسرائيلي، بل إن التدخل في لبنان أضر بالأمن القومي إلي درجة بعيدة، مما يفسر تحفظ إسرائيل في الوقت الراهن في مساعدة هذه الجماعات العرقية والدينية[80].

وإلي جانب ذلك فهناك اتجاه في السياسة الإسرائيلية يعمل علي ترشيد استراتيجية التخوم، ومنهم شلومو بن عامي وزير الخارجية السابق الذي يؤكد أن العلاقات مع تركيا هامة، ولكن لا يمكنها أن تكون بديلا عن حوار حقيقي مع العرب، ولذلك فهو يفضل الخيار المصري كاتجاه أساسي للسياسة الإقليمية الإسرائيلية من خلال التوصل إلي تفاهم استراتيجي بين الطرفين مفاده"قيام إسرائيل بإعطائها مكانا مركزيا في المسيرة السلمية، وبالمقابل توافق مصر علي الاعتراف بالاضطرارات الإسرائيلية، ولا تعود للضغط علي إسرائيل للتنازل عن قدرتها النووية"[81].

وعلي الرغم من هذه الانتقادات إلا أن نظرية التخوم تظل النظرية السائدة علي أرض الواقع، وتؤكد المؤشرات المختلفة استمراريتها بأشكال جديدة، وهذا ما تؤكده تطورات عقد التسعينات. ويبدو أن هذا الاتجاه النقدي غير مؤثر في توازنات القوي داخل المؤسسات الإسرائيلية خصوصا في وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات، كما أنه يشكل تنويعة علي الاتجاه الأساسي الذي مازال يتبني نظرية التخوم وشد الأطراف، مع الاستفادة من ثمار عملية السلام.

وإلي جانب هذه المستجدات المتنوعة فقد برزت في عقد التسعينات أفكار التعاون الإقليمي بين الدول في معظم أقاليم العالم، وأدت عودة الاهتمام الدولي بشكل عام بالبحار كمناطق تعاون إقليمي- كالبحر الأسود وبحر قزوين والمحيط الهندي والبحر المتوسط- إلى تزايد الاهتمام بأمن البحر الأحمر[82].

وفي ظل عملية السلام ازدهرت الطموحات الإسرائيلية للاستفادة من الفرص التي تقدمها عملية السلام علي صعيد التعاون الاقتصادي وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وكان البحر الأحمر من أبرز المناطق التي تعددت فيها المشاريع الإسرائيلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن هذه المشاريع التي قدت إلى قمة عمان نوفمبر 1995،إقامة ميناء مشترك مع الأردن يمكن أن يتسع ليشمل مصر والسعودية، و تطوير الطريق الجنوبي ليصل السويس والضفة عبر إيلات ومنها إلى السعودية، وحفر قناة مياه تربط بين البحر المتوسط والميت أو بين البحر المتوسط وبحيرة طبريا، وإقامة خط أنابيب للغاز من السعودية إلى إيلات، واستيراد الغاز القطري عبر ناقلات عملاقة. إلي جانب التعاون الثلاثي بين مصر والأردن في مجال السياحة مثل إنشاء منطقة الريفيرا بطول سواحل إسرائيل على البحر الأحمر مع الأردن، وإنشاء مناطق سياحية بحرية علي غرار صحراء الأريزونا في سيناء. كما قدمت إسرائيل ستة مشاريع بتكلفة 500 مليون دولار لتطهير وحماية سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط للتخلص من التلوث البيئي والنفط[83].

وخلال مؤتمر القاهرة الاقتصادي حددت إسرائيل التكلفة الاقتصادية لحفر قناة البحر الميت–البحر الأحمر المشتركة بين الأردن وإسرائيل بنحو خمسة مليارات دولار[84].

وقد رأت مصر في هذه المشاريع محاولة للهيمنة الاقتصادية، واعتبرتها تهديدا لنفوذها في المنطقة لصالح إسرائيل، فقد برزت العديد من المشروعات الإسرائيلية التي تهدد النفوذ الإقليمي المصري،ورصدت دراسة صادرة عن وزارة الدفاع المصرية المشروعات التي تهدد قناة السويس[85] وهي:

1- المشروعات الإسرائيلية البديلة لقناة السويس التي تطرحها إسرائيل من وقت لآخر مثل قناة ربط البحرين عند إيلات وعسقلون علي الرغم من عدم جدواها الاقتصادية.

2-مشروعات أنابيب نقل الغاز القطري(قطر – حيفا)

3-مشروع التنمية المتكاملة لوادي غور الأردن

4-الطريق الدائري الذي يربط بين إيلات والعقبة ومعابر نهر الأردن

5- مشروع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت بقناة بطول 170 كم

وكلها مشروعات تتوجس منها مصر لأنها تستهدف خلق طرق بديلة لقناة السويس، وإذا كان الصراع العربي الإسرائيلي قد أدي لتعويق إقامة هذه المشاريع، إلا أنه أثناء تنامي الاتجاه نحو التسوية السلمية خصوصا في أعقاب اتفاق أوسلو 1993، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994 ارتفعت التوقعات بإمكانية تنفيذ بعض هذه المشاريع. وقد حال تعثر عملية التسوية في النصف الثاني من التسعينات والقلق المصري الذي تمثل في انتقاد الهرولة العربية تجاه إسرائيل دون تنفيذ معظم هذه المشاريع.

وتتمثل أبرز مستجدات الوضع الاستراتيجي في ظهور دور إريتريا في الاستراتيجية الإسرائيلية، والنزاع حول أرخبيل حنيش، ودور إسرائيل في العلاقات الإثيوبية الإريترية.

1-موقع إريتريا في الاستراتيجية الإسرائيلية:-

لقد حلت إريتريا محل إثيوبيا كركيزة رئيسية في الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، حيث اكتسبت الدولة الإريترية الناشئة أهمية جيوبوليتكية واستراتيجية متميزة نظراً لموقعها الجغرافي الذي يمثل الملتقي الجغرافي لمنطقة حوض النيل مع جنوب البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي ، كما أنها تشرف علي مئات الجزر المأهولة وغير المأهولة في البحر الأحمر.

وتتداخل الاعتبارات الجيوستراتيجية باعتبارات الخصوصية الحضارية فاتباع إريتريا الهوية العربية يعني تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ، تتحكم فيه إلى جانب إريتريا دول عربية أخرى هي السعودية واليمن ومصر والسودان، مما يعني كذلك إحكام القبضة العربية علي باب المندب. وسيطرة العرب علي البحر الأحمر لها وزنها في الجيوستراتيجية الدولية وفي الحسابات الإسرائيلية ، بما يمكن أن يضع إسرائيل في مواجهة مأزق مشابه لما حدث في حرب رمضان– أكتوبر 1973 [86].

وعلي ذلك يمكن تحديد منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه إريتريا فيما يلي [87]:

1- منع إريتريا من إعلان توجهها العربي - الإسلامي ، وقد نجحت في ذلك بالفعل حين أعلنت إريتريا رفضها الانضمام لجامعة الدول العربية ، بل وقامت بتوطيد علاقاتها مع تل أبيب.
2- استمرار استخدام إسرائيل للجزر الإريترية (دهلك– فاطمة– حالب) التي كانت تستخدمها أثناء الحكم الإثيوبي السابق لإريتريا.
3- تنمية علاقاتها مع إريتريا من خلال المدخل الاقتصادي والتكنولوجي ، وإغراق السوق الإريترية بالمنتجات الإسرائيلية.
4- مساعدة إريتريا علي تأسيس قواتها المسلحة بأسلوب عصري ، بما يتماشى مع الواقع الإريتري الجديد ، خاصة فيما يتعلق بالقوات البحرية.
5- مواجهة الدور السوداني في المنطقة.

حيث صرح وزير الصحة الإسرائيلي " إفرايم سنيه" لإذاعة إسرائيل في 1995/12/21 "إن إريتريا دولة صديقة لإسرائيل وتمثل موقعاً استراتيجياً مهماً جداً لحرية الملاحة في البحر الأحمر وفي مواجهة السودان الأصولي"[88].

وقد وثقت إسرائيل علاقتها بإريتريا بعد الاستقلال في ظل المصالح الأمريكية ، وقد شمل التعاون الإريتري– الإسرائيلي جميع المجالات خاصة العسكرية منها، حيث تحاول إريتريا امتلاك قوات بحرية مما يوفر لها إمكانية تحقيق السيطرة علي جنوب البحر الأحمر بالتعاون مع إسرائيل التي تعتبر إريتريا رأس جسر لها في أفريقيا ، وذلك في ظل ضعف عربي عام: فجيبوتي ضعيفة ولا تملك قوة عسكرية بل تعتمد علي فرنسا في حماية أمنها ، والصومال مفتتة إلى أقسام متعددة ، أما اليمن فهو يبني استراتيجيته علي أساس منع سيطرة إريتريا وإسرائيل علي جنوب البحر الأحمر ، فقامت القوات الإريترية باحتلال جزيرة حنيش الكبرى في 15 ديسمبر 1995 ثم احتلال جزيرة حنيش الصغرى في أغسطس 1996 ، حيث انسحبت من الأخيرة بعد ضغوط دولية.

وبذلك تحددت العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية ـ الإريترية علي أساس العناصر الآتية:-

1- إن إسرائيل والدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة لها مصلحة في عدم عروبة إريتريا ، حتى لا تكون الدول المشاطئة للبحر الأحمر كلها دولاً عربية بشكل قد يهدد مصالح إسرائيل والغرب في المستقبل ، وعلي ضوء ذلك يجب تفسير مواقف هذه الدول وتقديمها العون لإريتريا حتى قبل الاستقلال الرسمي.
2- أن لإريتريا مصلحة في التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة نظراً لما يوفره لها ذلك من إمكانات تنموية وعسكرية هي أحوج ما تكون لها ، في مقابل تقلص الاهتمام والدعم العربي لها.
3- إن هناك قدر كبير من الالتقاء في المصالح بين إريتريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في مدخل البحر الأحمر بشكل قد يعني إمكانية تكرار عملية احتلال الجزر أو غيرها بين الحين والآخر.

التوجه الأمريكي- الإسرائيلي نحو إريتريا:-

لقد بقي الكفاح الإريتري من أجل الاستقلال أسير الحرب الباردة وانقلاب التحالفات ، إلى حين زالت المظلة السوفيتية عن إثيوبيا حيث كان منع قيام دولة إريتريا حينذاك هدفاً مشتركاً بين واشنطن وموسكو والعواصم الدولية . ومع زوال "التهديد السوفيتي" لم تتراجع الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا فحسب ، بل بات من المفيد ، في نظر الولايات المتحدة ، ملء الفراغ الاستراتيجي وتحقيق حد أدني من "الاستقرار" في المنطقة ، عبر الموافقة علي استقلال إريتريا ودفع الحكومة الأثيوبية الجديدة– التي اعتمدت إلى حد كبير علي الإريتريين أنفسهم للوصول إلى السلطة ـ إلى الاعتراف بالواقع الجديد[89].

قبل ذلك ،كانت واشنطن تراقب باهتمام ، لا بل تواكب ، تحول "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" من الفكر الماركسي إلى الليبرالية. كذلك يعتقد أن الولايات المتحدة أدت دوراً فاعلاً في تشجيع التقارب بين قادة الجبهة أنفسهم. واندرج ذلك ضمن التراجع التدريجي للجبهة الشعبية عن المنطلقات الأولى للثورة الإريترية ، التي كانت تشدد علي لسان "جبهة التحرير الإريترية" علي العمق العربي– الإسلامي لإريتريا. ومن المؤكد أن تفكك النظام الإقليمي العربي وضعف الجامعة العربية ، والتقاتل العربي– العربي في حرب الخليج الثانية، ومن ثم بدء

المفاوضات العربية– الإسرائيلية ، قد ساهمت كلها في دفع الجبهة الشعبية بعيداً من دائرة الخيار العربي والهوية العربية.

من هنا يصح الاستنتاج أن استقلال إريتريا وسابقة انفصالها عن إثيوبيا لم يكونا نتيجة الإقرار بـ "حق تقرير المصير للشعب الإريتري" الذي بنيت عليه أدبيات حروب التحرير في السنوات الخمسين المنصرمة، بقدر ما كان تعبيراً مباشراً عن تغير موازين القوي في لحظة انقلاب دولية وإقليمية(90).

ولعل أهم محطات بداية التوجه الصهيوني نحو إريتريا كانت في أغسطس 1988 حين فتحت إسرائيل ملف "استراتيجية النقب" * مجدداً عندما كانت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تخوض صراعاً دامياً ضد القوات الإثيوبية المدعومة من الاتحاد السوفيتي واليمن الجنوبي. وكانت الجبهة الشعبية تعاني مشكلة التقدم باتجاه ميناء مصوع والعاصمة أسمرا بسبب قوة سلاح الجو الأثيوبي، فبرغم كافة الانتصارات التي حققتها ضد القوات الإثيوبية فإنها كانت عرضة للقصف الجوي، الذي يحول دون تقدم القوات الإريترية.

بناء علي ذلك اتصلت إسرائيل بمكتب الجبهة الشعبية في لندن مبدية تفهمها للأوضاع المعقدة في الساحة الإريترية والقرن الإفريقي، وعارضة مساهمتها لتغيير موازين القوي بين إريتريا وإثيوبيا، وفي ظل التخاذل العربي، تحركت إسرائيل مسرعة في خطواتها وعلي نطاق دولي، فرفعت "الفيتو" عن الثورة الإريترية في أهم العواصم الغربية مثل واشنطن ولندن وبون وروما وباريس، حيث كانت إسرائيل هي التي تكبل العواصم الغربية وتحول دون تعاطيها مع الثورة الإريترية، علي أساس أن استقلال إريتريا ضمن الارتباط بالعرب يغير الأوضاع الإقليمية والاستراتيجية والأمنية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي لغير صالح إسرائيل التي كانت تدعم النظام الإثيوبي، ثم فتح الباب علي مصراعيه أما الثورة الإريترية بداية من لجنة "جيمي كارتر" في اطلانطا، واستقبال أفورقي في وزارة الخارجية الأمريكية، وتخصيص الكونجرس جلسات لمناقشات مأساة إريتريا، وهرعت الفرق الصحافية من النيوزويك وغيرها إلى إريتريا، ووصلها حتى المؤرخ البريطاني المشهور "باذان ديفيدشن"(91).

ومن خلال التحالف الأمريكي الصهيوني ، جاءت محاولات السيطرة علي إريتريا منذ 1989 عندما عقدت ندوة في "أطلانطا" أشرف عليها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وحضرها أفورقي ، و ذلك لبحث وسائل حل النزاع سلميا ، ثم حضر أفورقي وزيناوي بعد ذلك الاجتماع "مؤتمر لندن" لحل النزاع الإريتري - الإثيوبي ، سلميا في 27 مايو 1991 ، وقد عقد ذلك المؤتمر تحت رعاية هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الإفريقية وهو يهودي الديانة(92).

لقد أثبتت السياسة الإسرائيلية قدرتها علي صياغة التحالفات علي الأرض ، وتمكنت من رؤية المتغيرات القادمة لا محالة ، وبنت تحركها علي هذا الأساس ، فتدخلت في المراحل الأخيرة لإنجاح الثورة الإريترية. ونجحت في تدعيم علاقتها بالنظامين الجديدين في إريتريا وإثيوبيا في نفس الوقت ، وساعد علي ذلك طبيعة التحالفات القائمة بين النظامين، والتي استمرت حتي تفجر الصراع فيما بينهما في لحظة انقلاب كبري في نهاية

* أنظر ص 8و9و10 من هذا البحث

التسعينات، وقد وضعت حكومة إسحاق شامير في مطلع التسعينات خطة عاجلة للتحرك نحو إفريقيا وإريتريا ، متضمنة سرعة تطبيع العلاقات مع بعض الدول الإفريقية وتقديم معونات عاجلة لإريتريا. و أعطت حكومة رابين دفعة قوية لهذه الخطة ، وقامت وفود إسرائيلية عالية المستوي بزيارة إريتريا لوضع أسس العلاقة الاستراتيجية ، وبذلت حكومة رابين جهودا قوية لإقناع إريتريا بعدم الانضمام إلى الجامعة العربية علي أساس أن ذلك سيؤدي إلى عرقلة التعاون المحتمل بين إسرائيل وإريتريا ، ووعدت بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وزراعية مقابل الحصول علي تسهيلات عسكرية في البحر الأحمر [93].

وقد أسفرت المحاولات الإسرائيلية عن نجاح ملحوظ ، نتج عنه قيام الرئيس الإريتري أسياس أفورقي بزيارة إسرائيل للعلاج قبل الاستقلال ، ثم زيارتين متتابعتين خلال شهري يناير وفبراير 1993 بحجة العلاج أيضاً ، التقي خلالهما برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ، وتم توقيع عدة اتفاقات اقتصادية .وقد أظهرت الحكومة الإريترية اهتماماً بتدعيم العلاقة مع إسرائيل لإظهار أن خياراتها الخارجية مفتوحة ودون قيود ، وللحصول علي مساعدات اقتصادية وتقنية وعسكرية ، وهناك بالفعل مجالات عديدة للتعاون تتركز في الأمن والجيش والتسهيلات العسكرية خاصة في جزيرة دهلك في البحر الأحمر. وقد صدرت تصريحات رسمية لأفورقي تؤكد رغبته في أن تأخذ بلاده بالنموذج السياسي والاقتصادي الإسرائيلي ، مشيراً إلي إسرائيل باعتبارها حليفاً استراتيجياً في حالة مواجهة بلاده عزلة محتملة من بعض الدول العربية[94]. ويبرر النظام الإريتري تحالفه مع إسرائيل بأن الدول العربية قامت بتطبيع علاقتها معها. وبذلك يستمر الاستخدام الإسرائيلي للجزر الإريترية في البحر الأحمر ، وتبقي "جزر فاطمة" و"حالب" و "أرخبيل دهلك" محاور حيوية في الرؤية الجيوستراتيجية الإسرائيلية[95].

2-الدور الإسرائيلي في احتلال أرخبيل حنيش:

يمكن النظر إلى النزاع اليمني – الإريتري علي أرخبيل حنيش من منظورين: أولهما يتعلق بالصراع علي الموارد الاقتصادية في البحر الأحمر ، وثرواته المعدنية التي تقدر بنحو 400مليار دولار والبترول ، و مصائد الأسماك ، والسياحة [96]. فوصل الأمر إلى ما يشبه حرباً بين اليمن وإرتريا علي تجارة السياحة في جزر جنوب البحر الأحمر ، وزاد من تعقيد النزاع مواجهة البلدين مشاكل داخلية متعددة. أما المنظور الأخر فيتعلق بالأبعاد الاستراتيجية والأمنية للبحر الأحمر وارتباطه بتوازنات القوي الدولية والإقليمية ، وهذا البعد هو الذي ساهم في تطور الأزمة علي النحو الذي جرت عليه.

لقد جاء احتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى – التي تقع في شمال باب المندب بـ 65ميل – في 15 ديسمبر 1995 ليكشف عن الرغبة الإريترية في تعديل جغرافيتها السياسية والاستفادة من حالة فراغ القوي الناتجة عن ضعف دول الجوار (إثيوبيا والصومال والسودان)، بحيث يصير لها دور في أمن البحر الأحمر والتدخل في السودان ، وفي الواقع فإن إريتريا لم تكن تملك الجرأة لاحتلال حنيش بما يطرحه ذلك من صدام مع الدول العربية لولا الاطمئنان إلى الدعم الإسرائيلي – الأمريكي. وبناء عليه يمكن الربط بين إقدام إريتريا علي توتير علاقاتها مع اليمن بعد السودان ، وإتباع الحلول العسكرية ، وعدم إعطاء الفرصة الكافية للحلول

التفاوضية لحل المشكلات المتعلقة، وهو النهج الذي استمر حتى اندلاع الحرب الإريترية الإثيوبية ، وبين وجود دعم ومساندة غير معلن عنها من قوي خارج المنطقة ، بما يشير إلى وجود اتفاق ضمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإريتريا[97].

إن لإسرائيل مصلحة مباشرة في تمكين إريتريا من السيطرة علي الجزيرة ، بما يضمن لها وجودا عسكريا في المنطقة وتحقيق هدفين رئيسين:

1. السيطرة علي أرخبيل حنيش بكامله للحيلولة دون وضع قوات عربية فيه مثلما حدث في حرب 1973.
2. الاقتراب من منابع النفط في الخليج العربي[98].

فإريتريا صارت بمثابة حليف طبيعي لإسرائيل في البحر الأحمر ، وهذا ما أكده وزير الصحة الإسرائيلي إفرايم سنيه في 1995/12/21 بعد أيام معدودة من احتلال الجزيرة ، وحيث قال " إن إريتريا بلد صديق يحتل موقعا استراتيجيا مهما جدا بالنسبة إلى حرية الملاحة في البحر الأحمر ، وفي مواجهة السودان الأصولي" [99].
وإذا كان اتفاق المصالح الإسرائيلية الإريترية واضحا لا لبس فيه ، فإن وجود دور إسرائيلي مباشر في تنفيذ عملية احتلال الجزر سواء بالمشاركة أو التوجيه محل خلاف ، وعلي الرغم من النفي الرسمي الإريتري والإسرائيلي لوجود مثل هذا الدور ، فإن العديد من الكتابات الإسرائيلية تشكك في صحة ذلك النفي، وذلك لأن "النفي الرسمي الإسرائيلي لا يعبر دائما عن الحقيقة كما حدث في قضية بولارد ، فنظرة سريعة على الخريطة تظهر أهمية تلك الجزر، فمن يوجد بها يستطيع بمساعدة مدفع واحد وعدة سفن حراسة سريعة أن يشرف على واحد من أهم الطرق الملاحية في العالم" ويشير أحد هذه التعليقات إلي "إمكانية قيام ذراع عسكري سري بتنفيذ العمليات وتدعيم القوات الإريترية تنفيذا لبنود اتفاقية سرية للتعاون المشترك"[100]. وتنتقد بعض هذه الكتابات التورط الإسرائيلي في المنطقة وما قد يؤدي إليه من مشاكل وصراعات خصوصا "بعد أن بدأت اليمن ،العدو في الماضي، في الإعراب عن نغمات المصالحة ،وهذه النغمة من الممكن أن تختفي بسرعة بسبب الضربات التي تتلقاها اليمن الآن في جزر حنيش. وعلى ضوء ذلك فإن التورط الإسرائيلي، إذا ما كانت التقارير الواردة من اليمن ومن دوائر المعارضة في إريتريا صحيحة، يعتبر نوعا من الحماقة والبلاهة"[101]. وقد أكد مارتن كرامر مدير معهد موشي ديان في تل أبيب أن نشر طائرات إسرائيلية شرق تركيا وانتزاع جزيرة حنيش الكبرى من القوات اليمنية بواسطة إريتريا يندرج في إطار استراتيجية إقليمية وقائية تنفذها إسرائيل تحسبا لتهديدات عربية وسودانية يمكن أن تعمد في المستقبل إلي التعرض لحركة الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر[102].

ويؤكد عدد من المتحدثين_الذين تحظر قواعد المشاركة الإشارة إلي هوياتهم_ في ندوة " البحر الأحمر وخليج العقبة " التي عقدها مؤتمر " التبعات الأمنية للموارد في الشمال الأفريقي والشرق الأوسط ووسط آسيا "، في معهد القوات المسلحة الملكية البريطانية لدراسات الدفاع ، أن " إريتريا لم تفعل ما فعلته إلا بالتحالف مع إسرائيل لوجود مصالح استراتيجية بينهما"[103].

وهناك الكثير من المؤشرات علي أرض الواقع التي تؤكد وجود الدور الإسرائيلي ومنها[104]:

1. التكتيك العسكري البارع الذي استخدم في عملية الإبرار البحري لاحتلال الجزيرة والسيطرة عليها ، وهو ما من شك يفوق قدرة الإريتريين العسكرية ، وهم الذين فشلوا قبل شهر من احتلال الجزيرة (في منتصف نوفمبر 1995) بمفردهم ، ولكنهم تمكنوا في منتصف ديسمبر من احتلالها ، وقد تمت عمليات الإبرار البحرية في اتجاهين بدلا من اتجاه واحد ، الأول وهو الأقل حجما كان مباشرا من الجزر الشمالية الإريترية وتحديدا "دهلك" التي توجد بها قواعد عسكرية إسرائيلية ، والثاني وهو الأساسي فمن الجنوب عبر جيبوتي علي الرغم من احتجاجها.
2. ميزان القوي العسكري بين البلدين لا يتيح بأي حال من الأحوال لإريتريا النجاح والفاعلية في احتلال جزيرة حنيش بمفردها ، حيث كان هناك تفوق بحري وجوي واضح لليمن ، في حين قدمت إسرائيل معدات حديثة لإريتريا تمثلت في ستة زوارق بحرية من طراز ريشيف وقاد العملية طيار إسرائيلي يدعي "مايكل دوما".
3. الزيارة السرية التي قام بها أفورقي لإسرائيل في نوفمبر 1995 ، والتي أسفرت عن قيام إسرائيل بدعم الطلبات الإريترية والتي شملت علاوة علي إرسال مجموعة من المستشارين والخبراء العسكريين في مجال القوات البحرية والجوية لإريتريا ، مدها بصفقات من المعدات والأسلحة الحديثة والتي شملت ستة زوارق حاملة للصواريخ من طراز عربة ، ومنظومة رادار جوي ومجموعة صواريخ بحر/ بحر من طراز جبرائيل.

وقد تلي ذلك قيام الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي بزيارة إسرائيل في فبراير 1996 التقي خلالها رئيس الوزارء بيريز ووزير الصحة إفرايم سنيه[105]. وتم فيها التوقيع علي اتفاقية أمنية تسعي إلى تطوير العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وتضمنت[106]:

1. التزام إسرائيل بتقديم كل احتياجات إريتريا في المجال الدفاعي لتتمكن من بناء جيش نظامي قادر علي مواجهة تهديدات السودان واليمن.
2. تشكيل فريق عمل دفاعي يضم خبراء في شئون التسلح والتدريب والاستخبارات لتحديد متطلبات دعم بناء القوات الإريترية.
3. إرسال خبراء متخصصين لتطوير وتحديث المنظومة الإريترية الدفاعية البحرية والجوية في السواحل الإريترية ، بما في ذلك التدريب علي استيعاب المفاهيم والعقائد العسكرية الغربية والإسرائيلية لاستخدام المعدات العسكرية الإسرائيلية بكفاءة وفاعلية.

ويتضح من قراءة ذلك الاتفاق بتمعن أنه موجه ضد اليمن والسودان، وقد جاء في ذروة تصاعد التوتر بين السودان وإريتريا، واليمن وإريتريا.

ونظرا لتزايد ثقة إريتريا في قدرتها وحلفائها ، حاولت الحصول علي مزيد من المكاسب فاحتلت جزيرة حنيش الصغرى في 10أغسطس 1996 ، وظهر ضعف الموقف اليمني للمرة الثانية ، لولا تدخل مجلس الأمن مطالبا إريتريا بالانسحاب ، وهو ما جري بالفعل في 27أغسطس ، وتلي ذلك تهدئة أجواء التوتر بين اليمن

وإريتريا عقب الاتفاق علي إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي في 3 أكتوبر 1996. وفي مقابل التهدئة اليمنية الإريترية ، تصاعد النزاع الإريتري السوداني بعد إيواء إريتريا لجماعات المعارضة والمتمردين السودانيين ، مما أسفر عن هجوم واسع النطاق للمعارضة من الأراضي الإريترية والإثيوبية علي السودان في يناير 1997.
ردود الفعل الدولية والإقليمية والتسوية السياسية:
تجنب الموقف الأمريكي إدانة إريتريا بل أنه أحاط نفسه بقدر من الغموض ، مما يعني أنه يغض الطرف عن الاحتلال الإريتري علي أقل تقدير أو أنه علي علم مسبق بالنوايا الإريترية. ثم اتجه ذلك الموقف نحو توسيع رقعة الخلاف ودعم الموقف الإريتري ، عندما أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت بلليترو أن أي تسوية سلمية يجب ألا تقتصر علي حنيش بل يجب أن تشمل عشرات الجزر المحاذية لها ، وعلي وجه الخصوص حنيش الصغرى وجبل زقر [107].

كما حذر البنك الدولي السلطات اليمنية من مخاطر انعكاس الخلاف مع إريتريا علي الجهود المبذولة لتقديم مساعدات ومعونات مالية لليمن ، ففي 30يناير 1996 أبدي مسؤولون في البنك قلقهم الواسع من أن يلحق الفشل بالمساعي المستهدفة إعانة الاقتصاد اليمني ودفعه إلى النهوض إذا اضطربت الأوضاع بين اليمن وإريتريا[108].

أما علي صعيد المواقف العربية فيمكن القول بداية أن الموقف اليمني كان ضعيفا ، حيث آثر السلامة ، ورفض التورط في صراع مسلح ، وساده الارتباك والقلق من حقيقة النوايا الإريترية والجهات الخارجية التي تقف وراءها. كما كان اليمن متردداً بين اتهام إسرائيل علانية بالتورط في النزاع ، بما يعنيه ذلك من جعل النزاع مع إريتريا الأولوية الأولى لليمن واعتباره امتداداً للنزاع العربي الإسرائيلي ، وبين أولويات اليمن الأخرى مثل النزاع الحدودي مع السعودية ، ورفض توتير العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة. وقد تبني حزب الإصلاح الإسلامي الشريك في الحكم وجهة النظر الأولى ، فيما تبني حزب المؤتمر الحاكم وجهة النظر الثانية[109].

وبصفة عامة نجحت الحكومة اليمنية في ضبط نفسها ، ورفضت الانخراط في صراع مسلح تحت ضغط شعبي عارم من أجل الكرامة اليمنية ، وساهم في ذلك قيام إريتريا بالإفراج عن الأسرى اليمنيين ، وتركيز جهودها العسكرية علي الجبهة السودانية ، بالإضافة إلى الوساطة الفرنسية.

أما الموقف المصري فقد استهدف احتواء الموقف خشية أن يؤثر علي استقرار البحر الأحمر، مما قد تكون له أثار خطيرة ليس أقلها التأثير علي عوائد قناة السويس التي تصل إلى نحو 2 مليار دولار سنوياً. وعلي الرغم من التزام الموقف الرسمي المصري بالحياد وعرضه الوساطة ، إلا أن العديد من المسؤولين عبروا عن تحفظهم علي مواقف إريتريا تجاه السودان وعلاقتها المتميزة بإسرائيل[110]. وقد أشار وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى بصورة ضمنية إلى بعد إسرائيلي في أزمة حنيش ، ولكنه لم يؤكده. فردا علي سؤال عن أصابع إسرائيل في الأزمة قال " لا أستطيع التحدث في هذا الموضع بحزم معين ، إنما الأمور لها منطق والسياسة لها افتراضات ، وهناك أبعاد معينة في هذا الشأن" ثم أكد خطورة الأبعاد الأمنية والاستراتيجية للبحر الأحمر [111].

وكانت جامعة الدول العربية قد أعدت تقريراً حول جزيرة حنيش كشف عن اتصالات إسرائيلية مع إريتريا بهدف إنشاء محطة لا سلكية في حنيش الكبرى لمراقبة حركة الملاحة في البحر الأحمر ، وقد أعده خبراء مصريون زاروا منطقة جنوب البحر الأحمر في نوفمبر 1995 [112].

وبصفة عامة استهدف الموقف العربي تجنب الدخول في صراع علي البحر الأحمر بما يحوله إلى منطقة قتال ، مما يحتم تدخل القوات الأمريكية والفرنسية ، حيث الوجود العسكري الكثيف في المنطقة ، فللولايات المتحدة قوة بحرية مهمة في البحر الأحمر تشكل حلقة وصل بين الأسطول السادس في البحر المتوسط والأسطول الأمريكي في المحيط الهندي، والقاعدة الفرنسية في جيبوتي تعتبر من أهم القواعد العسكرية الفرنسية فيما وراء البحار [113].

وقد برز دور فرنسا في الأزمة ، وتصرفت وكأنها حارس وضامن أمن جنوب البحر الأحمر ، متجاوزة دور القوي الإقليمية[114]، فتدخلت الدبلوماسية الفرنسية للقيام بالوساطة في نزاع حنيش ، وذلك لتأكيد الحضور الفرنسي في هذه المنطقة الاستراتيجية ، انسجاماً مع النهج الديجولي الهادف إلى ترسيخ أو استعادة مواقع النفوذ الفرنسي التي تهاوت أمام المد الأمريكي ، ولكن الدور الفرنسي في نزاع حنيش لم يلحق أضرارا ملموسة بالمصالح الأمريكية في البحر الأحمر ، بل كان هناك إدراك أمريكي بأن الوساطة الفرنسية ليست آلية لمصادرة الدور الأمريكي[115]. وذلك علي نقيض الحال في منطقة البحيرات العظمي ووسط إفريقيا. بل إن الولايات المتحدة تقدر دور فرنسا كضامن وحارس لأمن جنوب البحر الأحمر، ولذلك رحبت بالوساطة الفرنسية في النزاع. وفي الواقع فإن الوجود الفرنسي يخفف العبء عن القوات الأمريكية فلا تتحمل عبء المسئولية الأمنية في المنطقة ، وتتفرغ لمناطق أخري[116].

جدول (4) القوات الفرنسية في أفريقيا[117].

القاعدة(التجمع)	عدد القوات في عام 1998
جيبوتي(كتلة شرق أفريقيا)	3180
الجابون(كتلة وسط أفريقيا)	560
تشاد(كتلة وسط أفريقيا)	1120
السنغال(كتلة غرب أفريقيا)	1000
ساحل العاج(كتلة غرب أفريقيا)	677

وبعد ثلاث سنوات من تفجر النزاع جاء قرار هيئة التحكيم الدولية في 9أكتوبر 1998 لصالح اليمن ، مؤكدا حقه في حيازة جزيرة حنيش الكبرى ، بالإضافة إلى أربعة جزر أخري في اتجاه الشمال الشرقي، في حين أكد أحقية إريتريا في ست جزر أخري في اتجاه الجنوب الغربي من حنيش[118]. وقد جاء انتصار الحل

السلمي ، بعد أن كان شبح الحرب والمواجهة قاب قوسين أو أدنى، بسبب حرص اليمن على الحوار وحل الخلافات دون استخدام العنف وبمساعدة أطراف دولية وإقليمية في مقدمتها مصر وفرنسا ، وبعودة حنيش يمكن للقيادة اليمنية أن تزهو مرة أخري بنجاح أسلوبها في حل الخلافات الحدودية بعد توقيعها عام 1992 اتفاقا لترسيم الحدود مع سلطنة عمان.

وفي الواقع فإن تغير التوازنات الإقليمية في المنطقة بعد اندلاع المواجهة الإريترية – الإثيوبية في عام 1998 أدي لتضعضع الموقف الإريتري الذي اضطر لقبول قرار هيئة التحكيم، ومن ثم بادرت إريتريا بتنفيذ قرار هيئة التحكيم الدولية في نوفمبر 1998 ، واستعادت اليمن سيطرتها وسيادتها علي جزر حنيش . و أصيبت الاستراتيجية الإسرائيلية بانتكاسة حقيقية وتعطلت خططها في مد هيمنتها وسيطرتها علي الجزر والمواقع الحساسة جنوب البحر الأحمر، ثم أصبحت الاستراتيجية الإسرائيلية أكثر ارتباكا عندما انهار التحالف الإريتري الإثيوبي الذي كان واحدا من أهم ركائزها طوال عقد التسعينات.

3- إسرائيل والعلاقات الإثيوبية – الإريترية:

نظرا لحرص إسرائيل علي الاحتفاظ بتحالفات سياسية وعسكرية مع الدول الإفريقية التي تطل علي البحر الأحمر من أجل تأمين الملاحة وإقامة قواعد عسكرية ، فقد قامت الاستراتيجية الإسرائيلية في التسعينات علي أساس رعاية التحالف الإريتري الإثيوبي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل، وتوظيف هذا التحالف كأداة أساسية في مواجهة السودان والحركات الأصولية، وظهرت قوة التحالف الإريتري الإثيوبي في قضايا متعددة مثل أزمة حنيش ومواجهة السودان ومياه النيل. وقد ساهمت الولايات المتحدة وإسرائيل في تطوير تحالف وتفاهم مشترك بين النظامين الإريتري والإثيوبي ، وقدما لهما الدعم السياسي والعسكري والمعنوي، ولكن انهيار هذا التحالف أدي لارتباك في الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر.

وفي الواقع فإن إسرائيل –وفقا لاستراتيجية التخوم أو شد الأطراف– كانت تعطي إثيوبيا موقعا هاما في حركتها الإقليمية في البحر الأحمر ومنابع النيل[*]، ومنذ نهاية السبعينات وهناك تعاون عسكري وثيق بين إسرائيل والنظام الماركسي في أثيوبيا، وكان لإسرائيل دور عسكري في دعم إثيوبيا من خلال بيع الأسلحة للنظام وتدريب نخبة القوات العسكرية وتحضير مطار أديس أبابا لاستقبال المعدات العسكرية ، وقامت إسرائيل ببيع إثيوبيا الأسلحة السوفيتية التي استولت عليها في الحروب مع العرب، وتدريب قواتها المسلحة[119]. ويشير البعض إلي أن إسرائيل قدمت قنابل عنقودية لإثيوبيا، و من خلال هذه المساعدات العسكرية حاولت إسرائيل أن تحل محل الدور السوفيتي والكوبي في إثيوبيا من أجل تهجير الفلاشا وتقليص النفوذ العربي في البحر الأحمر، ولكن إسرائيل لم يكن لديها الكثير لتفعله من أجل مساعدة منجستو عندما حانت نهايته[120].

وكانت إسرائيل تخشى من استقلال إريتريا وتعتبره تهديدا لمصالحها إذا تعاونت مع الدول العربية في إغلاق البحر الأحمر نظرا لأغلبيتها المسلمة[121].

---

[*] انظر الصفحات التالية من الدراسة: 5-6، 18-19، 69-71

وقد أخذت إثيوبيا تتكيف مع المعطيات الجديدة التي برزت في التسعينات خصوصا في أعقاب استقلال إريتريا، فقد حرم استقلال إريتريا إثيوبيا من المنافذ البحرية ، حيث تتمتع إريتريا بألف كيلو متر من السواحل فضلا عن مئات الجزر بعضها استراتيجي وهام في طرق الملاحة البحرية في البحر الأحمر وهو ما أضفي علي إريتريا أبعاداً استراتيجية هامة ، وذلك مقابل انخفاض الأهمية النسبية لإثيوبيا بسبب انتهاء الحرب الباردة وعدم إطلالها علي البحر الأحمر.

جدول(5) توزيع الجزر في دول البحر الأحمر[122].

الدولة	عدد الجزر	أهم الجزر
إريتريا	126	دهلك–فاطمة–حالب–روميدا–الزبير–الطير–نورة
السعودية	144	فرسان
اليمن	41	بريم–حنيش الكبري–قمران–زقر
السودان	36	سواكن
مصر	26	تيران–صنافير–كدوالة–الزبرجد–جفاتين–شدوان–جوبال–الأشرف–الطويلة

وعلي الرغم من ذلك مازالت إثيوبيا تحتفظ بقدر كبير من أهميتها بسبب الدور السياسي الكبير الذي تلعبه في منطقة القرن الأفريقي خاصة في الصومال والسودان ، إضافة إلى كثافة حجم السكان والموارد الاقتصادية ، علاوة علي استمرار دورها الإفريقي عبر منظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها دولة مقر[123]. وقد أتاحت لها علاقتها الطيبة بإريتريا بعد استقلالها لعب دور ما في البحر الأحمر ، علاوة علي مكانتها المتميزة بسيطرتها علي 85 في المائة من منابع مياه النيل. لقد جعلت هذه الاعتبارات إثيوبيا بمثابة الدولة المحورية في سياسات القرن الأفريقي.

ولكل هذه الاعتبارات قامت إسرائيل بتطوير رؤيتها الاستراتيجية لتعتمد علي التحالف الإريتري الإثيوبي بدلا من الاعتماد علي إثيوبيا فقط، وأصبحت إريتريا وإثيوبيا بمثابة المفاتيح الإقليمية في سياسة محاصرة السودان[124]. ويعتبر الزعيمان الإريتري أسياسي أفورقي والإثيوبي ميلس زيناوي من أبرز مجموعة القادة الجدد الذين رعتهم الولايات المتحدة وتوسطت لحل الخلافات فيما بينهم[125].

وبناء علي ذلك نجح كلا من النظامين الإثيوبي والإريتري في تحقيق تفاهم مبكر وتطوير العلاقات بينهما من خلال الدعم الأمريكي الصهيوني ، وللعلاقات القوية التاريخية بين الجبهة الشعبية الإريترية بقيادة أسياس أفورقي التي دخلت العاصمة الإريترية أسمرا في 1991/2/5 ، وجبهة التحرير التيجرانية بقيادة ميلس زيناوي التي أسقطت نظام منجستو في إثيوبيا في 1991/5/27 ، والتي تعود إلى السبعينات أثناء الكفاح ضد نظام منجستو. وقد تم توقيع اتفاق لندن في مايو 1991 بين الطرفين يقضي بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره من خلال استفتاء يجري بعد سنتين ، وهو ما تحقق فعلا في 27مايو 1993.

وقد وقع الطرفان الإثيوبي والإريتري اتفاقية في 1993/7/30 تنظم العلاقة بينهما في مجال الأمن والدفاع تتضمن[126]:

1. إبقاء إريتريا علي ميناء عصب كمنطقة حرة تضمن لإثيوبيا منفذا بحريا مفتوحا، مع إعفاء بضائعها من الرسوم الجمركية وإن كان لإريتريا حق مراقبتها.
2. توقيع 25اتفاقية أمنية وسياسية وتجارية ، والتعاون في حالة تعرض أي من الدولتين لعدوان خارجي أو تخريب داخلي ، وألا يتورط أحدهما في أعمال تمس أمن الدولة الأخرى.
3. تحرك مشترك ومنسق بين الدولتين علي ساحة المنطقة لحل مشاكلها مثل مشكلة الصومال وجنوب السودان.

وبرزت آثار هذا التحالف في العديد من الأحداث الهامة ، كان أبرزها التأييد الإثيوبي القوي لإريتريا في قضية حنيش ضد اليمن ، وكاد الأمر يتحول إلى نزاع عربي أفريقي ، عندما أدانت الجامعة العربية إريتريا ، فدفعت أثيوبيا أمانة منظمة الوحدة الإفريقية لانتقاد موقف الجامعة[127].

وبرز التنسيق العسكري بين الدولتين في قضايا متعددة ، ففي أغسطس 1996 فتحت الدولتان جبهتين معا في وقت واحد ضد اليمن والصومال ، حيث توغلت القوات الإثيوبية في عمق الأراضي الصومالية لضرب قواعد ميليشيات الاتحاد الإسلامي في 8أغسطس ، فيما احتلت إريتريا جزيرة حنيش الصغرى في 10اغسطس[128]. كما فتح الطرفان جبهة مشتركة ضد السودان في يناير 1997 للضغط علي النظام السوداني.

وعلي الرغم من ذلك التحالف إلا أنه قد برزت مؤشرات علي وجود خلافات بين البلدين أخذت تطفو علي السطح خلال عام 1997 تتعلق بمشاكل العملة والمرور عبر الأراضي الإريترية ، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر في التعامل مع السودان.

انهيار التحالف وارتباك الاستراتيجية الإسرائيلية:

إن تفكك التحالف الاستراتيجي بين دولتين أمر طبيعي ومعروف في العلاقات الدولية، ولكن تحوله إلى حرب ضروس في فترة وجيزة أمر غير عادي يحتاج إلى تأمل عميق، فالخلافات الحدودية والنزاعات علي الموارد لا تكون في حد ذاتها إلا قمة جبل الجليد ، أما الحرب ذاتها فإن لها أسبابا أكثر عمقا. وتكمن المشكلة الحقيقية في بنية العلاقات الإريترية الإثيوبية ، فإثيوبيا – التي قبلت استقلال إريتريا علي مضض – اعتبرت أن ذلك الاستقلال لا يمكن قبوله إلا إذا كان في إطار شراكة وثيقة تكاد أن تكون من طبيعة كونفيدرالية تجمع بين الكيانين ، فالدولة الإثيوبية العريقة في حاجة ماسة إلى سواحل البحر الأحمر التي صارت تحت السيطرة الإريترية فليس هناك قوة إقليمية ذات وزن ونفوذ تكون دولة حبيسة منعزلة.

والواقع أن موقع الدولتين البارز في الاستراتيجيات الدولية يعود في شق عظيم منه إلى وضعهما الجيوبولوتيكي علي سواحل البحر الأحمر ، وكان التحالف بينهما يتيح لإثيوبيا أن تلعب دورا ما في البحر ، فإذا جري تفكيكه صار واجبا علي الدولة الإثيوبية أن تستعيد دورها المفقود ، وعلي ذلك فإن الحرب وإن كانت

تجري وقائعها في البر فإن أهدافها البعيدة تقع علي شواطئ البحر الأحمر ، حيث تتنافس الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.

لقد بدأ النزاع الحدودي الإثيوبي – الإريتري في أغسطس 1997 ثم تحول بسرعة اعتبارا من 6مايو 1998 إلى مواجهة مسلحة. وقد لاحت بوادر الصراع عندما نشرت إثيوبيا في مناسبات عدة – بما في ذلك طباعة عملتها الوطنية – خريطة لإثيوبيا تضم إقليمي بادمي وزالامبيسا باعتبارهم تابعين لها. وارتبط تفجر الصراع بقيام إريتريا بصك عملتها الوطنية " نكفا" متخلية بذلك عن "البر" العملة الوطنية لإثيوبيا ، مما أدي لظهور الحاجة إلى إعادة التفاوض حول شروط العلاقة الاقتصادية بين البلدين ، فطلبت إريتريا من أثيوبيا أن تقوم الأخيرة باستخدام العملات الحرة (الدولار)في سداد رسوم استخدام الموانئ الإريترية علي البحر الأحمر ، الأمر الذي اعتبرته أثيوبيا محاولة للضغط عليها بسبب حرمانها من منفذ البحر ، فقامت من جانبها بتحويل تجارتها إلى موانئ جيبوتي ، ورفضت تعويض إريتريا عن قيمة العملات الأثيوبية المتجمعة لديها. وعندما شرعت إثيوبيا في ممارسة بعض مظاهر السيادة علي الإقليم المتنازع عليه بادرت القوات الإريترية باحتلال الإقليم بكاملة ، فاندلعت أعنف حرب في أفريقيا في التسعينات دارت رحاها علي فترات متقطعة[129].

إن الإطار المحيط بالصراع والأسلوب الذي يدار به أدي إلى خلق توترات مستمرة بين الجانبين ، فحتى لو تمت تسوية المشكلات المحددة بينهما فسوف يظل ما حدث علي الأرجح مصدراً للصراع في المستقبل. ومعني ذلك أنه لن يكون من الممكن أن يتم ترتيب أوضاع وعلاقات الطرفين علي غرار ما حدث بين اليمن وإريتريا عقب انتهاء التحكيم علي أرخبيل حنيش. ففي الحالة الإثيوبية – الإريترية سقط عشرات الآلاف من الضحايا ، وتم تجاوز الكثير من القيود الضمنية والأخلاقية. ولن يمر كل ذلك بسهولة ، بما يعني أن هناك خط توتر مزمن جديد ينشأ في القارة الأفريقية ، ويحكم توازنات القرن الأفريقي.

جدول (6) موازين القوة العسكرية بين أثيوبيا وإريتريا[130]

عناصر القوة العسكرية	إثيوبيا	إريتريا
القوات النظامية	350ألف جندي	180–200 ألف جندي 120 ألف احتياطي
نفقات الدفاع	379 مليون دولار	236 مليون دولار
القوات البرية	325 ألف جندي	180 ألف جندي
الدبابات الرئيسية	500 دبابة	300 دبابة
العربات المدرعة	200 عربة	عدد غير محدد
المقاتلات	71 طائرة	19 طائرة
الهيلوكبتر	24 طائرة	4 طائرات
الوحدات البحرية	لا تمتلك	22قطعة

يتضح من الجدول أن التوازن العسكري بين البلدين يميل قليلا لمصلحة إثيوبيا ، وكذلك تميل موازين القوي البشرية والاقتصادية لصالحها تماما ، ولذلك شهدت الجولة الأخيرة من الحرب في مايو 2000 انتصارات إثيوبية واضحة ، واجتياح مساحات شاسعة من الأراضي الإريترية ، ويظل ميناء عصب علي البحر الأحمر هدفا يراود القوات الإثيوبية [131]. وعلي الرغم من حرص إثيوبيا علي عدم الإفصاح عن نواياها تجاه الموانئ الإريترية علي البحر الأحمر خصوصا عصب ومصوع ، فإن إعلان رئيس الوزراء الأثيوبي ميلس زيناوي أن "هدف الحرب هو تدمير القدرات العسكرية الإريترية"[132] سيؤدي حال نجاحه إلى فراغ أمني لا يمكن لغير إثيوبيا أن يشغله. وقد كان من المحتمل أن تواصل القوات الإثيوبية تقدمها في اتجاه عصب ومصوع إذا سمحت بذلك مجريات الصراع ، ويدعم من ذلك حدوث تقارب إثيوبي مع قبائل العفر قاطني منطقة دنكاليا الساحلية علي البحر الأحمر بين عصب ومصوع. وقد أظهرت إثيوبيا اهتماما لافتا بالعفر المقيمين في أوسا بإثيوبيا ، وأعادت لزعيمهم السلطان علي مرح ممتلكاته التي صادرها النظام السابق ، كما ساعدت في تسليح عدد من الجبهات العفرية. ويبدو أن العفر علي استعداد للتجاوب مع الطموحات الإثيوبية ، وتجلي ذلك في إشارة السلطان علي مرح إلى قبوله الإدارة الإثيوبية للمنطقة واستخدامها ميناء مصوع ، ومشاركة العفر في القتال إلي جانب القوات الإثيوبية[133]. وخطورة هذه الترتيبات ،حال تنفيذها ، أنها سترفع من طموحات العفر القومية في دولة مستقلة ، بما يهدد بمزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

وتميل موازين القوي لصالح إثيوبيا ذات الستين مليون نسمة في مقابل أربعة ملايين إريتري ، ويعزي التفوق الإثيوبي في الحرب في جانب كبير منه إلى إثارة الروح القومية بين الأثيوبيين ، واستخدام أسلوب الهجوم بالموجات البشرية المتتالية مما أسفر عن مقتل نحو مائة ألف من الطرفين خلال الجولة الأخيرة من القتال[134]. ونجح النظام الإثيوبي المستند إلى حكم قومية التيجراي في إذكاء الروح القومية لدي قبائل الأمهرا المعادية للاستقلال الإريتري. ومن المهم هنا أن نشير إلى المعارضة القوية لقضية استقلال إريتريا وانفصالها عن الحبشة خاصة من قبائل الأمهرا والأورومو ، لما ترتب عليه من ضياع المنافذ البحرية في عصب ومصوع التي كانت تابعة لإثيوبيا فصارت دولة شبه محاصرة بعد أن كانت دولة بحرية مفتوحة علي العالم ، وجعل مصالحها واقتصادها رهينة لتصرفات إريتريا. وقد أحيا هذه المعارضات القوية الصدام الأخير ، واعتداء إريتريا علي الأراضي الإثيوبية.

وتميل موازين القوي لصالح أثيوبيا ليس فقط بسبب حسن استعدادها العسكري لهذه الجولة من القتال وحصولها علي أسلحة وخبرات فنية من الخارج[135] ، ولكن أيضا بسبب ما تتلقاه من دعم علي الصعيد الخارجي ، ومما يلفت النظر في هذا المجال ذلك الحجم الكبير للمعونات الغربية لإثيوبيا ، والتي بلغت خلال عامي 1997 ، 1998 حوالي 2.5مليار دولار إضافة إلى قرض من البنك الدولي بلغ 700مليون دولار[136] . ونجح النظام الإثيوبي في تدعيم مكانته الإقليمية فهناك تقارب إثيوبي مع الدول العربية يشمل السودان ومصر واليمن ، بل تحالفت جيبوتي مع أثيوبيا ، وذلك في مقابل التقارب الإريتري مع نفس الدول العربية ، وإن كانت

العلاقات الإريترية السودانية لم تتعاف تماما ، وتوترت العلاقات بين إريتريا وجيبوتي بقوة ، في حين يبدو أن ليبيا تطمح لممارسة دورا أكبر في النزاع إلى جانب إريتريا.

ونظرا لكل ذلك يعتبر الجانب الإريتري أكثر انكشافا علي المستويين الدولي والإقليمي ، الأمر الذي يدفعه إلى الميل نحو الحل السلمي ، وقبول ما سبق أن قبلته في نزاعها مع اليمن حول جزر حنيش ، وإعادتها إلى اليمن بعد أن استولت عليها بالقوة.

وإذا كانت علاقات إسرائيل بالدولتين الحليفتين متميزة في حالة التحالف فيما بينهما ، فإنها صارت أكثر حساسية بعد الصدام وصار من الصعب عليها أن توازن بين حليفيها ، وظهر ذلك جليا في موضوع التعاون العسكري ، حيث احتجت إريتريا علي اتفاق يقضي بإصلاح وصيانة 11 طائرة مقاتلة إثيوبية من طراز ميج21 باعتبار أن ذلك يؤثر علي الوضع العسكري. وبعد فترة من التردد والغموض أعلنت إسرائيل علي لسان سفيرها لدي إثيوبيا في مطلع نوفمبر 1998 أن إسرائيل ملتزمة بتنفيذ الاتفاق مع إثيوبيا ، وأن هذا لن يؤثر علي علاقتها مع إريتريا [137]. ويلاحظ أن الدولتان تحصلان علي أسلحة إسرائيلية سواء بطريق رسمي أو غير رسمي، فهناك مجموعات مسلحة وتجار سلاح يبيعون الأسلحة أثناء الحروب وفي ظل عدم سيطرة الدولة، وذلك بشكل سري وغير رسمي[138]. و تقوم إسرائيل بإصلاح الطائرات الإثيوبية من طراز ميج 21 [139]. وعلى الرغم من حظر مجلس الأمن لتوريد الأسلحة للدولتين إلا أن هناك مصادر عديدة لتوريد الأسلحة[140].

ومما لا شك فيه أن سياسة إسرائيل نحو الدولتين هي إيجاد المناخ المناسب الذي يضمن استمرار حاجتهما إلي مساعداتها من ناحية، واستمرار وجودها فيهما ودعم هذا الوجود من ناحية ثانية، ويري البعض أنه ربما يكون من المفيد لإسرائيل أن تسعي لإشعال منطقة البحر الأحمر لإيجاد حالات من التوتر تحيط بالدول العربية الواقعة في المنطقة[141].

ويمكن تأكيد أن إسرائيل ستواجه صعوبات لا يستهان بها في إدارة علاقتها مع إثيوبيا وإريتريا متصارعتين ، علي نحو يفتح مجالا أمام الدبلوماسية المصرية والعربية لتحرك مدروس يملأ ما قد يترتب علي ذلك من فراغات سياسية واقتصادية واستراتيجية.

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية تجيد اللعب علي التناقضات وتوزيع الأدوار ، فإنها تنجح أحيانا وتفشل أخري ، ومن المنطقي أن تسعي للحفاظ علي علاقتها مع الدولتين المتصارعتين ، خصوصا أن مصالحها معهما كبيرة ، ولكن المصالح الإسرائيلية الإثيوبية أكبر نظرا لكون إثيوبيا هي الدولة المحورية في سياسات القرن الأفريقي ، ولحجمها البشري والسياسي ، وسيطرتها علي 85 في المائة من منابع النيل. ويبدو أن الاستراتيجية الأمريكية تفضل بروز إثيوبيا كقطب إقليمي قوي يتولى ضبط منطقة تتوجس الدول العظمي مخاطرها لكنها تخشى التورط فيها[142]. ويفسر ذلك في الحقيقة الانتقادات الإريترية الحادة للولايات المتحدة لعدم تدخلها لوقف الاجتياح الإثيوبي للأراضي الإريترية ، كما تبرز مؤشرات عدة علي أولوية إثيوبيا في الاستراتيجية الإسرائيلية ، منها صفقة إصلاح الطائرات ، ونشر بعض التقارير عن الدعم العسكري الإسرائيلي للقوات الإثيوبية[143]. ولا شك أن الرؤية الإسرائيلية – وكذلك الأمريكية – تعتبر أن زعزعة الكيان الإثيوبي يؤهل السودان تلقائيا ليكون

القائد البديل لمنطقة القرن الإفريقي. ويضاف إلى ذلك أن تفكك الدولة الإثيوبية سوف تنتج عنه نزوع قوميات وأعراق لا حصر لها إلى إقامة كيانات مستقلة يدور بعضها في فلك دول تصنفها واشنطن في خانة الأعداء.

إن أبعاد الصراع الإثيوبي – الإريتري ، تتجاوز في حقيقتها حجم الصدام المسلح الجاري بين البلدين وحدهما ، وتمتد آثاره علي المستوي الإقليمي إلى منطقة حوض النيل وجنوب البحر الأحمر ، الأمر الذي سيفرض مخاطر علي الأمن القومي العربي. وعلي الرغم من خطورة الآثار السلبية للنزاع ، إلا أن له بعض التداعيات الإيجابية علي الأمن القومي العربي تمثلت في تخفيف الضغط العسكري الذي تمارسه المعارضة السودانية بمساعدة إثيوبيا وإريتريا ، مما يساهم في تنشيط جهود الحل السلمي للأزمة السودانية. كما استفادت اليمن من حالة الصراع القائمة حيث بادرت إريتريا بتنفيذ حكم هيئة التحكيم الدولية الذي قضي بأحقية اليمن في السيادة علي أرخبيل حنيش. وقد حرص الطرفان علي تأكيد انتهاء الخلاف فيما بينهما وفتح صفحة جديدة في علاقتهما ، وكان تفجر الصراع الإريتري الأثيوبي قد استوعب طاقات إريتريا السياسية والعسكرية ، مما دفعها إلى تحسين علاقتها مع دول الجوار وبخاصة اليمن الذي رفض التورط في صراع عسكري مع إريتريا منذ البداية خشية تدخل قوي إقليمية مثل إسرائيل ، كما رفض التورط في النزاع الإثيوبي الإريتري علي الرغم من كون ذلك التدخل ممكنا لاستعادة جزر حنيش من إريتريا المتورطة بكامل طاقتها في الحرب.

وفي مقابل التداعيات الإيجابية للنزاع علي وضعية السودان واليمن، فقد ظهر اندفاع إثيوبي ذو طابع عسكري تجاه الصومال ، فالوضع في الصومال مهيأ تماما لتدخلات إثيوبية مباشرة من أجل تدعيم وجودها المادي والمعنوي في مناطق صومالية لاسيما في إقليم جيدو وباي ، وتأمين الطرق من موانئ ميركا وبراوه كيسمايو في جنوب الصومال إلى مناطق شرق إثيوبيا ، وهو ما تم رصده في يونيو 1999 [144].

ويمثل هذان النوعان من التداعيات تغييرا في خريطة التفاعلات الإقليمية في القرن الأفريقي من جانب ، وتعبيرا عن الأثر الذي تلعبه النزاعات الحدودية في إعادة توجيه السياسات الخارجية للدول المتورطة فيها إزاء جيرانها بغية تحييد أحدهم أو استقطاب الآخر أو الاستفادة من أوضاع خاصة بأحد الأطراف من أجل التمدد وتحقيق مكاسب علي المدى البعيد. وتترك هذه التداعيات آثارا سلبية علي الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر التي تعطلت خطط تمددها في جنوب البحر الأحمر بعودة جزيرة حنيش الكبري إلي اليمن، وتخفيف الضغط العسكري علي السودان، والارتباك الدبلوماسي الناجم عن صفقة إصلاح الطائرات الإثيوبية. وبذلك أصاب الاضطراب أحد أبرز ركائز الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر بسبب انهيار التحالف الإريتري الإثيوبي، دون أن ينفي ذلك استمرار حاجة الدولتين إلي الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الأمريكي والإسرائيلي خصوصا في ظل غياب رؤية استراتيجية عربية للأمن في البحر الأحمر.

ثانياً : الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل :

تحكم الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل في هضبتي الحبشة والبحيرات العظمي مجموعة من المحددات والأطر الرئيسية التي تشكل منطلقات الحركة الإسرائيلية، في حين شهد عقد التسعينيات مجموعة من المتغيرات المستجدة الناتجة عن تغير الظروف الدولية والإقليمية التي دعمت من مواقع النفوذ والوجود الإسرائيلي في منابع النيل .

أ) محددات الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل :

تشكل الاعتبارات الجيوبولوتيكية والتوازنات الإقليمية والدولية العوامل المؤثرة في الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل، وتتعدد محددات السياسة الإسرائيلية في منابع النيل ، وهى تتراوح بين محددات جيوبولوتيكية مرتبطة بقضية المياه ، ومحددات مرتبطة بظروف الوضع الدولي والإقليمي، ومحددات سياسية وأمنية مرتبطة بالعلاقات الإسرائيلية الإفريقية ومحاصرة الدورين المصري والسوداني وممارسة أنواع مختلفة من الضغوط والمساومات.

1 – المحدد الجيوبولوتيكي:

إن مسألة المياه بالنسبة للحركة الصهيونية ليست قضية اقتصادية فقط ، وإنما هي كذلك قضية سياسية – عسكرية – ديموغرافية ترتبط بديمومة وجود " الكيان " وبقائه وقوته ، ولذلك فإن فكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء هى فكرة قديمة ، تقدم بها هرتزل عام 1903 إلى الحكومة البريطانية ، وعمل على توطين اليهود فى شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب إلى فلسطين(145) ، وبالرغم من فشل المشروع فلم يتم إلغائه من الوجود ، فهو بمثابة حلم لإسرائيل تنتظر الفرصة المناسبة من أجل طرحه والإلحاح عليه فى ظل مستجدات الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وتركز الكتابات الإسرائيلية في موضوع المياه علي حق إسرائيل التاريخي والطبيعي في مياه المنطقة وحتمية توزيعها بطريقة تفي بالاحتياجات الإسرائيلية حاضرا ومستقبلا ، وتشير إلى حتمية "حروب المياه" ومعادلة "المياه أو الحرب" في تهديد واضح لجيرانها، وتعتبر أن شروط السلام لن تقتصر على الأمن العسكري بل تمتد أيضا إلى الأمن المائي الإسرائيلي(146) . وترفض الأفكار الإسرائيلية مفهوم ملكية المياه ، وتطالب بنقل المياه إلى إسرائيل، فالبروفيسور الإسرائيلي جدعون فيشلزون(المنسق العلمي لصندوق آرمند هامر) يؤكد أن خريطة المياه في الشرق الأوسط حافلة بالمصادفات الجغرافية ، " وهذه الظاهرة تقوض مفهوم الملكية وشرعية الاستخدام المحلي للمياه ، وتفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى المناطق التي لم تشأ المصادفات أن تمنحها إياها"(147).

وفي كتاب الشرق الأوسط الجديد يؤكد شيمون بيريز في فصل بعنوان " ماء الحياة" أن أفضل مصدر للمياه يقع خارج حدود الدول التي تحتاج إليها ،ويشير إلي الحاجة لنقل المياه من المناطق الغنية إلي المناطق التي لديها نقص فيها، وأن الحل الأفضل هو أنبوب مياه دولي ينقل المياه من دولة إلي أخري. ولكنه يلاحظ أن

أنبوب المياه التركي ربما يحتاج إلى وقت طويل للغاية قد يستغرق بين 10-20عاما ، مما يعني ضمنيا أن أنبوب مياه النيل سيكون أكثر سرعة وكفاءة [148].

وفي إطار تحقيق هذه الأفكار واقعيا قدمت الصفوة التكنوقراطية الإسرائيلية العديد من المشاريع لنقل مياه النيل إلى إسرائيل ، أهمها مشروع إليشع كالي الذي يطرحه منذ عام 1974، ومشروع "يؤر" الذي طرحه شاؤول أرلوزوروف (نائب مدير هيئة المياه الإسرائيلية سابقا) علي السادات خلال مباحثات كامب ديفيد ، وذلك بالإضافة إلى مشروع ترعة السلام الذي عرضه السادات[149].

كما حاولت السياسة الإسرائيلية إدخال قضية مياه النيل في مفاوضات السلام متعددة الأطراف في الشرق الأوسط ولكنها لم تنجح ، كما قام بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بتكليف هيئة المياه الإسرائيلية بإعداد دراسة عن تكلفة نقل نسبة 1% من مياه النيل سنويا إلى إسرائيل[150].

وتعد أعمال إليشع كالي[*] بمثابة الدراسات المرجعية فيما يتعلق بالمياه عموما ومياه النيل بصفة خاصة ، ويطرح كالي مشروعه منذ عام 1974 ، ونشره في كتابين بعنوان "الصراع من أجل المياه" في عام 1978، و "المياه والسلام" في عام 1989.

وتشير دراسة كالي وجدعون فيشلزون إلي أن إسرائيل تستغل منذ أعوام جميع مصادرها المائية الطبيعية وهى 1.8 مليار م^3 فى السنة، وأن إسرائيل سوف تواجه عجزاً مستقبلياً في المياه.ويتمثل الحل الإسرائيلي للمشكلة فى استيراد المياه من مصادر خارجية كاليرموك أو النيل أو الليطاني، وكمية المياه المطلوب نقلها لا تتجاوز 1% من إيراد مصر ، وهى كمية غير مستهلكة حالياً ، ويمكن نقلها بصورة اقتصادية إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي ، ويمكن نقلها أيضاً لكن وفق شروط معينة –إلى الضفة الغربية والأردن [151].

وفي ورقة قدمها كالي في 1991/1992 أكد أن "مياه النيل هي الخيار الأفضل لتزويد قطاع غزة بالمياه بسبب العوامل البيئية والسياسية وأن اليرموك (وربما الليطاني) الأفضل بالنسبة للضفة الغربية"[152].

وقد رسم كالي خريطة المشروع التي تبين ترعة السلام وهي تعبر قناة السويس من خلال أنفاق تحت الأرض متجهة شرقا نحو شمال سيناء والعريش حتي تصل غزة وترتبط بالخزان المائي الإسرائيلي. ولضمان ألا تغلق مصر صنبور المياه المتجه لإسرائيل يقترح الخبراء الإسرائيليون تحويل المياه إلي غزة والضفة والنقب لتزويد السكان العرب بالمياه،مما يقلل احتمالات قطع المياه ويبقيها رهينة إسرائيلية[153].

وتختلف التقديرات الإسرائيلية والأجنبية حول كمية المياه التي يحتاجها المشروع، فالمشروع الأصلي في السبعينات يقترح تحويل 1% من حصة مصر التي تبلغ 55,5 مليار م3 ، أي نحو 550 مليون م3 وهي تمثل

---

[*] اليشع كالي رئيس شركة " تاهال " في الفترة بين 64-1976، و"تاهال"مؤسسة مائية هامة في إسرائيل يوكل إليها عمليات تخطيط المياه ودراسة المشاريع المائية منذ 1948 ، وهي مملوكة للحكومة الإسرائيلية.

ربع الاستهلاك الإسرائيلي في عام1993 [154]. ويقدر الجغرافي الإسرائيلي أهارون وولف كمية المياه التي يمكن تحويلها بنحو 365 مليون م3 [155].بينما يقدرها الباحث السويسري ستيفن ليبيزيوسكي ب 100 مليون م3[156].
وبناء علي ذلك تتلخص أركان المشروع الإسرائيلي في :

1- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية تتمثل في نهر النيل أو اليرموك أو الليطاني وذلك من خلال تعاون مصري – أردني – لبناني مع إسرائيل.

2- نقل مياه النيل إلي شمال صحراء النقب الإسرائيلية ، حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من مياه النيل حوالي 1% من الاستهلاك المصري لا تشكل عبئاً علي مصر، وبالإمكان مد مشروع تزويد سيناء بالمياه إلي داخل إسرائيل عبر ترعة السلام ، بحيث تمتد من قناة السويس إلي داخل إسرائيل بطول 200كم ، وتتولي شركة "تاهال" تنفيذ المشروع.

ويعتقد بعض المحللين أن مشروع ترعة السلام الذي يقوم بتزويد سيناء بالمياه منذ عام 1997، والذي سيصل إلي العريش علي بعد 40 كيلو متر من قطاع غزة، بمثابة خطوة أساسية في مشروع توصيل مياه النيل لإسرائيل، وهو ما ينفيه المسئولون المصريون باستمرار [157].
وفي الحقيقة فإن هذه الأفكار والمشاريع إنما وضعها الإسرائيليون بالأساس، بل يري بعض الكتاب أن الرئيس السادات لم يتطوع بعرض نقل المياه وإنما كان يترجم خطة عرضها عليه الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف خلال مفاوضات السلام، فقد أعدت إسرائيل خطة يؤر قبل زيارة السادات بعدة سنوات، وتم حساب التكلفة الاقتصادية والتفاصيل التكنولوجية والآثار السياسية لتنفيذ المشروع، أما تصريح السادات في 17 ديسمبر 1979 فقد كان مجرد إعلان عن مشروع وضعه الإسرائيليون[158].
فقد حاول عيزرا وايزمان (وزير دفاع إسرائيل في السبعينات ورئيس الدولة السابق) إقناع السادات بمد مياه النيل لإسرائيل ، ويبدو أن الفكرة كانت تروق للسادات استنادا إلي اعتقاد مفاده أن ذلك سيؤدي إلي تخفيف التطرف الإسرائيلي بشأن الضفة الغربية وغزة والقدس، أو ربما يكون ذلك استجابة لضغوط إسرائيل التي أخذت ترسل الأسلحة والخبراء إلي إثيوبيا في السبعينات لمساعدتها في الحرب ضد الصومال والمقاومة الإريترية، فقد كانت مساعدة إسرائيل لإثيوبيا مؤشرا واضحا لا يمكن لمصر تجاهله[159].
ولا شك أن أركان المشروع الإسرائيلي تستند إلى دعاوى ومسلمات فاسدة لعدة أسباب، فهو أولا يلقي بعبء المشكلة المائية في الضفة وغزة علي عاتق الدول العربية متغاضيا عن استنزاف إسرائيل المستمر لمواردهما المائية. ويرتبط العجز في الميزان المائي الإسرائيلي بخطط استقبال المهاجرين اليهود [160] ، وبينما تتحدث الخطط الإسرائيلية عن زيادة عدد السكان في الدول العربية التي تؤدي لزيادة الحاجة للمياه ، فإنها تتجاهل الزيادة السكانية غير الطبيعية في إسرائيل عن طريق هجرة اليهود السوفيت ويهود الفلاشا، ويصم الإسرائيليون آذانهم عن العجز المائي العربي، ويتجاهلون الحاجة الفلسطينية ، وسرقة مياه فلسطين ولبنان. وتشير تقديرات البنك الدولي إلي أنه بينما تبلغ حصة المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية 375م3 سنويًا، فإن حصة

المواطن الفلسطيني في غزة لا تزيد عن 105 م3 سنويًا[161]. وتشير بعض التقديرات الإسرائيلية المحايدة إلي أن استهلاك المواطن الفلسطيني من المياه للاستخدامات المنزلية يقل عن الحد الأدنى الضروري الذي تحدده الأمم المتحدة ب 70 لتر يوميا. فإسرائيل تفرض مخصصات مياه غير متكافئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بينما يزيد استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه عن نظيره في ألمانيا[162]. ويتذرع المسؤولون الإسرائيليون بأن "الفجوة في استهلاك المياه موجودة منذ وقت طويل ، ولا إمكانية لتقليصها من خلال تقليص كمية الاستهلاك الإسرائيلية للفرد ، وإنما من خلال زيادة المياه للمنطقة"[163].أي أنهم يلقون عبء حل المشكلة التي تتسبب فيها إسرائيل علي عاتق الدول المجاورة.

ومن ناحية ثانية تزعم الخطط الإسرائيلية أن مصر لديها فائض مائي لأن ما بين 2–3 مليار م3 من مياه النيل تضيع في البحر المتوسط سنويا، وذلك غير صحيح بالمرة لأن هذه المياه ضرورية لأغراض الملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية. كما أنها ضرورية للحفاظ علي التوازن الملحي في الدلتا، فهناك اتصال بين مياه البحر المالحة والمياه الجوفية تحت الدلتا ، ومياه البحر إما أن تدخل أو تقف أو تطرد للخارج [164].

وفي الحقيقة فإن مصر ليس لديها مياه فائضة بالفعل ، بل إنها تستهلك جزء من حصة المياه المخصصة للسودان.وهي تحتاج لمزيد من المياه في ظل تزايد عدد السكان الذي يؤدي لتناقص نصيب الفرد من المياه. وتقدر احتياجات مصر من المياه للاستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض المنزلية بنحو 70 مليار م3، أي أن الزيادة المطلوبة في حصة مصر الحالية(55,5 مليار م3) تبلغ نحو 23,5 مليار م3 [165].

وهناك توقعات بأن تؤدي ظاهرة الدفء العالمي إلي تقلص فيضان النيل بنسبة 25% خلال فترة من 20–40 سنة، مما سيؤدي إلي تغيرات سياسية واقتصادية ذات آثار أمنية خطيرة[166].

ومن ناحية ثالثة فإن اتفاقية مياه النيل لا تسمح لدولة من دول الحوض أن تعطي لطرف ثالث أية كمية من المياه إلا بموافقة دول الحوض ،فلا يمكن لمصر أن تتصرف منفردة بدون موافقة دول حوض النيل التي تتحفظ بدورها علي المشروع باعتباره انتهاك للقانون الدولي. كما أنه إذا حصل أي طرف ثالث علي أية كمية من المياه لمدة سنة واستزرع عليها أرضاً ، فإن هذا يرتب لذلك الطرف بمقتضى القانون الدولي حق ارتفاق دائم علي المياه. أي أن حصول إسرائيل علي جزء من مياه النيل سيؤدي إلي تغيير في حقوق الملكية لأنها ستدخل كشريك لدول الحوض، مما يجعلها تطالب بكمية أكبر في المستقبل[167].

وفي ظل هذه الحقائق توصلت اللجنة الرسمية المصرية التي تشكلت لدراسة فكرة مد المياه لإسرائيل في نهاية السبعينات إلي خطورة النتائج السلبية للفكرة، وكانت اللجنة تضم وزير الري عبد العظيم أبوالعطا ودكتور بطرس غالي وبعض الخبراء [168]. وإلى جانب موقف اللجنة الرسمية فإن المعارضة التى لاقتها الفكرة من قبل أحزاب المعارضة وبعض أعضاء مجلس الشعب ووسائل الإعلام وأدت الفكرة فى مهدها.ولا يكف المسئولون المصريون عن إظهار الرفض المصري لمد إسرائيل بمياه النيل [169] ، وكذلك الرفض الصارم لدخول مياه النيل كجزء من مفاوضات السلام متعددة الأطراف في الشرق الأوسط[170]. ولكن الحلم الإسرائيلي مازال قائماً ، فاتجهت

السياسة الإسرائيلية لتركيز جهودها على دول حوض النيل الأخرى خصوصاً دول المنابع مثل إثيوبيا ودول البحيرات العظمي، من أجل الالتفاف علي الرفض المصري، وقد تكثفت الجهود الإسرائيلية من أجل اللعب بورقة المياه بعد فشل الخطط السابقة ، وتشير التقارير إلي أن إسرائيل تساعد دول المنابع في بناء السدود علي روافد النيل من أجل تصميم نظم جديدة للري تقلل من تدفق المياه لمصر [171]. وفي ظل اشتداد حدة الأزمة الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل في منتصف التسعينات أوصي تقرير قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية بمعاقبة مصر إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة منها المطالبة بطرح موضوع النيل في المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث موضوع المياه، وكانت إسرائيل قد استجابت لمطلب مصر بعدم اعتبار مياه النيل من بين مصادر المياه الإقليمية التي يتم بحثها في المفاوضات متعددة الأطراف [172].

وقد شهدت نهاية عقد التسعينات تحركا خطيرا لتغيير القواعد القانونية الدولية المعمول بها في إطار توزيع مياه الأنهار فدخلت مفاهيم جديدة كلية مثل تسعير المياه وإنشاء بنك وبورصة للمياه، وقد قام التحرك علي أساس الأفكار الأمريكية وأفكار البنك الدولي. وتنظر النخبة السياسية المصرية إلي التحركات الأمريكية في منابع النيل بحذر شديد، لأنها ترتبط بدعم الأهداف الإسرائيلية، أما طروحات البنك الدولي فلا تجعله طرفا محايدا في أزمة المياه لأنه يتبني وجهات نظر بعض الأطراف مثل إسرائيل وتركيا، ويهمل وجهة نظر الأطراف العربية[173].

وقد جاءت الأفكار الأمريكية وأفكار البنك الدولي لتقدم حلا للتناقض بين وجهتي نظر إحداهما تمثلها تركيا وإثيوبيا وتدعي سيادة مطلقة علي مياه الأنهار النابعة من أراضيها ، والأخرى إسرائيلية ترفض مفهوم السيادة والملكية ، عبر عنها البروفيسور جدعون فيشلزون. وبغض النظر عن هذا التناقض الفكري والخلاف في التفاصيل فإن لهذه الأطراف الحليفة هدف مشترك هو تغيير القواعد المعمول بها بما يحرم الدول العربية من حقوقها المائية. وقدمت أفكار البنك الدولي حلا لهذا التناقض عن طريق إنشاء بنك وبورصة المياه في الشرق الأوسط ، بحيث تقبض دول الملكية ثمن تصدير المياه للدول التي شاءت "المصادفات" الجغرافية أن تحرمها من المياه علي حد تعبير فيشلزون. ويلبي هذا الطرح احتياجات كل من تركيا وإثيوبيا وإسرائيل علي حساب الحقوق التاريخية المكتسبة للدول العربية في أحواض النيل ودجله والفرات . وبحيث يكون الحل الوحيد أمامها لتجنب الحروب حول المياه هو اضطرارها لقبول نقل خزين مياهها لإسرائيل ، وإلا تعرضت هي نفسها لانتقاص حقوقها المائية و يكون مقتضى هذه الصفقات دخول إسرائيل فاعلاً أصيلا في مشروعات تنمية موارد الأنهار الكبرى في المنطقة من خلال تحالفها المائي مع دول المنابع التي ستلتزم في هذه الحالة بالربط بين نقل المياه لإسرائيل ، وبين التعاون مع دول الممرات والمصبات[174].

جدول(7): مصادر المياه واستخداماتها في الشرق الأوسط [175]

الدولة	مصادر المياه المتاحة بالبليون م3	الاستهلاك		نصيب الفرد سنويا بالمتر المكعب	الاستخدام %		
		بالبليون م3	كنسبة مئوية		منزلي	صناعة	زراعة
الجزائر	18.4	3.0	16	655	22	4	74
مصر	58.0	56.3	97	1005	7	5	88
البحرين	N/A.	0.2	–	–	60	36	4
إيران	118.3	46.5	39	1826	4	9	87
العراق	104	43.9	42	4952	3	5	92
إسرائيل	2.1	1.9	90	375	16	5	79
الأردن	0.8	1.0	125	213	20	5	75
الكويت	–	–	–	–	64	32	4
لبنان	4.8	0.8	17	1200	11	4	85
ليبيا	0,7	2,8	400	130	15	10	75
مالطة	0.03	0.02	67	–	76	8	16
المغرب	30.0	11.0	37	1083	6	3	91
عمان	2.0	1.3	65	1053	3	3	94
قطر	0.02	0.15	750	–	36	26	38
السعودية	2,2	3,6	164	118	45	8	47
سوريا	5,5	3,3	60	385	7	10	83
تونس	4,4	3.0	68	489	13	7	80
الإمارات	0,3	0.4	133	167	11	9	80
اليمن	3.0	3.9	130	176	5	2	93
الضفة الغربية وغزة	0.2	0.2	100	105	12	13	75
إجمالي الشرق الأوسط	355	183	52	1250	6	7	87

جدول(8) مصادر المياه المتاحة بالمقارنة بين الأقاليم المختلفة[176]

الإقليم	مصادر المياه المتاحة سنويا بالبليون م3	السكان بالمليون	نصيب الفرد م3
الباسيفيك	769	21	36.619
أمريكا اللاتينية	10.766	466	23.103
أمريكا الشمالية	5.379	287	18.742
شرق أوربا ووسط آسيا	7.256	495	14.659
إفريقيا	4.184	559	7.485
غرب أوربا	1.985	383	5.183
آسيا	9.985	3.041	3.283
الشرق الأوسط	355	284	1.250

وتتضح الأهمية المتزايدة لمنطقة منابع النيل والحزام الاستوائي في الموازين الإقليمية والدولية من خلال[177]: احتلال إثيوبيا أهمية استراتيجية متميزة من خلال موقعها ودورها المركزي والتاريخي بالنسبة لدول المنطقة ، وباعتبارها مصدرا رئيسياً لمياه نهر النيل لأن 85% من مياه النيل التي تصل مصر من الأمطار التي تسقط علي الهضبة الإثيوبية. ولمنطقة البحيرات مكانتها الاستراتيجية أيضا لكونها الخزان المائي الكبير لنهر النيل حيث تمثل 15% من إيراد النيل ، خاصة في ظل التوقعات باشتعال حروب المياه في العالم ، ولوجود خامات كبيرة في أراضي دولها أهمها النحاس والألماس واليورانيوم. فيما يمثل السودان العمق العربي في القارة الإفريقية ، وجسر الانتقال للحضارة العربية الإسلامية إلي داخل القارة ، بما يولده من احتكاكات حضارية ، وكذلك باعتباره دولة المرور الرئيسية لمياه النيل سواء القادمة من إثيوبيا أو البحيرات وكذلك للثروات الطبيعية الضخمة في أرضه.

جدول(9) منابع النيل[178].

المنابع	الروافد	النسبة المئوية سنويا
هضبة الحبشة	النيل الأزرق	59
	السوباط	14
	عطبرة	13
هضبة البحيرات		14

المجموع الكلي		%100

2 – التنافس الدولي والإقليمي فى المنطقة

تقوم السياسة الإسرائيلية فى منطقة منابع النيل والقارة الإفريقية على أساس توليد القناعة لدى الولايات المتحدة بمدى أهمية الدور الإسرائيلي فى الحفاظ على المصالح الغربية والحد من المد الشيوعي (سابقاً) والمد العربي – الإسلامي نحو إفريقيا فى الوقت الراهن . وتتدخل إسرائيل حالياً كمساند للاستراتيجية الأمريكية التى تستهدف الحلول محل فرنسا فى قواعدها التقليدية فى منابع النيل ووسط إفريقيا ، كما تلعب الولايات المتحدة دوراً مهماً فى تطوير العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية . وتقوم الولايات المتحدة بتوظيف إسرائيل كوكيل أو نائب لها في القارة. وفي الواقع فإن السياسة الإسرائيلية في أفريقيا تجمع بين بعدين، الأول يعبر عن دور أصيل مستقل يسعي لتحقيق مصالحة الذاتية الخاصة، والبعد الثاني يعبر عن دور الوكيل لتحقيق المصالح الأمريكية في أفريقيا. وقد أثبتت السياسة الإسرائيلية فاعلية وقدرة علي التكيف مع المتغيرات والمستجدات الناجمة عن انتهاء مرحلة الحرب الباردة[179].

وتستهدف الولايات المتحدة مد سيطرتها ونفوذها داخل القارة الإفريقية فى إطار أهدافها الاستراتيجية حول العالم ، فهناك تركيز أمريكي رئيسي على البحر الأحمر لأهميته الجيوسياسية ، وهناك سعى أمريكي حثيث إلى تأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء فى إطار السيطرة على وسط القارة أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية فى مشكلات المياه المتوقع تفجرها فى المنطقة ، أو لمواجهة النفوذ الفرنسي فى إفريقيا. كما تحتل إفريقيا أهمية خاصة ومتزايدة فى الاستراتيجية الأمريكية بسبب احتمالات الضعف التدريجي للدور الأمريكي فى آسيا إذا استمر النمو الاقتصادي المتسارع لدولها، والبروز المتنامي لها فى الموازين العالمية [180] . أما المصالح الاقتصادية الأمريكية في أفريقيا فلا تقتصر على النفط والموارد المعدنية رغم أهميتها، ولكن المنطقة تمثل سوقاً واعداً للسلع الأمريكية ، ولذلك فهناك تأكيد أمريكي خاص على أهمية تحرير التجارة وعملية الخصخصة ، وقد أتت هذه السياسة ثمارها ، فارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى إفريقيا إلى 5.4 مليار دولار فى عام 1995 ، بزيادة قدرها 23% عن العام السابق [181]. بالإضافة إلى ذلك هناك سياسة أمريكية برزت فى التسعينات تقوم على مواجهة الأصولية الإسلامية فى أفريقيا ، واحتواء السودان والنفوذ الإيراني ، وكانت أفريقيا ساحة لمواجهات عنيفة قام بها تنظيم أسامة بن لادن عندما فجر سفارتي الولايات المتحدة فى نيروبي ودار السلام فى أغسطس 1998 ، وما تبعها من قصف أمريكي للسودان وأفغانستان. ثم تدمير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في ميناء عدن اليمني، وما تردد من أنباء عن وجود قواعد لتنظيم القاعدة في الصومال. فمن المنظور الأمني والعسكري لصانع القرار الأمريكي فهناك مصادر تهديد خطيرة في إفريقيا ، مثل الدول الراعية للإرهاب ، وانتشار الأسلحة والجريمة الدولية وتدهور البيئة والأمراض الخطيرة. أما المصالح الاقتصادية فعلي الرغم من محدوديتها إلا أنها هامة، فالصادرات الأمريكية إلي الأسواق الإفريقية لا تتعدى 1%

من صـادراتها الكلية ، وإن كـان نحـو 14% من واردات الولايـات المتحـدة البترولية تـأتي من أفريقيـا مقارنـة ب 18% للشرق الأوسط [182].

وتتمثل أبرز أدوات التحرك الأمريكي في[183] :

1-مجموعة القادة الجدد وهم زعماء أوغندا ورواندا وإثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان .

2-طرح مشروع القرن الأفريقي الكبير الذي يضم إلى جانب دول القرن التقليدية أوغندا و الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي ، مع احتمالات انضمام جنوب السودان المستقل فى المستقبل.

ويلاحظ على السياسة الأمريكية أنها تعطى أولوية قصوى لدول منابع النيل ، فمجموعة القادة الجدد هم زعماء دول حوض النيل. وبصرف النظر عن الادعاءات الإيديولوجية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان فإن نمط التوازن الإقليمي الذي تحاول الولايات المتحدة ترسيخه يعتمد أساساً على نظم حكم الأقليات ، فمعظم القادة الجدد ينتمون إلى جماعات عرقية تشكل أقلية فى مجتمعها[184].

وقد لقيت هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً فى بدايتها ، ولكنها سرعان ما تعرضت لانتكاسات عديدة ، كان أبرزها تفجر الصراعات بين مجموعة القادة الجدد أنفسهم ، وقيام عديد منهم مثل موسيفيني وأفورقي وكابيلا بخرق الحظر على ليبيا. مما أدي إلي ارتباك في الاستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية تمثل في الرهان الخاسر علي مجموعة القادة الجدد ، والصراع المتنامي مع فرنسا لكسب النفوذ في المناطق التي ترتبط مع فرنسا ثقافيا واقتصـاديا بجـذور قويـة وتاريخيـة منـذ العهـد الاسـتعماري. أمـا الاعتمـاد علـي حكـم الأقليـات فيخلـق تـوترات وصراعات لا حصر لها[185].

وفـى المقابـل تـأتى أهميـة تلك المنطقـة فـى الاسـتراتيجية الفرنسـية باعتبارهـا منطقـة نفوذ تـاريخي لهـا ، ولضـعف النفوذ الفرنسـي فـى منطقـة الجزيرة العربيـة مقارنـة بـالنفوذ البريطـاني والأمريكـي ، حيث تحـرص فرنسـا علـى تدعيم تعاونهـا التسليحي مع دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة بالاستفادة من وجودهـا فـى جيبوتي[186]. ولكن التقدم الأمريكي تبعه تضـاؤل تدريجي للدور الفرنسي ، فـى القارة الإفريقيـة عمومـاً ، وفـى منطقة وسط أفريقيا بصفة خاصة ، وحاولت فرنسا مقاومة التقدم الأمريكي الذي يهمش دورها كما حدث في الخلاف حول آلية فض المنازعات الإفريقية ، فقد حظي المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة فى عام 1996 بانتقادات فرنسية شديدة ، خصوصاً فيما يتعلق بعملية صنع القرار وتشكيل القوات حيث تبدو الهيمنة الأمريكية فيهما واضحة ، وقد جرى تسوية النزاع فى 22 مايو 1997 ، وإن بقيت بعض جوانب الخلاف قائمة، في ظل خشية فرنسية متنامية من مخاطر الهيمنة الأمريكية[187].

وعلى الرغم من تراجع النفوذ الفرنسي فى أفريقيا إلا أنه لا يمكن أن ينتهى ، فهناك حاجة فرنسية – أفريقية مشتركة لهذه العلاقة ، والدول الأفريقية لن تقبل بعلاقة أحادية مع الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى

فإن كلا من فرنسا والولايات المتحدة لا يمكن أن يتحاربا من أجل الطموحات في أفريقيا فهما حليفان تقليديان، والمنافسة الاقتصادية بينهما يمكن حلها من خلال الحلول الوسط. ويلاحظ أن تكاليف الوجود الفرنسي العسكري في أفريقيا (خصوصا في جيبوتي) التي تبلغ 3 مليار فرنك فرنسي تشكل عبئاً مالياً ضخماً على الخزينة الفرنسية ، وهناك اتجاه متنامٍ يفضل تخفيض هذا الوجود[188]. وقد شهد عقد التسعينات تزايد وتيرة التدخلات العسكرية الفرنسية في كثير من الدول الإفريقية.

جدول(10) التدخلات العسكرية الفرنسية في وسط أفريقيا في التسعينات[189]

الدولة	تاريخ التدخل	اسم العملية	هدف العملية
بوروندي	أكتوبر 1993	بايمو	–
الكميرون	فبراير–سبتمبر 1994 فبراير 1995	بالاتا أراميس	– –
إفريقيا الوسطي	يوليو 1991 1996–1997	باراكودا ميساب–ألماندين	مواجهة اضطرابات أهلية إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
الكونغو	مارس 1997 يونيو 1997 يونيو 1997	بيليكان بيليكان2 بيليكان3	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
الجابون	أكتوبر 90–ديسمبر 1993	نورويت	اضطرابات أهلية/إجلاء وحماية
رواندا	أبريل 1994 يونيو–أغسطس 1994	أماريليس توركواز	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين تدخل إنساني
زائير (الكونغو الديمقراطية)	سبتمبر–نوفمبر 1991 يناير–فبراير 1993 نوفمبر–ديسمبر 1996	بوميير باجوير ماليبو	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين

وينبغي أن نشير إلى أن وجود التنافس الأمريكي - الفرنسي ، ضمن إطار عملية فك وتركيب تفاعلات المنطقة ، لا ينفي التنسيق ولو غير المباشر ولا يؤكد التعارض الجذري؛ كما حدث في الدعم الأمريكي لجهود

الوساطة الفرنسية في أزمة حنيش ، والفوائد التى تجنيها من الوجود العسكري الفرنسي في البحر الأحمر ، ولكن التنافس في منطقة البحيرات العظمي شديد الحدة ، ويكاد يصل إلى ما يشبه الحرب الباردة . ولذلك لجأت المخابرات الفرنسية إلي نشر تفاصيل دقيقة عن الخطط الإسرائيلية في منطقة البحيرات العظمي ، كرد فعل على التعاون الإسرائيلي – الأمريكي الذي يسحب البساط من تحت أقدام فرنسا . حيث تتلاقي الأهداف الإسرائيلية مع الأهداف الأمريكية في المنطقة، حيث تستهدف إسرائيل تدويل منطقة البحر الأحمر ، والاقتراب من مناطق النفط العربي ، ومحاصرة الأمن القومي العربي (المصري والسوداني أساساً) والإمساك بأوراق مهمة للضغط فى قضية المياه ، وذلك فى مقابل التلاقي المصري – الفرنسي فى قضايا البحر الأحمر ومنطقة منابع النيل[190].

وإذا كانت التوجهات المصرية تتعارض فى بعض القضايا مع السياسة الأمريكية ، فإنها رفضت الدخول فى تحالف مع فرنسا فى وجه النفوذ الأمريكي، وسعت إلى احتواء التمدد الإسرائيلي. وتتفهم الدبلوماسية المصرية سعي السياسة الفرنسية إلي دعم وتقوية العلاقات المصرية الفرنسية، ولكنها تدرك حقيقة أن الدور الفرنسي غير فاعل في القلب الجغرافي لحوض النيل وإنما علي أطرافه، ولذلك فهي تأخذ الدور والتحرك الفرنسي بحذر وبوزنه الواقعي في إطار ميزان القوي الفرنسي–الأمريكي عالميا وإفريقيا. وتأخذ مصر في الاعتبار الإدراك الإفريقي لفرنسا كقوة إمبريالية لا يمكن لمصر أن تتحالف معها. ويشير التعاطي المصري مع الدور الإسرائيلي في المنطقة إلي أن الدبلوماسية المصرية لا توافق علي ما ينشر حول دور إسرائيل في مشروعات التخزين المائي في دول حوض النيل، ولكنها تتفق مع فكرة أن إسرائيل تمارس دورا سياسيا ونفوذا اقتصاديا وتجاريا وأنها موجودة في أسواق بيع السلاح. ويشير ذلك إلي رغبة مصرية في عدم إحداث توتر جديد وتقليص القلق والتوتر الموجود الذي يشكل بيئة ملائمة لتنامي الدور الإسرائيلي في المنطقة. وتركز مصر جهدها في المقابل علي آليات التعاون المشترك مع دول حوض النيل من خلال الأدوات الدبلوماسية والتكنولوجية والفنية، فللسياسة المصرية دور في دول أعالي النيل بواسطة شركات مصرية تساهم في إنشاء محطات توليد كهرباء في أوغندا وحفر آبار مائية في كينيا[191].

وتتعدد الأنشطة الدبلوماسية المصرية التي ركزت علي تطوير العلاقات مع الدول الإفريقية ، فقد ترأس الرئيس مبارك منظمة الوحدة الإفريقية مرتان في عامي 1989، و1993.ودعمت مصر آلية فض المنازعات الإفريقية بالوسائل السلمية، وأسست وزارتي الخارجية والدفاع مركز القاهرة للتدريب علي أعمال حفظ السلام في يونيو 1995، من أجل تدريب الكوادر العسكرية الإفريقية، كما انضمت إلي تجمع الكوميسا[192].

وتحرص مصر على استمرار علاقتها بجميع الأطراف دون أن تتورط في الصراعات الداخلية، وتسعى للقيام بجهود الوساطة في نزاعات المنطقة مثل النزاع الإريتري اليمني ، والإريتري الإثيوبي ، والأزمة

الصومالية، والحرب الأهلية في جنوب السودان، واستضافت القاهرة قمة دول البحيرات العظمى التي حضرها موبوتو وموسيفيني ورئيسي رواندا وبوروندي في 28–29 نوفمبر 1995[193].

و حاولت الدبلوماسية المصرية في التسعينات التدخل في بعض النزاعات في المنطقة مثل الأزمة الصومالية والحرب الأهلية في جنوب السودان ولكنها واجهت نفورا من بعض القوي الإقليمية المرتبطة بالتحالف الأمريكي– الإسرائيلي خصوصا إثيوبيا. فمصر تريد تسوية الأزمة الصومالية بشكل يضمن بقاء الصومال موحدا وقويا مما يؤمن سلامة أمنها القومي، ويقيم شيئا من التوازن مع إثيوبيا في القرن الإفريقي ، فقامت برعاية اتفاق الفصائل الصومالية من خلال إعلان القاهرة في 1997 . وتدرك القاهرة أن ضعف الصومال يهدد الأمن القومي المصري في المحيط الهندي وباب المندب، وأن التوازن بين الصومال وإثيوبيا يعمل علي تأمين المصالح المائية المصرية. ونتيجة تناقض المصالح المصرية–الإثيوبية ظهرت بوادر أزمة بين الطرفين عقب إعلان القاهرة بسبب رفض إثيوبيا التدخل المصري ورغبتها في إبقاء الصومال ضعيفا ومفككا. ولذلك حاولت القاهرة الانفراد بالحل في الصومال متجنبة إشراك إثيوبيا في الاتفاق، مما أدي إلي فشل الاتفاق في ظل المعارضة الإثيوبية والإريترية[194].

وقد عرقلت كلا من إثيوبيا وإريتريا محاولة مصر الانضمام إلي هيئة إيجاد، التي تأسست في عام 1993 وضمت سبع دول هي السودان وإثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا والصومال وجيبوتي، وتقوم بجهود الوساطة في نزاعات المنطقة وأبرزها النزاع في جنوب السودان[195]. ومع اندلاع النزاع الإريتري الإثيوبي حاول الطرفان استقطاب الدول العربية، ومن ثم بدت إثيوبيا أكثر مرونة في مسألتي المياه والصومال بالموافقة علي إشراك مصر في جهود حل الأزمة الصومالية. وبدت إريتريا أكثر مرونة في أزمة حنيش والصراع مع السودان.

وقد ظهر ضعف الموقف المصري في أزمة الكونغو حيث اكتفت مصر بمراقبة الأزمة عن بعد، وذلك على عكس الدور النشط الذي لعبته في الستينات والسبعينات، وقد نفت وزارة الخارجية المصرية ما أذاعه راديو زائير عن دعم مصري لزائير، ونفت أن يكون هناك عسكريون مصريون في المنطقة. وفي الواقع فإن اكتفاء مصر بدور المراقب لا يتفق مع وزنها في القارة ومصالحها الحيوية في منطقة حوض النيل، ولا مع الخبرة التاريخية المصرية ودور الرئيس عبد الناصر الذي تدخل عسكريًا في أزمة الكونغو في الستينات، وكذلك التدخل المصري العسكري في أزمة شابا في 1977 . وبينما كان التدخل في الستينات من أجل مقاومة الإمبريالية والنفوذ الغربي، كان التدخل في السبعينات من أجل مواجهة الشيوعية واحتواء النفوذ السوفيتي. وفي كلا التدخلين كان حماية الأمن القومي المصري متمثلا في ضمان تدفق مياه النيل حاضرًا بقوة، وذلك حتي لا يكون هناك مجال للضغط على مصر عبر المياه[196].

وعلي صعيد التعاون الاقتصادي والفني فمن اليسير ملاحظة محدودية العلاقات المصرية الإفريقية، فمستوى التبادل التجاري ضعيف للغاية،والحجم الكلي لتجارة مصر مع دول حوض النيل والقرن الإفريقي حوالي 147 مليون دولار سنويا في الفترة من 95–1997، ويمثل هذا نحو 94, % من قيمة التجارة

الخارجية لمصر ،كما أن الاستثمارات المصرية محدودة أيضا في هذه الدول[197]. وقد أنشأت مصر الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا في عام 1980وهو يتبع وزارة الخارجية. ووفقا لإحصائيات الصندوق فقد بلغ عدد الخبراء الذين أوفدتهم مصر إلي الدول الإفريقية حتي عام 1997 حوالي5700 خبير، بينما وصل عددهم إلي 396 في عام 1997[198].

ولا شك أن قدرة مصر علي تقديم المساعدات إلي الدول الإفريقية محدودة للغاية بسبب ضعف القدرات الاقتصادية، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلي عدد من المشاكل التي صاحبت عملية تقديم المساعدات العربية بصفة عامة للدول الأفريقية، فالمعيار الأساسي الذي يحكم توزيع المساعدات العربية بين الدول الإفريقية هو إعطاء الأولوية لمساعدة الدول الإفريقية الإسلامية أو التي بها أغلبية مسلمة ؛ وهي السنغال ومالي وغينيا والنيجر وأوغندا وتنزانيا، وقد تلقت هذه الدول الست نحو 37.3% من المساعدات العربية لإفريقيا خلال الفترة من 75-1983، مع ملاحظة أن الدول الست لا تمثل سوى 16.7% من عدد سكان إفريقيا غير العربية، في حين لم تتلق إثيوبيا سوى مساعدات هزيلة [199].

ويشير ذلك في الواقع إلي أن السياسة المصرية تجاه إفريقيا محدودة الفعالية في الغالب، كما قصرت هذه السياسة تقصيرا محسوسا في أدائها الدبلوماسي تجاه القارة الأفريقية وتسببت في ثغرات نفذت منها إسرائيل، وبينما كانت مصر في الماضي تطارد النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وتعمل علي تحجيمه، فإنها في عقد التسعينات صارت تكتفي بالمتابعة والمراقبة، ولم تسفر جهود تحسين العلاقات مع الدول الإفريقية عن إنجازات كبري[200].

وتتعد الأسباب التي تؤدي إلي هذا القصور، فالتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية تتركز علي تطوير العلاقة مع المشرق العربي وأوروبا وأمريكا، كما افتقد الدور المصري طابعه الأيديولوجي الذي كان يقوم علي أساس مناهضة الإمبريالية في الخمسينات والستينات ،وأصبح من الصعب علي مصر انتهاج سياسة خارجية مستقلة بعد أن صارت أكثر تأثرا بالقوى الكبرى الأخرى في العالم[201]. ولم تعد السياسة المصرية تحتاج الدعم الدبلوماسي الإفريقي لمواجهة الإمبريالية وإسرائيل كما كان الحال في الستينات. وظهرت محدودية الدعم الدبلوماسي الذي يمكن أن تقدمه الدول الأفريقية في المؤسسات والتنظيمات الدولية للقضية الفلسطينية، وعدم قدرته على إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة، كما تقلصت إمكانية تقديم المساعدات المصرية بسبب التدهور الاقتصادي، لصالح ظهور الدول العربية النفطية. كما يعود قصور السياسة المصرية إلي تضعضع التحالف المصري السوداني في منتصف التسعينات، وغياب العمل الجماعي العربي نحو أفريقيا، بينما تنشط بعض الدول العربية وبخاصة ليبيا بصورة فردية ودون تنسيق جماعي.

وتحتاج السياسة المصرية إلي مراجعة في الأهداف وترتيب الأولويات التي قامت عليها سياسة مصر الإفريقية نظرا لتحقق عدد من الأهداف مثل دعم ومساندة حركات التحرر الوطني والاستقلال وتصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا، إلي جانب تزايد دور التجارة والاقتصاد والمعونات الفنية وفتح الأسواق. وتظل السياسة المصرية في النهاية أسيرة ضعف الإمكانيات، وغياب الحليف الدولي، وعدم التنسيق العربي.

3 – المحددات السياسية:

تتأثر الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل بطبيعة التوجهات الدبلوماسية نحو الدول الإفريقية من جهة وبعملية صنع قرارات السياسة الخارجية من جهة أخري. وقد قامت مؤسسات الدولة بصياغة دبلوماسية إسرائيلية جديدة نحو دول حوض النيل خاصة وأفريقيا بصفة عامة، وجاء ذلك في أعقاب انهيار العلاقات الإفريقية الإسرائيلية في السبعينات والذي أثبت أن سياسة إسرائيل الإفريقية في الخمسينات والستينات كانت مبنية على الرمال، وإهدارا للجهود . وأدت الصدمة الإسرائيلية إلي حدوث تغيرات أساسية في طبيعة ومحتوي السياسات الإسرائيلية في أفريقيا. وقد حاولت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة صياغة الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة نحو الدول الإفريقية علي مجموعة من الأسس والمبادئ تختلف عن نظيرتها في الخمسينات والستينات، فقامت بإعادة النظر في سياسة إسرائيل الإفريقية في المرحلة التأسيسية التي قامت علي أساس تضافر الاعتبارات السياسية والدبلوماسية مع الاعتبارات العاطفية والأيديولوجية ، بهدف كسب دول إفريقيا في صدامها مع العرب أو علي الأقل تحييدها،ومحاولة توظيف الأبعاد الأيديولوجية المشيحانية باعتبارها الدولة النموذج التي يمكن أن تحتذيها الدول الإفريقية[202].

وجاءت التحولات العالمية والإقليمية العميقة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات لتؤثر بعمق علي الاستراتيجية الإسرائيلية نحو دول حوض النيل خاصة والدول الإفريقية عامة، وتسفر عن حدوث طفرات في العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية، فلم تعد إسرائيل دولة صغيرة ذات قدرات متواضعة، وإنما صارت قوة إقليمية لها دور عالمي بامتلاكها السلاح النووي، وتمتعها بالتفوق التكنولوجي والعسكري والاقتصادي الأمر الذي مكنها من أن تصبح مصدرا رئيسيا لصادرات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، كما أن تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية يؤهلها للعب دور الوسيط بين الدول الإفريقية والولايات المتحدة. و أصبحت إسرائيل بمثابة الطريق السريع والقصير أمام الدول الإفريقية نحو العواصم الأوربية والأمريكية.

وشهدت الثمانينات عودة الدفء للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في ظل الانقسام العربي حول كامب ديفيد، فبدأت عودة العلاقات الدبلوماسية بالتدريج ، وبينما كان هذا الجهد متواضعا في الثمانينات فإن عقد التسعينات شهد انطلاقة وتوسع بدون قيود، بالاستفادة من انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية ، مما حال بين الدول الإفريقية وبين اتباع سياسة اللعب علي تصارع القطبين. وأدي انطلاق عملية التسوية إلي إزالة أحد القيود الأساسية في وجه تطور العلاقات الأفريقية الإسرائيلية، كما استفادت الدبلوماسية الإسرائيلية من وصول المتدربين الأفارقة في إسرائيل من جيل الخمسينات والستينات إلي مناصب مرموقة في دولهم واندفاعهم لتعزيز العلاقات مع إسرائيل[203].

وفي ظل هذه التحولات قامت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بصياغة الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة بإعادة النظر في سياسة إسرائيل الإفريقية في المرحلة التأسيسية، وبدأت جهود إعادة بناء العلاقات على أساس الاعتبارات البراجماتية والمصالح المتبادلة ، والاعتماد على تقديم الخبرات الفنية والتكنولوجية،والتركيز علي الدول الإفريقية

القوية اقتصاديا والمهمة استراتيجيا مثل إثيوبيا وزائير ونيجيريا وجنوب أفريقيا،والتركيز على الدول الإفريقية غير المعادية والتي لا توجد بها أغلبية مسلمة مسيطرة [204].

وفي ظل تراجع مكانة إفريقيا في المؤسسات الدولية لم تصبح للعلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا نفس المكانة التي كانت لها في الستينات، كما تزايد إدراك إسرائيل لتكلفة الروابط الأيديولوجية العاطفية التي ترفع توقعات الأفارقة حول الدعم الإسرائيلي،فلم يعد التركيز منصبا على الأبعاد الدبلوماسية والأيديولوجية، وإنما ظهرت الحاجة لبناء مصالح جديدة بإعطاء البعد الاقتصادي أهمية أكبر، والتوجه نحو الدول الغنية بالمعادن في وسط إفريقيا خصوصًا الماس مثل أفريقيا الوسطى والكونغو.وأخذت الدبلوماسية الجديدة في الاعتبار التكلفة والعوائد الاقتصادية للسفارات، فتم تقليص أعداد الدبلوماسيين الإسرائيليين في السفارات مقارنة بالتمثيل الدبلوماسي في الستينات[205]. وقامت الدبلوماسية الجديدة علي أساس الاقتصاد في تقديم المعونات والمساعدات، فعلي الرغم من تطور المساعدات الفنية والتكنولوجية فإنها لم تعد لسابق عهدها في الستينات بسبب عدم ملاءمة التكنولوجيا الإسرائيلية لإفريقيا، وعدم وجود موارد إفريقية كافية لمشروعات التنمية. وقد قامت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية علي أساس تحقيق توازن جديد في مثلث العلاقات الإسرائيلية الإفريقية العربية، يقوم على إدانة إسرائيل في المنظمات الإفريقية، والاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية معها في نفس الوقت. واعتمدت الدعاية الإسرائيلية علي فكرة أن الدول الإفريقية هي التي خسرت بقطع العلاقات مع إسرائيل، وأن الدول العربية لم تقم بملأ الفراغ الذي خلفه رحيل إسرائيل من أفريقيا[206].

ويلاحظ أن الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة تضمنت إضفاء قدر كبير من السرية والغموض علي تطورات العلاقة مع الدول الإفريقية خصوصا في المجالات الأمنية، فالتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا غلبت عليه سمة السرية وعدم الإعلان ، فهو لم يكن يرتبط بوجود علاقات دبلوماسية، واستمرت العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين إسرائيل وبعض الدول الإفريقية دون وجود علاقات دبلوماسية . وقد أكد إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في 1984 على وجود اتصالات وعلاقات وثيقة مع دول إفريقية كثيرة، ولكن لم يتم التوصل إلى إطار لإعلانها في شكل علاقات دبلوماسية طبيعة، نظرًا لحرص هذه الدول علي الاحتفاظ بهذه العلاقات في شكل سري، وأن نشر أخبار من هذه العلاقات يعد عقبة رئيسية في وجه هذه العلاقات[207]. وما تزال أسرار عودة العلاقات مع الدول الإفريقية في الثمانينات غير كاملة.

وتتعدد مجالات التعاون السياسي والعسكري مع الدول الإفريقية فإلي جانب الأنشطة الدبلوماسية لوزارة الخارجية، فإن هناك العديد من بروتوكولات التعاون العسكري مع بعض الدول الإفريقية خصوصا في منابع النيل مثل زائير وكينيا وإثيوبيا[208].

وفي حين ترتبط محاولات إسرائيل تأسيس علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية ببحثها عن الشرعية والقبول الدولي، فإنها ترتبط بحاجة الدول الإفريقية إلي الدعم الاقتصادي والعسكري،وقد أدي تطور صناعة

السلاح الإسرائيلية إلي أن تصبح إسرائيل مصدرا رئيسيا لصادرات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة للدول الإفريقية[209].

وقد شهد عقد التسعينات النهاية الرسمية والعلنية لحال القطيعة الدبلوماسية، فمنذ مطلع التسعينيات وتغير الأوضاع الدولية والإقليمية ، بدأت جهود المغازلة والإقناع من جانب إسرائيل للدول الإفريقية من أجل إقامة علاقات دبلوماسية معها، في مقابل وعود إسرائيلية بتقديم مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية ودعم سياسي .وأسفر ذلك عن حدوث طفرة كبيرة في التمثيل الدبلوماسي لإسرائيل في الدول الإفريقية ، فقد صار لها علاقات دبلوماسية مع 42 دولة إفريقية ، 19 منها تم تطويرها بين عامي 94-1996 فقط[210].

وإلي جانب تأثير الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة في الاستراتيجية الإسرائيلية نحو دول منابع النيل، فإن قرارات السياسة الخارجية والمؤسسات التي تصنعها تترك آثارا عميقة علي هذه الاستراتيجية. وتعتبر عملية صنع السياسة الخارجية بمثابة تجسيد لطبيعة النظام السياسي والتركيبة المجتمعية وخصائص عملية صنع القرار، وقد واكب هذه التوجهات الدبلوماسية الجديدة تغيرات في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. ويلاحظ أن إعادة العلاقات مع الدول الإفريقية بدأت علي يد قادة اليمين الإسرائيلي في الثمانينات خصوصا كل من شامير وشارون ثم لحق بهما شيمون بيريز ، واستند ذلك إلي وجود نخبة من الخبراء والتكنوقراط من أبرزهم ديفيد كيمش الخبير في شئون العالم الثالث. وقد تم تطوير فلسفة العلاقة مع الدول الإفريقية(الدبلوماسية الجديدة) علي أيديهم لتركز علي الأبعاد الاقتصادية والأمنية، بدلا من الروابط الأيديولوجية الاشتراكية أو المشيحانية[211]. ويلاحظ أن تغير مركز الثقل في الحياة السياسية الإسرائيلية من اليسار إلي اليمين أسفر عن ظهور جيل جديد من صانعي السياسة لا يعطي أهمية كبيرة للعلاقات الاشتراكية والدبلوماسية مع إفريقيا ، بالإضافة إلى أن الخصخصة أضعفت المؤسسات العمالية مثل الكيبوتز والهستدروت.

وترتبط القرارات السياسية في المجالات الأمنية والعلاقة مع الدول المجاورة برئيس الوزراء ووزارة الدفاع التي تفوق أهميتها أهمية وزارة الخارجية في هذا المجال، فقد أنيطت بوزارة الدفاع مهمة رسم السياسة الخارجية في كثير من الحالات ، وأقامت علاقات خارجية متينة مع الدول الأجنبية[212] . وتعد المؤسسة العسكرية من أبرز متغيرات عملية صنع القرار السياسي، ويمتد دورها من مرحلة صياغة النظرية الأمنية والسياسة الخارجية المترتبة عليها، إلي مرحلة تنفيذ هذه السياسات من خلال أجهزتها المختلفة خصوصا وزارة الدفاع وهيئة الأركان والأجهزة الاستخباراتية ، وتتعاون هذه الأجهزة مع الوزارات المختلفة خصوصا وزارة الخارجية والهستدروت الذي تراجع دوره السياسي في العقدين الأخيرين[213].

و يعتبر الموساد مؤسسة أساسية في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ، ولذلك يحرص رؤساء الحكومة علي جعل الموساد تحت سيطرتهم. ويضم الموساد قسما يسمي "تيبل" هو المسؤول عن العلاقات السرية مع الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ويقوم هذا القسم بعقد الاتصالات السرية مع أجهزة المخابرات في كل أنحاء العالم، ومن المفروض أن تمر نتائج معظم هذه الاتصالات إلي داخل الوزارات

المختلفة وخصوصا وزارة الخارجية. وهناك محاولات لتنظيم عمل هذا القسم ليتلاءم مع التطورات التي شهدها عقد التسعينات خصوصا محاولات إسرائيل إقامة علاقات مفتوحة مع معظم دول العالم، ولذلك فهناك مشاورات بين وزارة الخارجية والموساد حول تقسيم العمل والتنسيق بين الطرفين، وإمكانية ضم جزء من تيبل لوزارة الخارجية. وقد أدت سلسلة إخفاقات الموساد في الأردن وقبرص وأوروبا في نهاية التسعينات إلي الإضرار بعلاقات إسرائيل الخارجية. وبناء عليه تنامي دور وزارة الخارجية وأعضاء الكنيست في صياغة علاقات إسرائيل الخارجية مع الدول المجاورة، وهو الدور الذي يقع في صلب اهتمامات الموساد، ويتجلي ذلك في تراجع دور الموساد في تنشيط العلاقات مع دول عربية مثل الجزائر والمغرب في نهاية عقد التسعينات[214]. ولكن الموساد ما يزال المسئول المباشر عن العلاقات الخارجية السرية مع الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب طبيعة عمله ودوره الرئيسي في بلورة التوجه الاستراتيجي للدولة وسياستها الخارجية [215].

وأصبح لوزارة الخارجية الإسرائيلية دور واضح في العلاقات مع الدول الإفريقية مع خروج بعض أبعاد هذه العلاقات من إطار السرية ، وأبرز الإدارات التي تتابع النشاط الإسرائيلي في إفريقيا في وزارة الخارجية هي الإدارة الإفريقية ويليها إدارات الإعلام والتعاون الدولي والعلاقات الثقافية والإدارة الاقتصادية [216].

ويعد مركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية "الموشاف"- الذي يرأسه نائب وزير الخارجية-الجهاز المسئول عن تصميم وتنفيذ سياسات التعاون مع الدول المختلفة خصوصا الإفريقية منها، ويتوجه ربع ميزانيته للنشاط في الدول الإفريقية. وكان الموشاف من وسائل الاتصال الأساسية مع كبار المسئولين في الدول الإفريقية علي الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية كما حدث مع كينيا وزامبيا وتنزانيا وإثيوبيا حيث كانت العلاقات الاقتصادية والفنية أكثر قوة من العلاقات السياسية. وأبرز الأنشطة التي يعمل فيها الموشاف إقامة المزارع وتأسيس غرفة للتجارة الإفريقية الإسرائيلية ، وتقديم الدعم في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والسفارات الأجنبية، وبصفة خاصة هيئة المعونة الأمريكية (Usaid) التي نشطت على ضوء مبادرة كلينتون للشراكة مع إفريقيا. ويتركز نشاط الموشاف علي فئات معينة مثل القادة والنساء والخبراء والشباب الذين سيصحبون صناع السياسة مستقبلا. ويتجه الموشاف للتركيز علي التجمعات الإسلامية والعربية التي تعارض تطبيع العلاقات مع إسرائيل للحصول علي تأييدها في دول مثل كينيا، من خلال تقديم منح لتدريب أبناء الطوائف الإسلامية، وفتح مجالات للاتصال بقادتهم[217].

وقد يحدث أحيانا توتر في عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي في الشؤون الإفريقية بسبب توازنات القوي السياسية، ومثال ذلك الاختلاف حول وضع السفارة الإسرائيلية في أنجولا، ففي السفارة في لواندا يتواجد أربعة أعضاء فقط من بينهم السفيرة تمار غولان الخبيرة في شئون إفريقيا، إلا أن عددا من موظفي وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو اعتقد بوجوب إغلاقها مدعيا أنها إهدار للأموال العامة إذ لا توجد مصالح وطنية لإسرائيل في أنغولا. وليس من المستبعد أن تكون هناك اعتبارات أخرى خلف هذا القلق على

مالية الدولة، مثل كون غولان، التي تم تعيينها أثناء حكم شيمون بيريز، محسوبة على حزب العمل ، مما يشير إلى وجه من وجوه الإدارة المضطربة في بعض القضايا الدبلوماسية. كما يحدث أحيانا خلاف بين الجيش ووزارة الخارجية حول تمويل بعض العمليات ومن ذلك الخلاف حول إزالة الألغام في أنجولا أيضا حيث وعدت الخارجية الحكومة الأنجولية بإرسال خبراء لإزالة الألغام، باعتبار أن هناك عدد غير قليل من هذه الألغام من صناعة إسرائيلية ولكن وعود إسرائيل لم تنفذ بسب الخلاف بين الجيش والخارجية على التمويل [218].

ويقوم الهستدروت بدور واضح ومستقل في مجال العلاقات الخارجية مع الدول الأفريقية، وكان يعتبر من أنشط الأجهزة الإسرائيلية وأكثرها فاعلية فيما يختص بتنفيذ السياسة الإسرائيلية في إفريقيا.وتقوم قيادته بجولات في إفريقيا، خصوصا الإدارة الدولية، التي قامت بدور أساسي لاستكشاف آفاق التعاون وإعادة العلاقات مع الدول الإفريقية[219]. وكان الهستدروت نموذجا تقدمه إسرائيل لقادة إفريقيا من أجل أن تحتذيه الدول الإفريقية، خصوصا فيما يتعلق بإنشاء تعاونيات زراعية وصناعية وتجارية، تحت الإشراف الإسرائيلي[220]. ويتبع الهستدروت المعهد الأفروآسيوي للدراسات التعاونية والعمالية،ويهدف إلى تدريب الطلبة الأفارقة في المجالات الزراعية والتعاونية والإدارية، ويقف خريجوه على رأس الحركات النقابية والتعاونية في إفريقيا، كما أن العديد من رؤساء الوفود من دول العالم في منظمة العمل الدولي من خريجي هذا المعهد[221].

ويتبع الهستدروت عدد من الإدارات الهامة مثل إدارة التعاون الدولي والعلاقات الدولية التي تقوم بتنظيم الاتصالات مع نقابات العمال في إفريقيا وتقديم المنح الدراسية والتدريبية، كما تقوم بدعوة كبار الشخصيات الإفريقية لزيارة إسرائيل .وتساهم الشركات التي يملكها الهستدروت مثل شركة سوليه بونيه للإنشاء والتعمير في النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، وكذلك الشركات التي يشترك الهستدروت في ملكيتها مع الحكومة الإسرائيلية أو الوكالة اليهودية مثل شركة ميكوروت وزيم للملاحة ، والعال للطيران[222].

ولوزارة الزراعة مركز دولي للتعاونيات يقوم بتقديم التجربة الإسرائيلية في مجال المزارع الجماعية، والتعاونية كنماذج صالحة للتصدير للدول الإفريقية[223].

وهناك العديد من المراكز الإسرائيلية التي تنشط في مجال العلاقات الإسرائيلية الإفريقية من أهمها، مركز إم.ت. كارميل في حيفا الذي يركز علي قضايا المرأة والتنمية، ومركز الدراسات الاستيطانية في رحوفوت الذي يركز علي مجالات التدريب الزراعي، والمركز الزراعي الذي يقدم الخبراء والمساعدات الفنية، وإدارة التدريب الدولي لتنمية المناطق الريفية، والمعهد الأفروآسيوي التابع للهستدروت الذي يركز علي الأنشطة التجارية[224] .

4-المحددات الأمنية والعسكرية:

تتبع السياسة الإسرائيلية استراتيجية الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة ، وتأسيس سياسة الذراع الطويلة الإسرائيلية فى هذه المنطقة لمحاصرة مصر واحتواء دول حوض النيل[225]. فالسياسة الإسرائيلية تستهدف تهديد الأمن العربي والمصري بمحاولة زيادة نفوذ إسرائيل في الدول المتحكمة فى مياه النيل من منابعه مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا[226]. وهى تعتمد

فى تحقيق ذلك على خلق المشاكل والتوترات بين الأقطار العربية والإفريقية، بما يشغل العرب عن الصراع مع إسرائيل. كما تستهدف السياسة الإسرائيلية الحصول على تسهيلات عسكرية فى دول منابع النيل واستخدام القواعد الجوية والبحرية ، مثل ما حدث من مساعدات لإسرائيل من قواعد إثيوبيا فى عدوان 1967 ، واستخدام الدول الإفريقية كقاعدة للتجسس على الأقطار العربية ، إضافة إلى تصريف منتجات الصناعة العسكرية الإسرائيلية ، وخلق كوادر عسكرية إفريقية تدين لها بالولاء [227].

وقد أكد شارون عندما كان وزيرا الدفاع في حكومة مناحم بيجن في خطاب أمام كلية الدفاع الوطني في 15 ديسمبر 1981، أن علي إسرائيل أن تبذل جهودا خاصة لمواجهة التهديد العربي المباشر من خلال تطوير علاقات أمنية مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا[228].وخص شارون دول الجوار الجغرافي للعالم العربي بقدر كبير من الأهمية عندما تحدث عن المجال الجغرافي للمصلحة الاستراتيجية الصهيونية لإسرائيل بأنها ما وراء الأقطار العربية في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأنه ينبغي أن يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني الإسرائيلي بحيث يشمل دولا مثل تركيا وإيران وباكستان ومناطق من الخليج وإفريقيا وبشكل خاص دول إفريقيا الشمالية والوسطى، ويؤكد على ضرورة تطوير علاقات أمنية مع إفريقيا[229].

وفي الثمانينات والتسعينات فتح التعاون العسكري الباب أمام عودة إسرائيل إلي القارة الإفريقية في ظل حاجة الدول الإفريقية لمصادر السلاح من أجل توفير الأمن والحماية من الانقلابات العسكرية التي يدبرها أعداء الداخل أو أعداء الخارج. وتقوم أجهزة المخابرات الإسرائيلية بتزويد الدول الإفريقية بالخدمات الاستخباراتية من مصادرها الخاصة أو بالاعتماد علي مصادر الموساد في المخابرات الأمريكية. ويلعب المدخل العسكري والأمني دورا أساسيا في تطوير العلاقات نظرا لحاجة القادة الأفارقة إلي المساعدات العسكرية، وقد لجأ بعض القادة الماركسيين المتشددين المتحالفين مع الاتحاد السوفيتي مثل منجستو إلي إسرائيل من أجل المساعدات العسكرية[230].

ويلاحظ وجود تكامل وتنسيق في الاستراتيجية الإسرائيلية بين الدورين الرسمي وغير الرسمي الذي يباشره الأفراد والشركات الخاصة، حيث يعمل الطرفان معا من أجل دعم الأنظمة الإفريقية الموالية من خلال تقديم الدعم الفني والخبراء العسكريين الذين يقودون وحدات عسكرية قامت بحراسة الرؤساء في زائير والكاميرون وتوجو، أو بالتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في دول مثل ليبيريا. فالعديد من الخبراء والعسكريين الإسرائيليين الذين يمثلون الحكومة أو يعملون لدي الشركات الخاصة يقومون بدور بارز في المجالات الأمنية التي ترتبط بحماية النظم الإفريقية التي تتعرض للتهديدات [231].

وقد انكشفت بعض أوجه العلاقات العسكرية بين إسرائيل وعدد من النظم الديكتاتورية والعنصرية في القارة من أمثال منجستو وموبوتو والنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من قلة المصادر الموثقة حول أبعاد هذا التورط، إلا أن المصادر الإسرائيلية لم تنكر أو تنفي التقارير حول إمدادات الأسلحة، وتوفير

التدريب العسكري لحركة أنيانيا في جنوب السودان،وحركة الانفصال في نيجيريا، والعلاقة الوثيقة مع موبوتو في زائير. وبصفة عامة يتجنب صانعو السياسة في إسرائيل الإدلاء بأية معلومات حول دور إسرائيل في الصراعات الإفريقية الداخلية خشية أن يؤدي ذلك لانتكاسة في العلاقة مع الدول الإفريقية(232).

وتقوم إسرائيل بتقديم الدعم العسكري والأمني للنظم الإفريقية الحليفة، وتتدخل في الصراعات بين القبائل والإثنيات كما حدث في الصراع بين التوتسي والهوتو ، كما تقوم بدعم قوات الحكومة والمعارضة علي حد سواء كما حدث في أنجولا، حيث تقوم إسرائيل بتدريب وإعداد 20 ضابطا كبيرا من القوات الحكومية الأنجولية(من بينهم جنرالين) ومن حركة يونيتا المعارضة علي حد سواء وذلك في ظل محاولات المصالحة بين الطرفين. ويعد ذلك استمرارا للتورط العسكري الإسرائيلي في هذه المنطقة، فبعد أن حصلت أنجولا على الاستقلال عن البرتغال في أواسط السبعينيات تشكل بها نظام ماركسي معاد لإسرائيل، بينما كانت إسرائيل من جانبها تتعاون مع جنوب إفريقيا لدعم المتمردين في حركة يونيتا الانفصالية. وفي ذلك الوقت كان هناك قادة عسكريون من جنوب إفريقيا يتجهون إلى إسرائيل للتنسيق حول كيفية قيادة الحرب في أنجولا، كما كان هناك ضباط إسرائيليون يقومون برحلات سرية إلى جنوب إفريقيا من أجل التحليق خلف الحدود في أنجولا لمشاهدة ما يجري هناك عن كثب(233).

وقد صدرت عن بعض كبار الساسة في إسرائيل تبريرات متعددة حول التورط العسكري الإسرائيلي في أفريقيا، فقد أكد إسحاق شامير عندما كان وزيرا للخارجية في عام 1983في مقابلة مع راديو إسرائيل، أن إسرائيل تزود زائير بالأسلحة والمعدات لكنها ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تقوم بذلك فهناك أيضا دول مثل فرنسا وبلجيكا والصين. ويعترف شامير بأن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم في الحروب الأهلية، ولكنه يؤكد على وجود احتياطات إسرائيلية خشية حدوث تحولات تؤدي إلى انهيار نظم الحكم التي تدعمها إسرائيل. ويؤكد أن المساعدات الأمنية والتكنولوجية هي أبرز ما يمكن أن تقدمه إسرائيل للدول الأخرى، إلى جانب المساعدات في مجال الزراعة، وذلك لأنه ليس في استطاعتها تقديم مساعدات اقتصادية ومالية كبيرة(234).

وتعد الصادرات العسكرية الإسرائيلية من الأدوات الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية، فهي ترتبط برؤية استراتيجية وأمنية إسرائيلية تهدف إلي التغلغل في دول منابع النيل وذلك إلي جانب أهميتها الاقتصادية حيث تعد الصادرات العسكرية من أبرز القوي الدافعة للاقتصاد الإسرائيلي. وتعد إسرائيل واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للسلاح في العالم في الوقت الراهن، وذلك علي الرغم من انخفاض صادرات الصناعة العسكرية الإسرائيلية في عام 1998 إلي 1,3 مليار دولار(235). وبعد الطفرة الكبيرة التي حققتها الصادرات العسكرية حتي منتصف عقد التسعينات إلا أنها عادت للانخفاض في نهاية العقد، ويعود ذلك إلي الأزمة المالية الأسيوية، وانخفاض الميزانيات العسكرية في كثير من دول العالم. وتعلق الصناعة العسكرية الآمال على التصدير إلى

أسواق آسيا والعالم الثالث ودول أوروبا الشرقية مع التركيز على الصين والهند وتركيا، ولإسرائيل 20 بعثة خارجية في دول العالم المختلفة تقوم بالإشراف علي صادرات الأسلحة[236].

وتتراوح صادرات السلاح الإسرائيلية ما بين الأسلحة الخفيفة مثل الرشاشات والبنادق الآلية والأسلحة المتوسطة مثل مدافع الهاون والعربات المدرعة والدبابات وحتي الطائرات المقاتلة وزوارق الصواريخ والمعدات العسكرية الإلكترونية[237]. وتقوم إسرائيل بتصدير الأسلحة المحرمة دوليا، فقد قامت بتصدير قنابل عنقودية–حصلت عليها من الولايات المتحدة– إلي حكومة إثيوبيا الماركسية في نهاية الثمانينات[238]. وتهتم صناعة السلاح بالسوق الإفريقي، حيث يبلغ نصيب أفريقيا جنوب الصحراء 1,9 % من صادرات السلاح في العالم[239].ويؤكد شلومو جازيت رئيس الاستخبارات العسكرية السابق أن إسرائيل تعاونت في مجال التسلح مع عدد كبير من الدول الإفريقية منها إثيوبيا وزائير وكينيا وليبيريا وجنوب أفريقيا والكاميرون[240]. ويقوم تجار السلاح الإسرائيليين بتصدير السلاح لطرفي النزاع في نفس الوقت ، فقد ذكرت صحيفة هآرتس أن سلطات سيراليون اعتقلت تاجر السلاح الإسرائيلي يائير كلاين الذي كان يقوم ببيع السلاح للحكومة والمتمردين في نفس الوقت[241]. واتهمت إسرائيل رجل الأعمال الإسرائيلي ناحوم مانبار بالخيانة لقيامه ببيع معدات عسكرية لإيران، ولكنه يؤكد أنه زود إيران بالأسلحة بموافقة إسرائيلية رسمية[242].وتضفي إسرائيل قدرا كبيرا من السرية حول صادرات الأسلحة لأفريقيا، وقد انتقد التقرير السنوي الخمسون لمراقب الدولة تسرب معلومات أمنية محظورة خلال عملية تسويق الأسلحة الإسرائيلية[243].

جدول(11) صادرات الأسلحة الإسرائيلية[244]

العام	قيمة الصادرات بالمليون دولار
1985	1508
1986	1495
1987	2899
1988	2288
1989	1708
1990	1637
1991	1800
1992	1752
1993	1707
1995	2000
1997	2500
1999	1300

وتعتبر إسرائيل القارة الإفريقية بمثابة فناء خلفي لدفن النفايات النووية الخطيرة، وقد لاحظت العديد من التقارير هذا النشاط، حيث تقوم شركات إسرائيلية بدفن النفايات النووية في الدول الإفريقية خاصة المطلة منها علي نهر النيل[245]. وتعد الصومال من الدول المرشحة بقوة لدفن النفايات النووية بسبب حال الفوضى السياسية والحرب الأهلية، بالإضافة إلى دول وسط وغرب إفريقيا التي تعاني من الحروب الأهلية. وترددت الأنباء في موريتانيا عن اتفاق إسرائيلي موريتاني لدفن النفايات النووية في صحراء النجابات الكبرى مما آثار أزمة سياسية بين الحكومة وأحزاب والمعارضة في ديسمبر 1998. وطالبت أحزاب المعارضة بلجنة دولية للتحقيق في الموضوع، مؤكدة أن خطر النفايات النووية الإسرائيلية لا يقتصر على موريتانيا وحدها بل يهدد أيضا شعوب المغرب العربي وإفريقيا، وقد نفت الحكومات الموريتانية هذه الأنباء[246].

5-المصالح الاقتصادية :

لإسرائيل مصالح اقتصادية كبيرة مع الدول الإفريقية ودول حوض النيل، وقد أكد بن جوريون " إن كياننا الاقتصادي يعتمد بقدر كبير على علاقتنا التجارية مع شعوب آسيا وإفريقيا"[247]، وفي ظل التوجهات الدبلوماسية الجديدة فإن إسرائيل تعطي أهمية كبيرة للعلاقات التجارية والاستثمار والتدريب.وتعد العلاقات التجارية من أبرز المؤشرات علي تنامي المصالح الإسرائيلية الاقتصادية في أفريقيا، حيث تشهد هذه العلاقات تطورات مستمرة وقفزات سريعة.

جدول(12) الصادرات الإسرائيلية إلي الدول الإفريقية بالمليون دولار[248]:

الدولة/ العام	1950	1960	1970	1980	1990	1999	2000
إثيوبيا	–	1.0	4,4	11.2	1.9	15.8	5.8
الجابون	–	–	–	0.6	0.2	–	1.5
الكونغو	–	2.0	2.1	2.0	0.9	6.9	5.2
جنوب إفريقيا	–	1.9	10.7	79.2	96.5	228.8	269.5
كوت ديفوار	–	–	1.2	7.0	2.1	11.6	5.0
تنزانيا	–	–	1.9	8.6	,4	2.8	3.2
ليبيريا	–	0.6	0.1	–	0.4	–	–
نيجيريا	–	1.9	0.6	44	22.8	21.5	35,8
كينيا	–	0.7	3.6	15.2	14.4	30.7	29.3

دول أخرى	,1	2.4	13.9	22.5	26.6	151.5	190,7
إفريقيا	0.1	10.5	41.5	190.9	166.2	469.6	546

ويلاحظ من الجدول أن الصادرات الإسرائيلية إلي الدول الإفريقية قد تضاعفت أربع مرات تقريبا خلال عقد السبعينات ، ولكنها تراجعت بنسبة محدودة خلال عقد الثمانينات، ثم أخذت تتزايد بوتيرة متسارعة خلال عقد التسعينات فتضاعفت ثلاثة أضعاف.

جدول(13) الواردات الإسرائيلية من الدول الإفريقية بالمليون دولار [249]:

الدولة/ العام	1950	1960	1970	1980	1990	1999	2000
إثيوبيا	0.3	1.8	2.0	1.4	0.4	12.9	13.9
الجابون	–	–	1.8	5.1	32.9	12,3	11,9
الكونغو	–	1.4	0.6	–	–	1.5	0.9
جنوب إفريقيا	–	6.3	10.2	118.7	221.7	275.7	287,1
كوت ديفوار	–	–	0.9	4.8	1.9	7.5	4.8
تنزانيا	–	–	0.1	1.4	–	1.0	0.4
ليبيريا	–	–	1.2	–	2.4	–	–
نيجيريا	–	0.1	–	0.1	0.1	1.6	0.7
كينيا	–	1.8	1.2	4.7	8.6	19.4	20.9
دول أخرى	18.6	6.4	12.3	1.6	6.7	31.1	32.4
إفريقيا	18.9	17.8	30.1	137.9	274.7	363.3	372,9

ويلاحظ من الجدول أن الواردات الإسرائيلية قد تضاعفت أربع مرات ونصف خلال الفترة من 70–1980، ثم تضاعفت مرة واحدة خلال عقد الثمانينات، ثم زادت بمقدار الثلث تقريبا في عقد التسعينات.
ويؤكد هذان الجدولان حقيقة هامة وهي أن العلاقات الاقتصادية لم تتأثر بغياب العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الإفريقية، مما يؤكد أهمية مدخل التعاون الاقتصادي في التوجهات الدبلوماسية الجديدة نحو أفريقيا. وهناك مجموعة أساسية من الدول الإفريقية يمثلون أبرز شركاء إسرائيل وهم جنوب أفريقيا وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا.
ويلاحظ من الجدولين أيضا تزايد أهمية عدد من دول حوض النيل في التجارة الخارجية الإسرائيلية، ففيما يخص إثيوبيا فقد تضاعفت الواردات الإسرائيلية منها أكثر من ثلاثين مرة خلال عقد التسعينات، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لها ثلاث مرات فقط. أما الواردات الإسرائيلية من كينيا فقد تضاعفت مرتان ونصف المرة، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتان تقريبا. أما فيما يخص الكونغو فقد وصلت الواردات الإسرائيلية منها إلي مليون دولار تقريبا بعد أن كانت لا شيء تقريبا، أما الصادرات الإسرائيلية فتضاعفت عشر مرات تقريبا.

جدول(14) تجارة إسرائيل الخارجية مع أفريقيا في الفترة من 92–1998 بالمليون دولار [250]

السنة	الصادرات	الواردات
1992	195	324
1993	241	325
1994	265	302
1995	308	386
1996	329	363
1997	419	357
1998	426	337

ويلاحظ من الجدول القفزة الهائلة التي حققتها الصادرات الإسرائيلية ، حيث تضاعفت في ست سنوات فقط.

ومن أبرز الشركات الإسرائيلية التي تعمل في القارة الإفريقية سوليه بونيه التابعة للهستدروت والمتخصصة في أعمال البناء والطرق ، وشركة كورسامر للتجارة، وزيم للملاحة، وشركة فاردي للمياه،وشركة كور الصناعية وأجريديف في المجال الزراعي[251].
وتقوم إسرائيل بتقديم الخبرة والمعونة الفنية حيث يتم وضع الخبراء الإسرائيليين تحت تصرف الحكومات الإفريقية الحليفة ، وتقديم المنح الدراسية لطلابها ، وإعداد دورات تدريبية فى إسرائيل . وفي الحقيقة فإن نسبة

كبيرة من الخبراء الإسرائيليين إلى الدول الإفريقية من العسكريين المتقاعدين، ومعظم مراكز التدريب المهني في إسرائيل التي يفد إليها الأفارقة لها وظائف أمنية[252].

جدول(15) الخبراء الإسرائيلين في إفريقيا والعالم[253]

السنة	1974	75	76	1977	78	79	80	81
العالم	485	376	336	407	–	–	–	–
إفريقيا	51	35	29	26	20	19	37	34

جدول (16)الطلاب الأفارقة المتدربو في إسرائيل [254]

السنة	1975	1976	1977	78	79	80	81
إسرائيل	80	94	143	181	223	310	342

آليات الحركة الإسرائيلية :

تتبع السياسة الإسرائيلية فى تحركها نحو الدول الإفريقية ،وبصفة خاصة إريتريا وإثيوبيا ودول البحيرات العظمي، مجموعة من الآليات من أجل تحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من المراحل ، تبدأ بالدراسة والدعاية ثم التطبيق ، فالمرحلة الأولى هي دراسة متعمقة بالمنطقة واحتياجاتها ، تليها مرحلة الدعاية والتلون حسب الجمهور المطلوب ، ويلي ذلك مرحلة التطبيق والتنفيذ من خلال الأساليب التالية[255]:

1-المبادرة الفورية بالاعتراف بالدول الإفريقية كما حدث مع إريتريا حين أعلن استقلالها.

2-تقديم الخبرة والمعونة الفنية للحكومات الإفريقية، وتقديم المنح الدراسية لطلابها، وإعداد دورات تدريبية للأفارقة فى إسرائيل . ويلاحظ أن معظم الخبراء الإسرائيليين من رجال المخابرات ، كما تحمل البرامج التدريبية طابعاً إيديولوجياً إسرائيلياً .

3-ربط اقتصاديات الدول الإفريقية بالاقتصاد الإسرائيلي ، وتنفيذ المشاريع والاتفاقيات المعقودة حتى لو أدى التنفيذ إلى خسائر مالية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

4-تقديم الدعم العسكري والأمني للدول الإفريقية ، وتوظيف الصراعات بين القبائل والإثنيات.

5-القيام بوظيفة الوكيل العام لتوريد البضائع والمساعدات الأوربية والأمريكية إلي الدول الإفريقية، وإغراء الدول الإفريقية من خلال الوساطة الإسرائيلية للحصول علي قروض أوربية وأمريكية، وتمويل مشروعات مشتركة بين

إسرائيل والدول الإفريقية[256]. وبصفة عامة توظف إسرائيل علاقاتها المميزة بأوربا والولايات المتحدة من أجل تلبية حاجات ومطالب الدول الإفريقية وتأمين الدعم العسكري والاقتصادي لها.

6-العمل في إطار الشركات الأمريكية العملاقة ، فكثير من الشركات الإسرائيلية التي تعمل في أفريقيا هي فروع للشركات الأمريكية[257].

وعلي الرغم من هذه التطورات الكبيرة التي شهدتها الاستراتيجية الإسرائيلية في منابع النيل خلال عقد التسعينات إلا أنها أصيبت بالعديد من الانتكاسات والارتباكات، فإلي جانب الارتباك الأساسي الذي تمثل في تفكك مجموعة القادة الجدد، وتصاعد النزاع فيما بينهم في حرب الكونغو والحرب الإريترية الإثيوبية، فإن هناك خللا أصاب الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة بسبب الأنشطة المشبوهة للشركات الإسرائيلية وممارستها في الدول الإفريقية الغنية بالموارد المعدنية مثل جمهورية أفريقيا الوسطي، وبرز ذلك في عدد من القضايا التي ارتبطت بنشاطات كالمنويتش- الذي عرف باسم راسبوتين - في تجارة الماس ودوره في تدبير الانقلابات العسكرية في سيراليون، مما أزعج العديد من الحكومات الإفريقية، وقد أدى ذلك إلى إخفاقات كبيرة حاولت الحكومة الإسرائيلية احتوائها بتبرير أنها غير مسئولة عن هذه النشاطات[258].

كما تصاعدت حدة التنافس بين الشركات الإسرائيلية والأوربية خصوصا الفرنسية والبريطانية منها.وأصبحت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية أكثر برودة. ولجأت المخابرات الفرنسية إلي كشف تفاصيل الخطط الإسرائيلية في عدد من الدول الإفريقية وتفاصيل التورط في الصراعات المحلية ودعم أحد الأطراف ضد الأخرى. وتأثرت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بغياب أو تراجع نفوذ عدد من القادة الذين احتفظوا بعلاقات وطيدة مع إسرائيل، وإدراك عدد من القادة الأفارقة لمخاطر علاقاتهم مع إسرائيل على العلاقات العربية، كما اتضح عدم قابلية النموذج الإسرائيلي للتنمية ومؤسساته كالكيبوتز والموشافات للتطبيق في الدول الإفريقية [259].

وهناك العديد من المعوقات التي تواجه الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا منها تأثير السلوك العدواني الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والسلبيات الناجمة عن العلاقة بجنوب إفريقيا العنصرية في الثمانينات، والأنشطة المشبوهة للشركات الإسرائيلية في الدول الإفريقية، والتورط في الحروب الأهلية، والخبرات السلبية الناجمة عن العنصرية ضد يهود الفلاشا في إسرائيل.

ب ـ مستجدات الوضع الاستراتيجي فى التسعينات :

تفاعلت الكثير من العوامل الإقليمية والدولية لتعيد رسم الخريطة الجغرافية والتوازنات السياسية ومناطق النفوذ الدولي فى منطقة منابع النيل والحزام الاستوائي الإفريقي ، حيث خضعت المنطقة لعمليات تفكيك وإعادة تركيب لدولها وسياساتها فى اتجاهات متعددة.

ففي الجوانب الإقليمية شهدت المنطقة خلال عقد التسعينات تفكك بعض الدول التى كانت تمثل كابحاً أمام النزعات القبلية ، كان أبرزها انهيار نظام منجستو فى إثيوبيا ، وسياد برى فى الصومال ، واستقلال إريتريا ، كما شهدت المنطقة وعبر صراع مأساوي مرير عودة التوتسي للسيطرة على مقاليد الحكم فى رواندا وبوروندي بدعم من أوغندا الأمر الذي أحيا مجدداً حلم تكوين دولة كبرى للتوتسي تضم أوغندا ورواندا وبوروندي وزائير ، ومن جانب آخر فقد تم الاندفاع فى مواجهة مع السودان حيث شجع ظهور حكومة ترفع شعارات إسلامية فى السودان القبائل المسلمة فى الصومال وإثيوبيا وأوغندا وروندا وبوروندي على التطلع إلى ممارسة دور سياسي فى المنطقة، كما ظهرت أوغندا كقوة إقليمية ذات تأثير واسع وطموح كبير.

وفى جانب الوضع الدولي ترك انهيار الاتحاد السوفيتي فراغاً سياسياً دفع المنطقة وقواها السياسية إلى البحث عن تحالفات جديدة ، فتوجهت الدول الكبرى وفقاً للأوضاع الحالية لإيجاد مناطق نفوذ لها ، وتزايد التنافس الأمريكي - الإسرائيلي مع فرنسا التي بدت حريصة علي الحصول علي دعمً مصريً لمشروعها فى المنطقة، وظهر ذلك خلال جولة وزير الخارجية الأمريكي السابق وارن كريستوفر فى إفريقيا خلال معركة ترشيح بطرس غالي والتى وقفت فيها فرنسا إلى جانبه، ولكن السياسة المصرية الحذرة تجنبت التورط في هذه اللعبة. واستمرت الولايات المتحدة فى ترسيخ أقدامها فى المنطقة ، كما ظهر من خلال جهود جيمي كارتر لإيجاد صيغة تدخل أمريكي مباشر فى الأزمة فى جنوب السودان تحت مظلة المصالحة بين الشمال والجنوب ، وقبلها الدور الأمريكي فى الصومال ، واستخدام الدعوة الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تفكيك الدول والولاءات القديمة فى المنطقة لإتاحة فرصة أوسع لإعادة تركيب وتشكيل المنطقة من جديد

جدول(17) نسبة المسلمين إلي مجموع السكان في دول الجوار الإفريقي [260].

الدولة	نسبة المسلمين
إثيوبيا	%45-40
كينيا	%7,4-6
أوغندا	%6-5
الكونغو الديمقراطية(زائير)	%1-0,8
أفريقيا الوسطي	%5,8-0,4

تشاد	50-58%
النيجر	70-85%
مالي	60-90%
السنغال	75-90%

جدول(18) أعداد اللاجئين في بعض دول حوض النيل وفقا لتقديرات عام 1999[261].

دولة المنشأ	دولة الملجأ-العدد
إثيوبيا	جيبوتي- 1600 كينيا-8200 السودان-35400
السودان	أوغندا-200600 كينيا-64300 إثيوبيا-70300 الكونغو الديمقراطية-68000 أفريقيا الوسطي-35500
الصومال	جيبوتي-21600 إثيوبيا-180900 كينيا-141100 اليمن-55200
إريتريا	السودان-342100

1- مستجدات الاستراتيجية الإسرائيلية في هضبة الحبشة:

تستند الاستراتيجية الإسرائيلية فى منابع النيل فى هضبة الحبشة - والتى تمثل حوالى 85% من إيراد النيل - إلى الدور الإثيوبي المناوئ تقليديا للدور المصرى فى المنطقة ، حيث ساندت إسرائيل كل النظم الإثيوبية - بما فيها اليسارية - سواء كان نظام هيلاسلاسي أو منجستو أو زيناوي ، وتقوم الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا علي عدة اعتبارات هي :

1-اعتبارات استراتيجية : كان استمرار الوجود الإسرائيلي فى إثيوبيا نتيجة لاعتبارات استراتيجية طغت على الانتماءات والولاءات الإيديولوجية فى ظل القطبية الثنائية ، ولذلك وقفت إسرائيل والولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي إلى جانب إثيوبيا الماركسية فى السبعينات ضد الصومال لمنع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية [262]. ولذلك تلقت إثيوبيا الأسلحة من مصادر متعددة ، فقد تلقت أسلحة ومعدات من الاتحاد السوفيتي خلال الفترة من 77-1990 وصلت إلى 6 مليار دولار مما جعلها القوة العسكرية الأكبر في منطقة القرن الإفريقي[263].

وكان مساعد الرئيس الإثيوبي السابق منجستو هيلا ماريام قد صرح أثناء زيارته لإسرائيل في مارس 1990 أن "إسرائيل وإثيوبيا تشتركان في علاقة إستراتيجية طبيعية من أجل الإبقاء علي البحر الأحمر بحراً غير عربي"[264]. إن طبيعة العلاقة الإثيوبية – الإسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية يمكن أن تستمر فى كل عهود الحكم الإثيوبي ، حتى بعد استقلال إريتريا وسيطرتها على سواحل البحر الأحمر ، فإثيوبيا هى الدولة المحورية فى سياسات القرن الإفريقي .

2- الوجود اليهودي (يهود الفلاشا): قامت إسرائيل بتهجير يهود الفلاشا في عمليات نقل شهيرة أبرزها عملية موسي(1984) وعملية سليمان (1991) . ففي عام 1984 وبعد اتصالات سرية قامت بها إسرائيل مع كلا من الحكومة السودانية والمعارضة على حد سواء، وتدخل الولايات المتحدة، وتقديم ملايين الدولارات، بدأت عملية موسى، وفي شهرين فقط منذ منتصف نوفمبر 1984 تم تهجير أكثر من ستة آلاف وخمسمائة من الفلاشا من معسكرات اللاجئين السودانية إلى إسرائيل،ثم تم استكمال تهجير عدة آلاف آخرين في الفترة التالية بتدخل المخابرات الأمريكية CIA .وبين أغسطس 85 إلي نهاية 1989، وصل نحو ألفان آخران من الفلاشا إلى إسرائيل. وعندما تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وإثيوبيا، في نهاية 1989، سمحت الحكومة الإثيوبية بالهجرة بمعدل بطئ وجرت محاولة تجميع الفلاشا في العاصمة أديس أبابا.وفي صيف 1990 تم تجميع نحو 20 ألف منهم في العاصمة. وبدأ الاستعداد لتنفيذ عملية سليمان بسرعة بمساعدة الولايات المتحدة ودفع مبلغ 35 مليون دولار للحكومة الإثيوبية، وذلك نظرًا للخشية من تطورات الأوضاع في الحرب الأهلية، وخشية أن يجمد النظام الجديد العملية. وفي 24 و 25 مايو وخلال 36 ساعة فقط تم تهجير 14 ألف من الفلاشا بالطائرات إلى إسرائيل . ومن بقى منهم تم تهويده في العاصمة أديس أبابا ، وتم السماح لعدد منهم يتراوح بين 1300 إلى 1600 بالهجرة سنويا إلى إسرائيل بين عامي 1994-1997 [265].

جدول(19) الفلاشا الذين هاجروا إلي إسرائيل[266]

الفترة	عدد المهاجرين
1969-48	167
1979-70	306
1989 -80	16.965
1992-90	27.803
1993	863
1994	1.192
1995	1.312
1996	1.361
1997	1.660
الإجمالي	51.629

وقد أصبح عدد الفلاشا في إسرائيل 57 ألف شخص في عام 1997 بسبب الهجرة وعملية التكاثر الطبيعي، وعلاقتهم بإثيوبيا ماتزال مستمرة، فيقومون بالسفر إليها من أجل بيع السلع والبضائع لأقربائهم، و يقيم بعضهم علاقات مالية وتجارية للاستيراد والتصدير بين البلدين، وآخرون يشترون أراض زراعية ضخمة ممولة من البنك الدولي وخصوصا في إقليم تيجراي من أجل زراعة القطن[267].

وعلى الرغم من التحسن الاقتصادي والتعليم إلا أنهم يشعرون أنهم في ذيل السلم الطبقي كما كانوا في إثيوبيا بسبب لون بشرتهم وعاداتهم ولغتهم الأمهرية. و يوجه المسئولون الإسرائيليون أصابع الاتهام بعنصرية للفلاشا معلنين أن 10% منهم يحملون فيروس الإيدز ،و أنهم يشكلون 47% من إجمالي المصابين بالمرض في إسرائيل، وأن ثلث هؤلاء المصابين لا علاج له. وقد أثار ذلك التصريح غضب قادة الطائفة الأثيوبية ،كما أن الحملة الإعلامية الطبية الموجهة ليهود أثيوبيا استخدمت مصطلحات غير مفهومة أو غير مقبولة بالنسبة ليهود أثيوبيا[268].

3- ممارسة الضغط المائي والمساومة والتهديد مع مصر عن طريق إثيوبيا، ويعتبر النزاع الإثيوبي المصرى على مياه النيل ومحاولات إثيوبيا تغيير مجرى النيل الأزرق وتهديد مصالح مصر شأنا قديماً ، وقد تجدد النزاع بصورة صريحة فى عهد الرئيس منجستو هيلامريام بسبب تأييد مصر للصومال والثوار الإريتريين ، فأعلن منجستو عن عزم إثيوبيا بناء سد كبير ، وهدد بحجز المياه عن مصر ، مما جعل الرئيس السادات يعلن أن مصر لن تتهاون فى أمر النيل ، وأنه سوف يشعلها حرباً على النظام الإثيوبي ، ولكن القضية انتهت عند هذا الحد إذ كانت مجرد ورقة ضغط لا يملك النظام الإثيوبي تنفيذها فى ذلك الوقت[269].وتثير إثيوبيا قضية اقتسام مياه النيل مع كل من مصر والسودان لأنها ترفض الاعتراف باتفاقات تقسيم المياه التى عقدت قبل الاستقلال ، وترفض أثيوبيا أية تدخلات

تستهدف تحديد الجهات التى تتعامل معها ، فى إيماءة واضحة إلى وجود فئات الخبراء الصهاينة الذين يشرفون على تنفيذ المشروعات الأثيوبية ، وتجرى أثيوبيا اتصالات بعدد من العواصم العربية لإقناعها بوجهة نظرها فى موضوع المياه ، حيث تتهم مصر بإفساد علاقات إثيوبيا العربية [270].

4 – تمكين إثيوبيا من ممارسة دور إقليمي مركزي ، تدور فى فلكه دول مجمع البحار (الدول المشرفة على مضيق باب المندب) ، ودول مجمع الأنهار (الدول المشتركة على حوض السودان) ، وذلك فى إطار ترتيبات من أبرز ملامحها إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة حول إثيوبيا مثل السودان والصومال وجيبوتي، واستخدام إثيوبيا كقاعدة أمريكية – إسرائيلية يسهل من خلالها السيطرة على المنظومة الإقليمية ، وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية عبر محور " تركيا – إسرائيل – إثيوبيا وإريتريا ". وقد أوضحت إدارة التخطيط بالخارجية الأمريكية أن منطقة غرب البحر الأحمر التى تضم مصر والسودان وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا والصومال ، تركز واشنطن على أن تكون القيادة فيها لإثيوبيا بما يعنى أن تحل إثيوبيا محل القاهرة [271]. ولهذه الشراكة الأمريكية الإثيوبية تأثيرات هامة علي المصالح المصرية حيث تقدم المؤسسات الأمريكية والبنك الدولي التمويل للسدود الإثيوبية علي روافد نهر النيل. ويحتوي الطرح الأمريكي علي مخاطر تهدد السياسة المائية المصرية نظرا لاعتماده علي إثيوبيا كقوة إقليمية في منطقة القرن الإفريقية ودعمها ماديا وتكنولوجيا[272].

دور إسرائيل فى المشروعات المائية الإثيوبية :

تعمل إسرائيل من أجل أن يكون لها دور أساسي في التأثير علي حصة مياه النيل الواردة لمصر ، من أجل أن تمتلك ورقة ضغط علي مصر لتقبل تنفيذ مشاريع نقل المياه إلى إسرائيل. ومن أجل تحقيق ذلك تتبع إسرائيل سياسة مزدوجة الأبعاد للتغلغل في منابع النيل ، فمن جهة أولي تعمل علي إثارة الخلاف وتوتير العلاقات بين مصر ودول الحوض خصوصا إثيوبيا ، وإقناعها بأنها مهضومة الحق في المياه ، وأن إسرائيل تملك الورقة الوحيدة للضغط علي مصر وتصحيح الأنصبة المائية من خلال التكنولوجيا المتقدمة التي ستروض النهر. ومن جهة ثانية تقوم بتقديم الدعم المالي والفني والتكنولوجي من أجل إقامة السدود علي النهر. والهدف من ذلك التوصل إلي صفقة بين إسرائيل ومصر بمقتضاها تقبل مصر تسليم نصيب من مياه النيل لإسرائيل مقابل ألا تتلاعب إسرائيل بجريان المياه في المنابع لغير صالح مصر [273]. وإلي جانب ذلك تساهم هذه السياسة في جعل مصر أكثر ارتباطا بأفريقيا ، ومشغولة تماماً عن تطورات الصراع العربي الإسرائيلي ، كما أنها أدت إلى تسهيل عملية نقل يهود الفلاشا من خلال تقديم إسرائيل الدعم المالي والفني والعسكري للنظام الإثيوبي.

ويلاحظ أنه علي الرغم من النفي الرسمي لمختلف العواصم المعنية لوجود دور إسرائيلي في منابع النيل ، إلا أن الأخبار والتقارير والتحليلات الواردة في الصحف العربية والأجنبية لا تخلو من تكرار المسألة والإلحاح عليها ، بل أن جهات قريبة من صناع القرار هي التي تقوم بتسريب هذه الأخبار والمعلومات. ويرتبط ذلك النفي الرسمي بحساسية وخطورة الموضوع ، وما يمكن أن يفضي إليه من تداعيات سياسية وعسكرية وردود فعل

شعبية واسعة النطاق. واعتمادا علي هذه الأخبار والتحليلات يمكن تحديد أهم اتجاهات ونشاطات السياسة الإسرائيلية في منابع النيل.

لقد كان الدور الإسرائيلي يعمل بالواسطة منذ الخمسينيات في منابع النيل، عن طريق مؤسسات الدراسات والشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير الصهيوني ، إلا أنه ومع بداية التسعينات انتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر ، بوصول خبراء إسرائيليين إلى كل من أوغندا وإثيوبيا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للرى على النيل ، وصل عددهم إلى نحو 400 خبير[274].

وذكر تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية فى البرلمان المصرى في عام 1991 أن إسرائيل تقوم بتنفيذ ست مشاريع سدود فى إثيوبيا على منابع النيل ، وأن لها دوراً واضحاً فى وقف الحفر بقناة جونجلي بدعمها الحركة الانفصالية فى جنوب السودان[275].

وأكد السفير السابق بوزارة الخارجية المصرية وخبير المياه الدكتور حمدى الطاهري أن إسرائيل تخطط لإقامة 33 سداً على الأنهار التى تغذى نهر النيل بهدف تخفيض حصة مصر من المياه بمقدار 7 مليار م 3 [276] ، وذكر تفاصيل أخرى فى حديثه لجريد العالم اليوم بتاريخ 1992/3/11 قال فيها إن " الكيان الصهيوني هو الذي خطط لإقامة سدوداً على أنهار النيل الأزرق وعطبرة والسوباط فى إثيوبيا" ، مشيراً إلى أن "اللعبة سياسية وليست مائية ، لأن إثيوبيا لديها 100 نهر ، ويتم تنفيذ خطط السدود على الأنهار الثلاثة التى تغذى نهر النيل دون الـ 97 نهراً الأخرى" وأضاف بأن " الكيان الصهيوني يحاول الضغط على مصر التى رفضت مد مياه النيل إلى النقب ، وهو يطالب الآن بالحصول على نسبة 1% من إيرادات مياه النيل"[277].

وفي الواقع فإن لإسرائيل دورً أساسيً فى تزكية مشاعر العداء الإثيوبي لمصر ، حيث شنت وسائل الإعلام الإثيوبية حملة إعلامية ضخمة ضد مصر فى منتصف التسعينات ، مدعية وجود اتفاق سرى مصرى - إسرائيلي تقوم مصر بمقتضاه بمد إسرائيل بمياه ترعة السلام . وفى إشارة ضمنية إلى هذا الدور الإسرائيلي أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد المالية المصرى " قيام بعض الجهات الأجنبية بترويج شائعات حول مد مشروع ترعة السلام إلى إسرائيل لإشعال الخلافات بين دول حوض النيل"[278].

وقد عقدت جامعة تل أبيب فى 19 مايو 1997 مؤتمرا عن المياه فى منطقة الشرق الأوسط، وفى حوار مع حاجي أرليخ أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وإفريقيا نشرته صحيفة هآرتس كشف فيه عن الرؤية الأكاديمية والسياسية الإسرائيلية تجاه مياه النيل ، وهى بلا شك تمثل الرؤية الغالبة لدى القيادة الإسرائيلية ، والتى تقوم على إثارة القضايا الخلافية بين مصر وإثيوبيا ، وإظهار إسرائيل بمظهر الوسيط بين الطرفين ، فقد أشار إلى أن " إسرائيل فى الخمسينيات أبدت اهتماماً ضخماً بالتعاون مع إثيوبيا بغرض تهديد مصر " . وعلى صعيد إثارة جوانب الخلاف الإثيوبي - المصرى يؤكد أرليخ أن " أثيوبيا تحتاج المياه بالطبع لمواجهة أزمات الجفاف الطاحنة وأنه على الرغم من أن النيل الأزرق يقطع مسافة تقدر بنحو 110 كم داخل أثيوبيا ، فلا يأخذ الإثيوبيون قطرة واحدة من النهر خاصة أن مصر تأخذ كل المياه " كما يحاول توظيف الدين حيث يشير إلى أن

" المخاوف المتبادلة بين مصر وإثيوبيا لها بعداً دينياً " ، ويشير إلى أن " قطاع عريض من الإثيوبيين يعتقدون أن مصر والمسلمين عامة يهتمون بالتصعيد من حدة الاضطرابات فى إثيوبيا خاصة أن استمرار الهدوء يعنى انصراف الإثيوبيين إلى التنمية " والتنمية تحتاج المياه . ويعرض أرليخ لإمكانية قيام إسرائيل بالتوسط بين مصر وإثيوبيا حيث يقول " اعتقد أن طرفاً ثالثاً مثل أمريكا أو إسرائيل سيلعب دور الوساطة بين هاتين الدولتين خاصة أن إسرائيل معنية بالاستقرار "[279]. وبالطبع فإن هذه الوساطة لا يمكن أن تكون دون مقابل ، فالثمن المطلوب هو مد إسرائيل بكميات من المياه.

وعلى هذا يمكن القول أن دور إسرائيل فى هضبة الحبشة يتم عبر آليتين أساسيتين هما :

1. تقديم الدعم الفني والمالي والسياسي لإثيوبيا لبناء السدود وتوليد الكهرباء ، مما يهدد بتقليل حصة المياه القادمة لمصر .
2. إثارة الخلاف بين مصر وإثيوبيا ، ونشر الشائعات حول استعداد مصر لتزويد إسرائيل بالمياه ، وتحذير إثيوبيا من الإسراف المصرى فى استخدام المياه.

وقد أسفرت هذه السياسة عن بعض النتائج الملموسة: فمن ناحية أولى شرعت إثيوبيا فى تنفيذ 33 مشروعاً للرى ولتوليد الكهرباء حول حوض النيل الأزرق وهناك مشروعات أخرى مازالت قيد التنفيذ ، منها إنشاء محطة توليد الكهرباء على بحيرة تانا ، وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر ، كما تقوم المجموعة الاقتصادية الأوربية بمشروعات عدة لتوفير مياه الرى للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا ولتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة جنوب غرب إثيوبيا ، كما تقوم روسيا ببناء سد صغير على نهر البارو لرى عشرة آلاف هكتار . هذا ، وقد أكد وزير الرى المصرى وجود اتفاق بين إسرائيل وإثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء . وفى 1996/6/9 وافق البرلمان الإثيوبي على مشروع قرار تقدمت به الحكومة بإنشاء خزانين: الأول على النيل الأزرق للاستفادة منه لأغراض زراعية وإنتاج الطاقة الكهربائية ، والثاني على نهر دايوس ، وسوف يمول هذين المشروعين البنك الدولي وجهات أخرى هى على الأغلب إيطاليا أو الولايات المتحدة. وجدير بالملاحظة أن البنك الدولي وافق على تمويل المشروعين الإثيوبيين الأخيرين من دون اشتراط حصول إثيوبيا على موافقة باقي دول حوض النيل كما هو معمول به ارتكازاً على نظرية القانون الدولي فى الاستفادة المشتركة للدول المشاطئة للأنهار الدولية ، وعلى الأعراف السائدة بين هذه الدول بشأن استخدام المياه من دون الإضرار بالدول ذات الحق التاريخي فى النهر الدولي . وتعتبر موافقة البنك الدولي بالشكل الذي تمت عليه سابقة خطيرة على مصالح دولتي المصب مصر والسودان [280].وكانت مصر في بداية التسعينات قد أعاقت حصول أثيوبيا علي قرض من بنك التنمية الإفريقي من أجل مشروع مياه اعتبرته مصر يقلل من حصتها من المياه[281].

ومن ناحية ثانية تطورت الأزمة المصرية - الإثيوبية عبر مراحل مختلفة ، كان من أبرز محطاتها أنه فى عام 1993 اندلعت أزمة " المقاولون العرب " فى إقليم بني شنقول الإثيوبي ، فقامت إثيوبيا بطرد مجموعة من رجال الأعمال المصريين الذين كانوا يقومون بعمل مشاريع استثمارية فى الإقليم المتاخم للحدود السودانية ، حيث تمارس إسرائيل ضغوطاً على إثيوبيا لإبعاد النفوذ المصري عن الإقليم ، بحجة أن

الوجود المصرى ذو أغراض استخبارية لمراقبة مياه النيل . وفي أعقاب محاولة اغتيال الرئيس مبارك في يونيو 1995 شككت مصر في البداية في دور الأمن الإثيوبي(282).

وتفجر ملف المياه مرة أخرى فى أبريل 1996 عندما أعلنت الحكومة الإثيوبية عزمها إنشاء سدين جديدين ، الأول على النيل الأزرق والثاني على نهر دايوس ، وقالت أنها حصلت على موافقة الجهات الممولة التى كانت تقابل الفكرة بالرفض سابقاً إذا لم توافق دول حوض النيل ، وأعلنت أنها غير ملزمة بالحصول على موافقة أية دولة أخرى ، وترافق ذلك مع وجود خبراء إسرائيليين يشرفون على بناء السدود فى المشروعات المائية الإثيوبية . وفى سبتمبر 1996 اتهمت إثيوبيا مصر بالإسراف فى استهلاك المياه ، وانتقدت مشروع توشكي ، وفى المقابل طالبت مصر إثيوبيا بوقف الأعمال الإنشائية التى تتم على مجرى النيل فى إثيوبيا بالتعاون مع أطراف أخرى (283) .

وفي الواقع فإن مشروعات إثيوبيا يمكن أن تمنع أكثر من 10 مليار م^3 من المياه الواردة إلى مصر والسودان كل عام(284). وتقوم إثيوبيا بالفعل ببناء سدود صغيرة علي النيل الأزرق تتراوح ارتفاعها بين 3–7م ، وهو ما تسمح به اتفاقية 1959 ، وتشير صحيفة وول ستريت جورنال إلي أن أثيوبيا أقامت أكثر من 200 سد تستخدم 624 مليون ياردة مكعبة من مياه النيل سنويا(285) .

ويمكن القول أن التوتر المصري - الأثيوبي قديم تاريخيا ، ولكن التدخلات الدولية والإقليمية تدفع به إلى حالة الصراع في كثير من الأحيان. فقد أجرت الحكومة الإثيوبية أول دراسة علي النيل الأزرق في الفترة بين 58 - 1964 بمساعدة ودعم إدارة استصلاح الأراضي في الولايات المتحدة ، وذلك في ذروة العداء المصري - الأمريكي ، وأكدت الدراسة ضرورة إقامة سدود وخزانات لتوليد الكهرباء وزراعة 434 ألف هكتار بـ 6مليارات م^3 من المياه حول بحيرة تانا(286) .ونظرا لذلك ترسخ وجود تراث فكري يجعل من إثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل ، ويجعل من مصر مصدرا يثير القلق للأمن الإثيوبي عن طريق سعيها لتأمين منابع النيل(287). وهناك اتجاه إثيوبي قوي لا يعبأ بالأمن المائي العربي، ويعتبر أن لإثيوبيا الحق في استخدام مياهها المتدفقة إلي النيل الأزرق كما تشاء، وأنها لن تقبل أن تبقي إلي الأبد مصدر 85% من مياه النيل ثم لا يكون نصيبها من هذه المياه سوي 1% (288) .

ولا شك أن مصر تدرك خطورة تهديد أمنها المائي، وإمكانية استخدام عامل المياه كأداة ضغط سياسية عليها، وهي تتوقع استمرار تلويح بعض الأطراف بورقة المياه سواء من بعض دول حوض النيل أو من خلال أطراف خارجية بشكل غير مباشر، حيث يشير الخط التفاعلي الغالب تجاه قضية المياه بين دول الحوض إلي غلبة الخط الصراعي عليه. وتهدف نظرية الأمن القومي المصري إلى تأمين مياه النيل الذي يعد أحد ثوابت السياسة العليا للنظام المصري، وقد تنوعت أساليب تأمينها ما بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ كما تبين خبرة الدولة المصرية أثناء حكم محمد علي، وبين سياسة التعاون وحسن الجوار في ظل حكومات ما بعد ثورة يوليو، مع عدم استبعاد أسلوب الحسم والمواجهة إذ لزم الأمر (289).

ويبدو أن هناك اتجاها رسميا مصريا لاحتواء الخلافات مع دول الحوض، إذ تحرص السياسة الخارجية المصرية على ألا تصل أية خلافات مع إثيوبيا إلى حد الأزمات أو التوترات. وتستند الرؤية المصرية إلى وجود معاهدات تضمن حقوقها المائية إضافة إلى أنه من الناحية الفنية يصعب التأثير على حصة مصر من المياه بشكل حاد[290] ، فحتى الآن لم يثبت أنه من الممكن من الناحية التكنولوجيا بناء سد على النيل الأزرق فى المنطقة الإثيوبية ، فالنهر يتدفق من منطقة بالغة الارتفاع ، كما تتفرع منه عشرات الروافد الصغيرة .

وفى الحقيقة فإن هناك تساؤلات حقيقية بشأن هذه الأسس القانونية والفنية ، فإثيوبيا لا تعترف بأى اتفاق مع مصر لتقسيم المياه ، كما أنه ربما يكون من الممكن مستقبلا مع استمرار التطور التكنولوجي بناء سد ضخم على حوض " تانا " فى إثيوبيا يماثل المشروعات التركية علي نهر الفرات ، وهناك خطورة متزايدة فى أن توالي إنشاء السدود والمشاريع الإثيوبية الكبيرة سيؤثر على تدفق المياه ، خاصة فى ظل دعم البنك الدولى ، والتحرك الإسرائيلي لمساعدة إثيوبيا فنياً ، والدعم السياسي الذى يتمثل فى ترويج اللوبي الصهيوني فى واشنطن للرؤية الإثيوبية فى الكونجرس الأمريكي[291].

وإذا كانت التساؤلات حول جدوي وفعالية الأسس القانونية والفنية مقبولة، فإن احتمال استخدام الأداة العسكرية يظل مطروحا–كملاذ أخير– إذا تعرض الأمن القومي المصري للخطر. وقد أعلن السادات عقب معاهدة السلام في عام 1979 أن الماء هو السبب الوحيد الذي يمكن أن يدفع مصر للحرب مرة أخري، وكان يوجه خطابه للنظام الماركسي في أديس أبابا. وفي عام 1990 أعلن بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الأمن القومي المصري يعتمد علي مياه النيل الذي تتحكم فيه دول أفريقية أخري، وأكد أن الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب المياه[292].

ويلاحظ علي الموقف المصري في التسعينات أنه ينأى بنفسه عن التدخل في دول حوض النيل ، ويرفض التورط في صراعات إثيوبيا الداخلية والإقليمية ، فاستقرت علاقات مصر مع إثيوبيا علي نمط المساومة والتهديد دون اللجوء إلي القسر والإجبار[293]. وعلي الرغم من ذلك فإن للقيادة العليا للجيش المصري خطط طوارئ للتدخل في أي دولة من الدول الواقعة علي حوض النيل إذا تعرضت مياه النيل لتهديد مباشر[294].

وتعتمد مصر استراتيجية ذات شقين لضمان إمدادات المياه:الشق الأول هو الدبلوماسية المصرية في إفريقيا التي تتضمن دبلوماسية عامة معلنة ودبلوماسية سرية وعملا سريا ، وخطط طوارئ عسكرية في حالة التهديد الطارئ للنيل. أما الشق الثاني فهو خطط جديدة لاستخدام المياه ، وتكنولوجيا متطورة من أجل تقليل الاستهلاك والحد من الفاقد[295].

وتركز الدبلوماسية المصرية جهدها علي تطوير التعاون من خلال الأطر المؤسسية، وتعمل علي احتواء الخلافات مع إثيوبيا من أجل مواجهة الدور الإسرائيلي، ويؤكد الخطاب الدبلوماسي الرسمي في الوقت الراهن علي عدة نقاط، أولها أنه لا توجد سدود أو مشروعات لتخزين مياه النيل في أثيوبيا، بسبب وعورة التضاريس

التي يتراوح انحدارها بين 2500 و 4000 متر عن سطح البحر مما لا يسمح بتخزين المياه. ويعمل من ناحية ثانية علي احتواء مطالب تعديل حصص المياه مؤكدا عدم حاجة دول حوض النيل لمزيد من مياه النيل، فالأمطار شديدة الوفرة في إثيوبيا مما يلبي احتياجات الزراعة طوال العام، فحجم الأمطار التي تسقط بإثيوبيا سنويا يقدر بنحو 1100 مليار م3 لا يصل منها إلى مصر والسودان إلا 100 مليار م3 فقط، والباقي موجود داخل الحدود الإثيوبية طوال العام[296]. ويؤكد من ناحية ثالثة علي أهمية التعاون مع دول حوض النيل ثنائيا أو من خلال الأطر المؤسسية المختلفة وأبرزها مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل الذي تأسس في مارس 1998، ويدعم البنك الدولي مشروعات هذه الهيئة بـ 220 مليون دولار لتنفيذ 22 مشروع .إلي جانب الهيئة الثلاثية لدول حوض النيل الشرقي (مصر والسودان وإثيوبيا) والتي تعتبر برنامجا خاصا لتنظيم استخدام المياه بين الدول الثلاث، وأنشأت وحدة دراسات المشروعات التي تتخذ من أديس أبابا مقرا لها[297].

2- مستجدات الاستراتيجية الإسرائيلية فى منطقة البحيرات العظمي :

تتحرك إسرائيل فى منابع النيل فى هضبة البحيرات (التى تمثل 15% من إيرادات النيل) عبر مجموعة من الخطوط المتكاملة ، وبالاستناد على دور الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد فى إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة ، وتستهدف السياسة الإسرائيلية من تحركاتها تقوية مواقع النفوذ الإسرائيلي فى المنطقة والتغلغل فى مؤسسات صنع القرار ، بما يمكنها من اللعب بورقة المياه ، وممارسة الضغوط والمساومات على الأطراف العربية ، بما يهدد الأمن القومي المصرى والسوداني، وذلك بالإضافة إلى محاولة استغلال ثروات المنظمة البترولية والمعدنية خاصة مناجم الذهب والماس الموجودة هناك.

التنافس الأمريكي - الفرنسي والدور الإسرائيلي : تخضع منطقة البحيرات تقليدياً للنفوذ الفرنسي ، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة، ومنذ مطلع التسعينيات بدأت الولايات المتحدة تتدخل فى نزاعات المنطقة وصراعاتها بصورة متزايدة ، وفى هذا السياق جاءت عملية " إعادة الأمل " فى الصومال ، وكان واضحا منذ عام 1994 أن السياسة الأمريكية تدعم نظام التوتسي فى رواندا ، وتستهدف احتواء الدور الفرنسي فى المنطقة [298].

وفى إطار المنافسة الفرنسية - الأمريكية كثرت الحروب الصغيرة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين الطرفين فى القارة الإفريقية ، فالتنافس بينهما ليس ثقافياً بين الفرانكفونية والأنجلوفونية فحسب ، ولكن المصالح الاقتصادية – النفطية تؤدى فيه دوراً مركزياً، فقد احتدم الصراع النفطي بين الشركات الفرنسية والأمريكية فى الكونغو في عام 1993 بين عملاقي النفط الفرنسي " ألف كيتان " والأمريكي "أوكسيد نتاى بتروليوم" ، وتدخلت الحكومة الفرنسية لتزيح الشركة الأمريكية وتحتفظ بالامتيازات النفطية فى الكونغو ، وثمة حوادث مماثلة حصلت فى الغابون وتشاد وأنغولا . كما حاولت واشنطن إطاحة زعماء فرانكفونيين فى التشاد وإفريقيا الوسطي ، ويتهم الفرنسيون الأمريكيين بأنهم يريدون الحلول محلهم فى الدول الفرانكفونية . وعلى هامش الأهداف الإنسانية لعملية "توركواز" الفرنسية فى رواندا ، فإن هناك صراعاً فرنسياً - أمريكياً ممتداً فى أوغندا وزائير ، ويعد التقارب السوداني الفرنسي - ومن مظاهره تسليم كارلوس فى أغسطس 1994 مقابل مساعدات عسكرية واستخباراتية

فرنسية للجيش السوداني – هو فى الأساس تقارب فى وجه الولايات المتحدة التى تقف ضد نظام الحكم السوداني [299].

وثمة مخاوف فى منطقة وسط إفريقيا من النزعة القومية لدى قبائل التوتسي التى تتوزع فى بوروندي وجنوب أوغندا (موسيفيني ينتمي أصلاً إلى التوتسي) وشرق زائير ورواندا ، وتسعى للسيطرة الكاملة على المنطقة عبر الدعم الأمريكي - الإسرائيلي ، بما يعنى إقامة دولة التوتسي الكبرى ، وإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية في وسط أفريقيا [300]. وقد امتد دعم قوات لوران كابيلا–التي يشكل التوتسي عمودها الفقري– للوصول إلى السلطة فى زائير من إريتريا وإثيوبيا فى القرن الإفريقي إلى أوغندا ورواندا فى وسط إفريقيا ، وفى حين قدمت أوغندا دعمها السياسي والعسكري قدمت رواندا دعمها البشرى والعسكري،مما كان له أبلغ الأثر فى انتصار كابيلا ، وهزيمة قوات موبوتو [301].

وتقوم إسرائيل بدور رئيسي فى النزاع الأمريكي – الفرنسي ، فبالرغم من العلاقات الإسرائيلية - الفرنسية الجيدة، إلا أن إسرائيل اندفعت فى مناورات سرية مع إثيوبيا وإريتريا وأوغندا والتوتسي ، متجاوزة فرنسا لصالح واشنطن ، وتعمل إسرائيل على تعبيد الطريق لإدخال الولايات المتحدة إلي مناطق المصالح الفرنسية وذلك لوجود شراكة أمريكية- إسرائيلية تستهدف فك وتركيب المنطقة ضمن إطار يخدم مصالح التحالف الجديد. وقد أظهرت السنوات الماضية حجم العلاقات والنفوذ الواسع الذى يتمتع به جهاز الاستخبارات الإسرائيلية " الموساد " فى المنطقة إثر انكشاف صفقات السلاح ، وعمليات ترحيل اليهود الإثيوبيين الفلاشا إلى إسرائيل ، وقد أثار التدخل الإسرائيلي حفيظة فرنسا ، فلجأت الاستخبارات الفرنسية إلى نشر تفاصيل النشاط الصهيوني فى منطقة البحيرات فى الصحف الفرنسية [302].

كما أجبرت مصر طائرة زائيرية على الهبوط بمطار القاهرة إثر اختراقها للأجواء المصرية ، وكان على متنها 6 من عناصر الموساد وعسكريين رونديين ، حيث تم استجوابهم والسماح لهم بالمغادرة [303].

آليات الحركة الإسرائيلية فى منطقة البحيرات :

تستخدم إسرائيل مجموعة متكاملة من الآليات وأساليب الحركة السياسية فى المنطقة تشمل:

1– توظيف التناقضات العربية - الإفريقية : فاستغلت إسرائيل الصراع الصومالي - الإثيوبي، والسوداني - الإثيوبي ، والسوداني - الإريتري ، والمصرى– الإثيوبي . من أجل تحقيق أهدافها ، وتقوم بالتحريض الدائم والمستمر ضد العرب ، لإشعار دول حوض النيل بما تدعيمه أنه ظلم ناتج عن الإسراف العربي فى موارد المياه ثم تقوم بتقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي لتلك الدول. وتلعب إسرائيل على توتير العلاقة العربية الإفريقية بالحديث عن دور العرب في موضوع الرق واستنزاف المياه. وعلي سبيل المثال وفي أعقاب عقب ارتفاع أسعار النفط اقترح جوزيف نيريري أخو الرئيس التنزاني في اجتماع المجلس التشريعي في يونيو 1974 أن يتم عقد صفقة مع العرب يباع فيها جالون المياه مقابل جالون النفط ما دام النهر ينبع من شرق إفريقيا[304].

وفي عام 1996 انتقدت أوغندا استهلاك مصر والسودان لأكثر من حاجتهما للمياه، مؤكدة حقها في استعمال موارد المياه، وقامت بإنشاء سدود في حوض بحيرة فكتوريا لتوليد الطاقة الكهربائية(305).

2-التعاون الفني والزراعي: نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الرى فى منطقة البحيرات، وتقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية(306). وقدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمي ، وقام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة فى رواندا حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذى يمثل حدود رواندا مع بوروندي فى الشمال الشرقي(307).

وقد وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقا في مارس 2000 أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري بالوزارة موشي دون غولين، ينص علي تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلي إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا لإقامة هذه المشاريع، مما يؤدي إلي نقص المياه الواردة إلي النيل الأبيض.وذكرت نشرة"ذى انديان أوشن نيوز لاتر" الفرنسية في فبراير من نفس العام أن إسرائيل أعلنت أنها مهتمة بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، حيث يمكن ري أكثر من 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال اثنان ونصف مليار متر مكعب سنويا، في حين أن المياه المستخدمة حاليا لا تزيد عن 207 مليون متر مكعب فقط تروي 32 ألف هكتارا من الأرض(308).

ولا تقتصر خطورة التواجد الإسرائيلي فى دول أعالى النيل على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني فى المشروعات ، ولكنها تمتد إلى التعاون الاقتصادي الزراعي برأسمال يهودي يهدف إلى تملك أراضي فى المنطقة بدعوى إقامة مشاريع عليها أو تحسين أراضيها أو إقامة سدود بها .

3-توظيف الصراعات العرقية ، وخلق شبكة علاقات وتحالفات وثيقة مع بعض الأطراف على حساب الأخرى ، ومن أهم القوى التى تدعمها إسرائيل قبائل التوتسي الحاكمة فى رواندا والنظام الأوغندي ، وتقوم المخابرات الإسرائيلية بتغذية الصراعات بين التوتسي والهوتو وتقوم بتصدير السلاح إلى طرفي الصراع معاً ، فمن المعروف أن الإسرائيليين كانوا يسلحون فى آن واحد كلاً من الهوتو المنكفئين فى كيفو ، والتوتسي المتمركزين فى كيجالي ، والقوات المسلحة الزائيرية(309).

والدور الإسرائيلي فى استغلال الصراعات العرقية في المنطقة قديم ، فإسرائيل دعمت الحركة الانفصالية فى جنوب السودان منذ انطلاقها ، ثم دربت كوادر الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا عندما لاحت بوادر انتصارها ، وقامت بتدعيم أنظمة حاكمة مثل الباجندا فى أوغندا ، ونظام الأمهرا فى إثيوبيا ، وعملت على إقامة علاقات حديثة مع قبائل " الكامبا " و " الكيلوي " فى إطار مزاولة الاستثمار الإسرائيلي فى ممباسا ونيروبي(310).

4-التدخل عبر المساعدات الإنسانية (حالة الصومال) : على عكس معظم دول القرن الإفريقي ، لم تستطع إسرائيل أن تجد منفذاً لاختراق الصومال طوال السنوات الماضية ، ولكن مع تصاعد الصراع الداخلي بين الأطراف الصومالية ، وما أفضت إليه من حرب استدعت التدخل الدولي ، فإن إسرائيل استغلت هذا الظرف جيداً وتحركت تجاه الصومال تحت غطاء إنساني ، فأقامت مراكز عدة فى العاصمة مقديشو لأول مرة ، وفى بعض الأقاليم الأخرى لتقديم المساعدات إلى الصوماليين ، والتى يتولاها صندوق إغاثة الصومال ، وهو صندوق تدعمه وزارة الخارجية الأمريكية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي ، ومنظمة " بني بريث " ، ومنظمة " جونيت " اليهودية وعدة منظمات وجمعيات صهيونية أخري فى الولايات المتحدة . وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال فى أواخر عام 1992 وبلغ عددهم 250 شخصاً. وحاولت إسرائيل نسج علاقات مع قادة الفصائل الصومالية ، ولوحت بمساعدات عسكرية واقتصادية وصحية مباشرة ، وذلك من خلال مشاركتها فى المؤتمر الدولي الثاني لتنسيق المساعدات الإنسانية للصومال فى أديس أبابا فى كانون الأول / ديسمبر 1992[311].

وفي أعقاب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في أغسطس 1998، أرسلت إسرائيل فرقا للبحث والإنقاذ، ومساعدات طبية وإنسانية إلي كينيا وتنزانيا[312].

5-النشاط العسكري مع دول المنطقة : يتراوح النشاط العسكري الإسرائيلي فى المنطقة بين تصدير الأسلحة وإقامة قواعد عسكرية. وقد حصلت إثيوبيا على أسلحة إسرائيلية مقابل تهجير يهود الفلاشا ، وتحصل الدول والقبائل فى منطقة البحيرات العظمي على أسلحة إسرائيلية متنوعة . وقد ذكرت تقارير المخابرات الفرنسية أن إسرائيل سلحت جيشي رواندا وبوروندي بالأسلحة القديمة بدون مقابل لكسب ود السلطات الحاكمة والتغلغل فى منطقة البحيرات العظمي . كما عرضت عليهما القيام بحماية المنشآت الاستراتيجية من المتمردين الهوتو ، وذلك عبر شركة تابعة للموساد هى " إيرد فينس كونسلت " كما سلحت إسرائيل الهوتو ، والتوتسي فى زائير [313].

وتعتبر كينيا نقطة ارتكاز هامة للنشاط الإسرائيلي وتوجد بها قواعد عسكرية ومحطات استخباراتية ،وتعتبر بعثة الموساد في نيروبي مركز إقليمي لكافة أنشطة الموساد في القرن الإفريقي، وتحصل الحكومة الكينية منها علي معلومات ونصائح فيما يتعلق بالتصدي للمنظمات الإسلامية التي تحظى بدعم السودان وإيران. وقد أتاح التعاون الإسرائيلي الكيني للقوات الإسرائيلية تنفيذ عملية إنقاذ الرهائن في عنتيبي بأوغندا في يوليو 1976، من خلال السماح بتسلل وحدات عسكرية خاصة في طائرات حربية هبطت في مطار نيروبي للتزود بالوقود. كما أتاح هذا التعاون القبض علي عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في كينيا في عام 1999[314].

والوجود الإسرائيلي كان قوياً في زائير أثناء حكم موبوتو الذى أعلن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، وأقام سفارة فى القدس منذ 15 مايو 1982 ، ومع ضعفه تم استبداله بنظام آخر تسانده قبائل التوتسي بزعامة لوران كابيلا فى مايو 1997 . فاتساقًا مع الموقف الأمريكي سحبت إسرائيل تأييدها لنظام

موبوتو بداية من عام 1994، وأثناء الحرب الأهلية 96-1997 ترددت الأنباء عن اعتماد المتمردين على أسلحة إسرائيلية الصنع[315]. وفي أعقاب الانتصار علي موبوتو توترت العلاقات بين كابيلا والولايات المتحدة بسبب تلكؤ كابيلا في تنفيذ الاتفاقات التي عقدها مع شركات التعدين الأمريكية أثناء قيادته للتمرد[316].

ولذلك سرعان ما تغيرت الأوضاع وتنازع الحلفاء، ودخلت الكونغو الديموقراطية في صراع مسلح بين قوات كابيلا وبين القوات الرواندية والأوغندية وقبائل التوتسي القاطنة في شرق البلاد(حلفاء الأمس ضد موبوتو) منذ أغسطس 1998.ثم نشب القتال بين القوات الرواندية والأوغندية، فمنذ انتصار التوتسي في رواندا وبوروندي عقدت تحالفات بين رواندا وأوغندا من أجل ضمان النفوذ في وسط شرق إفريقيا، ولكن حدثت خلافات في الرؤية بين الطرفين أثناء الحرب واصطدام الطرفان عسكريًا في كيسانجاني في أغسطس 1999، وينصب الخلاف حول السيطرة على تجارة الماس والذهب[317] .

وقد لجأ كابيلا إلي دول إفريقية متعددة للحصول علي الدعم السياسي والعسكري كان من أبرزها ليبيا التي أخذت تنشط في المنطقة، في سياق سياسة إفريقية جديدة، وتورط في الصراع عدد كبير من الدول الإفريقية إلي درجة جعلت الكونغو محرقة أفريقيا.

وقد ترددت تقارير غير رسمية حول مساعدات إسرائيلية عسكرية وسياسية لرواندا وأوغندا للإبقاء علي آلة الحرب مستمرة في الكونغو. ومن ثم بذلت حكومة كابيلا جهودا كبيرة لتحسين علاقتها مع إسرائيل، كان أبرزها قراره منح شركة إسرائيلية كبري امتياز احتكار تجارة الألماس الكونجولي في عام 2000 ،بعد أن كان انقلابه علي إسرائيل- كأحد مراكز تقطيع وتجارة الألماس العالمية -وعلي شركات التعدين الأمريكية السبب الذي أدي إلى إشعال الحرب ضده في عام 1996. ولاشك أن هذا التحول الحاد استهدف إفساد التحالف غير المعلن بين إسرائيل من ناحية وكل من رواندا وأوغندا من ناحية أخري ، واعتمد كابيلا في اتصالاته بإسرائيل علي مستشاره للشئون المالية والاقتصادية رامي جولان وهو إسرائيلي الجنسية شغل منصب عقيد في الجيش قبل تقاعده في منتصف التسعينات[318].وقد اكتشفت فرنسا أثناء التحقيق فى ظروف سقوط الطائرة التابعة للخطوط الجوية الإثيوبية فى البحر قرب ساحل القمر فى عام 1996، أنه كان على متنها عدد من أعضاء جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) ، والذين كانوا مكلفين بمهام رسمية من الحكومة الإسرائيلية ، وقد وجد بين حطام الطائرة وثائق تكشف الخطط الإسرائيلية فى زائير ومنطقة البحيرات[319].

3 ـ الاستراتيجية الإسرائيلية فى مواجهة السودان:

إن وقائع الأحداث فى منطقة البحيرات العظمي والقرن الإفريقي تشير أن ما يجرى للسودان جزء من استراتيجية غربية – تلعب إسرائيل فيها دوراً إقليمياً محورياً – تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة وتغيير خريطتها السياسية للسيطرة على مواردها وثرواتها المعدنية والمائية، وإبقائها فى حالة صراعات إثنية وطائفية مستمرة تستهلك السلاح وإن ظلت تحت السيطرة ، أى صراعات محدودة الفعالية لا تسمح ببروز أى قوة يمكن أن تشكل تهديداً إقليمياً للمصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية . فقد ارتبطت وقائع الهجوم على السودان فى 12 يناير 1997

بما يجرى فى وسط القارة الإفريقية فى محيط البحيرات العظمى من حرب دموية تغطى صراعاً خفياً على النفوذ بين الولايات المتحدة وفرنسا على هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية التى تعتبر الخزان الأكبر للمياه فى إفريقيا(320).

فقد أعادت إسرائيل فتح ملف استراتيجية النقب والسيطرة علي البحر الأحمر (*)على مستوى السودان ، فإسرائيل تفكر بوزن السودان الاستراتيجي ، وتتخذ الأساليب والوسائل نفسها التي سلكتها في الدول المجاورة. وتجلي ذلك في تحذيرات بنيامين نتانياهو من الخطر الأصولي فى كل من السودان وإيران في كتابيه"مكان تحت الشمس" و"محاربة الإرهاب" ، ومن تصريحات وزير الصحة الإسرائيلي السابق إفرايم سنيه عن أهمية إريتريا الاستراتيجية والعسكرية لإسرائيل لوقوفها ضد السودان الأصولي، لتقوم بفتح أبواب العواصم الكبرى على مصراعيها أمام المعارضة السودانية والمتمردين ، والهدف محدد وواضح ويتلخص فى تفتيت السودان وذلك بإسقاط شرق السودان وعزل النظام السوداني فى الوسط وحصاره وخنقه حتى يستسلم(321).

وتتعدد الأهداف التى يمكن لإسرائيل أن تجنيها من جراء المواجهة مع السودان ، وتتراوح بين أهداف استراتيجية تتعلق بتأمين البحر الأحمر ، وإضعاف دولة عربية مازالت تصر على عداء إسرائيل ، وأهداف اقتصادية تتمثل فى موارد طبيعية ضخمة وثروة بترولية كبيرة ، وأهداف مائية تتعلق بمياه النيل والضغط على مصر ، وأهداف حضارية تتعلق بخلق نطاق عازل Buffer Zone بين الدول العربية فى شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء .

وتعد النشاطات الإسرائيلية في السودان من المسائل الغامضة في تاريخ السياسة الخارجية والأوساط الاستخبارية الإسرائيلية، وقد كشف النقاب حديثا عن بعض أبعاد هذا النشاط التي تعود إلي خمسينات القرن العشرين مع بلورة مبدأ شد الأطراف أو نظرية التحالف المحيط والضواحي في الاستراتيجية الإسرائيلية. فالسودان يشكل موقعا مهما بالنسبة لإسرائيل، فهو يشرف على باب المندب والطريق المؤدى إلى إيلات بحريًا، وهو يشكل عمقا استراتيجيا لمصر الدولة العربية الرئيسية في العلاقات العربية الإسرائيلية، وفي أجواء العزلة الاستراتيجية التي كانت تمر بها إسرائيل في الخمسينات كانت كل صلة سرية أو علنية في ذلك الحين مع أية دولة عربية تعتبر إنجازا سياسيا استراتيجيًا من الدرجة الأولى. واستفادت إسرائيل من النزاع بين مصر الناصرية في ذلك الوقت والحكومات السودانية المناوئة، وأسفر توالي الاتصالات عن توقيع اتفاقات تجارية وإرسال خبراء ومستشارين في المجالات الزراعية والعسكرية.ولكن الهدف الاستراتيجي تمثل في إقامة المثلث الجنوبي الذي يشكل إطارا سريا للتعاون بين مخابرات السودان وإسرائيل وإثيوبيا، إلي جانب المثلث الشمالي الذي يشمل المخابرات الإيرانية والتركية والإسرائيلية. إلا أن الجيش السوداني عاد في 1969 برئاسة الجنرال جعفر النميري، وسار على خط مصر بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى زيادة دعمها لحركة التمرد "الأنيانيا" في الجنوب بالمدربين والخبراء وإرساليات السلاح التي كانت تصلهم من خلال بعثات الموساد

(*)انظر الصفحات من 8-10 من هذا البحث

في أديس أبابا وأوغندا.وقد عادت الروابط مع نظام نميري بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي وتأييده له، حيث أعاد الموساد بناء بعثته في السودان والتي كانت على اتصال مع الجنرال طيب رئيس المخابرات السودانية، وتمخضت هذه العلاقة عن نقل يهود أثيوبيا إلى إسرائيل عن طريق السودان(322). وفي المقابل حولت المنظمات اليهودية العالمية ملايين الدولارات للنميري مقابل كل يهودي يسمح له بالمرور من بلاده إلي إسرائيل(323).

ويبرهن ذلك علي استمرار المحاولات الإسرائيلية للتغلغل فى السودان ، وتوطيد العلاقات معه ، في ظل تجاوب بعض أقطاب الأحزاب السودانية السابقين(324)، ثم قيامها بدعم حركات التمرد في الجنوب مثل الأنيانيا والجيش الشعبي بقيادة جون جارانج (325). وقد أكد الرئيس السوداني عمر البشير في عام 1994 أن زعيم الجيش الشعبي زار إسرائيل سراً ،مشيراً إلى أن عين إسرائيل علي الموارد الطبيعية والمياه في جنوب السودان كوسيلة للضغط علي مصر (326).

وفي التسعينات أصبحت إسرائيل تعتبر السودان واحدا من أبرز مصادر تهديد أمنها في ظل احتمالات تحالف سوداني مع إيران التي تخشي إسرائيل من نفوذها في الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة وعلاقتها الخاصة مع النظام السوداني في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية بهدف العمل على تصدير الثورة الإسلامية(327). وتركز الاستراتيجية الإسرائيلي في التسعينات علي إمكانية مواجهة عدو خارجي يقوم علي تحالف بين دولتين قد يكونا إيران والعراق من الشرق، أو إيران والسودان من الجنوب(328) . ويقوم اللوبي الصهيوني المتحالف مع اليمن المسيحي بكل سطوته وإمكاناته في توجيه السياسة الأمريكية نحو السودان ومنابع النيل، وهناك جهود أمريكية وغربية وكنسية لتوحيد الصف الجنوبي(329).

وقد ساندت إسرائيل التحرك الإريتري – الإثيوبي الداعم للمعارضة السودانية فى حربها ضد النظام. حيث صرح وزير الصحة الإسرائيلي " إفرايم سنيه" لإذاعة إسرائيل في 1995/12/21 "إن إريتريا دولة صديقة لإسرائيل وتمثل موقعاً استراتيجياً مهماً جداً لحرية الملاحة في البحر الأحمر وفي مواجهة السودان الأصولي" (330).

وأصبحت إريتريا وإثيوبيا بمثابة المفاتيح الإقليمية في سياسة الولايات المتحدة لمحاصرة السودان(331). وقد قدمت الحكومة الأمريكية للمعارضة السودانية دعماً عسكرياً يتمثل فى معدات وأسلحة بما قيمته 20 مليون دولار لمساعدة حكومات إريتريا وإثيوبيا وأوغندا على احتواء الحكومة السودانية(332).

دور القوى الإقليمية في الأزمة السودانية:

لاشك أن الأزمة الداخلية السودانية فتحت باباً وسعاً أمام التدخلات الإقليمية والدولية فى هذا البلد ، وجعلته ساحة مفتوحة أمام الخطط والمشاريع الكبرى التى تحاك فى أروقة العواصم الغربية والإقليمية الفاعلة.وكانت حرب الخليج الثانية الامتحان الأول للنظام السوداني ذلك أنه اتخذ موقفاً مغايراً للأكثرية العربية بدعمه موقف العراق فى وجه التحالف الغربي – العربي المناهض لبغداد . وهذا الموقف وما تبعه من سلوك رافض لعملية

السلام فى الشرق الأوسط ، وإقامة علاقات وثيقة مع النظام الإيراني وإيواء الحركات الإسلامية الراديكالية فى الدول العربية والإفريقية وغيرها ، كل ذلك وضع السودان فى مرمى النيران الأمريكية والإسرائيلية، فكان العقاب أيضاً حصاراً دولياً غير معلن ، وصولاً إلى طرد الخرطوم من بعض المؤسسات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي ، ووضعها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب ، ثم انتهاء بالعقوبات الدبلوماسية المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة .

أما المشكلة الأكبر للسودان،والتي حاولت إسرائيل النفاذ منها، فكانت مع جيرانه ، ولاسيما منهم مصر ؛ فالعلاقات المصرية السودانية سرعان ما تحولت إلى العداء بعدما اتهمت القاهرة السودان بتوفير الدعم للتنظيمات الإسلامية التى كانت تخوض معركة قاسية مع النظام المصرى ، ثم جاءت المطالب بالسيادة على منطقة حلايب الحدودية المتنازع عليها ، لتعمق الأزمة بين البلدين ، حتى كادت أن تصل إلى الانفجار المسلح عن ما اتهمت القاهرة الخرطوم بإيواء منفذي محاولة اغتيال حسنى مبارك في أديس أبابا في يونيو 1995 [333]. وفي ظل هذه الأزمة المحتدمة قام رئيس البرلمان السوداني السيد حسن الترابي بتهديد مصر باستخدام سلاح المياه [334].

أما إريتريا وعلي الرغم من العلاقات السودانية الإريترية المتينة أثناء حرب التحرير وبعدها – حيث عقدت العديد من الاتفاقات فى أغسطس 1991وانتهاء بآخرها فى 1994 –فقد ساهمت بدور رئيسي في حصار السودان، فاتهمت النظام السوداني بدعم حركات المعارضة الإريترية الأصولية ، وإجبار اللاجئين الإريتريين فى السودان على عدم العودة ، وحمل السلاح ضد حكومتهم . ووصل الأمر إلى درجة القطعية الكاملة فى أوائل عام 1995 ، وأعلن الرئيس الإريتري لمجلة الإيكونومست البريطانية فى 15 ديسمبر 1996 " إن حكومته لا تسعى إلى إقناع السودان بأن يراعى حسن الجوار معها وإنما تسعى إلى تغيير الحكم فى السودان بالقوة " . واستضافت أسمرا اجتماعات التجمع الوطني المعارض ، وأعلنت أنها فتحت معسكراتها لتدريب المعارضة ، بل وأعطت مقر السفارة السودانية فى أسمرة إلى المعارضة ، وهى خطوة تكاد تكون غير مسبوقة فى العلاقات الدولية .وكانت إريتريا تريد تثبيت موقعها إقليمياً ، مستفيدة من حال الفراغ الإقليمي الناتج عن ضعف إثيوبيا والسودان، وبالارتباط بإعادة ترتيب النفوذ الدولي فى هذه المنطقة ، وهناك هدف غير معلن للحكومة الإريترية وهو المطالبة بضم جزء من أراضي السودان وهو ولاية كسلا الحالية[335].

أما إثيوبيا فلها دور تاريخي فى مساندة حركة التمرد فى الجنوب السوداني ، وكانت تستهدف استعادة دورها الإقليمي الذى تراجع لصالح إريتريا والسودان، وترى إثيوبيا فى قيام نظام إسلامي فى السودان محفزاً للنزعات الاستقلالية لدى القبائل الإثيوبية المسلمة، علاوة على ذلك تستهدف الإمساك بأوراق تفاوضية مهمة مع السودان ومصر تتعلق بمشروعات المياه على النيل[336]. وعلي الرغم من أن العلاقات الإثيوبية – السودانية كانت تسير على ما يرام بل عقدت العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين ، إلا أنها توترت إثر محاولة

الاغتيال التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك فى يونيو 1995 فى أديس أبابا، فاتهمت إثيوبيا السودان بتسهيل حركة المجموعة المصرية التى نفذت المحاولة كما اتهمته بدعم حركة الاتحاد الإسلامي فى الأوجادين.

أما دور أوغندا فيستند إلي الصداقة الشخصية بين زعيم حركة التمرد السودانية جون جارانج والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، فكلاهما ماركسيان سابقان ، وأصبحا حليفين حاليا للولايات المتحدة . وأثناء القتال بين السودان وقوات المعارضة المدعومة من إثيوبيا وإريتريا دعا موسيفيني فى 27يناير 1997 منظمة الوحدة الإفريقية إلى إعلان الحرب الدائرة فى السودان حرباً من أجل التحرر من الاستعمار ، حتى يتمكن من تقديم أسلحة ومعدات وإمدادات لقوات المتمردين السودانيين، وأقر بأنه يقدم دعماً لجارانج ، واتهم " الحكومة السودانية التى يغلب عليها العرب بالسعى إلى إجبار المسيحيين السود علي اعتناق الإسلام والتحدث باللغة العربية، وأكد أن الحل العسكري هو الخيار الوحيد مع السودان[337].

ولكن المواجهة مع السودان لم تؤت ثمارها نظراً للأسباب التالية : –

1–عدم قدرة المعارضة علي إسقاط النظام، فالخلافات بينها عميقة ومرشحة للعودة مجدداً مع كل تقدم أو نكسة، وإمكانات المعارضة قليلة مقارنة بإمكانات النظام ، وموقعها فى الداخل ضعيف إثر غياب أى تحرك مدني. وأصبح الجيش الشعبي أكثر ضعفا بسبب الحرب الإريترية الإثيوبية والانقسامات الداخلية وتدفق النفط في الجنوب [338].

2–يملك النظام السوداني أوراقاً قوية فى اللعبة الإقليمية ، فهو يستطيع تحريك آلاف المعارضين فى إريتريا وأثيوبيا وأوغندا، ولذلك بدأت هذه الدول تأخذ جانب الحذر فى التعامل مع الوضع السوداني منذ منتصف عام 1997. كما أن النظام السوداني أصبح أكثر مرونة وبراجماتية في التعامل مع القوي الدولية والإقليمية خصوصا الولايات المتحدة ومصر. وعقب التخلص من الترابي تحسنت العلاقات بين السودان وجيرانه الذين اتهموا الترابي بالمسئولية عن عزلة السودان، ومحاولة اغتيال مبارك، وتوفير ملجأ لبعض الأسلحة العراقية ذات التدمير الشامل وللجماعات الإسلامية[339] . ولا يزال للسودان أصدقاء يمكنهم مده بالعون عند الحاجة مثل إيران والصين ودول جنوب شرق آسيا وعدداً من الدول العربية والإفريقية .

3–كان الموقف المصرى يتأرجح بين عدم اطمئنانه إلى النظام الحاكم ، وبين عدم ارتياحه إلى تماسك المعارضة السودانية وطبيعتها وقدراتها المستقبلية على الإمساك بالسودان، وتراقب القاهرة باهتمام ما يجرى عند منابع النيل فى إثيوبيا وهضبة البحيرات ، وترصد التحركات الإسرائيلية فى البحر الأحمر . ولذلك قررت في النهاية رفض الانخراط في المواجهة ضد النظام السوداني، وسعت إلي تغيير الأوضاع من الداخل بمساندة جناح الرئيس عمر البشير ضد جناح الترابي، الذي جري بالفعل إقصائه من السلطة في ديسمبر 1999 بعد حل البرلمان. وجاءت المبادرة المصرية الليبية للحيلولة دون انفصال الجنوب[340].

4–الموقف الأمريكي الملتبس،فواشنطن تحاصر السودان وتضيق عليه وتساند الدول المحيطة بها عسكرياً ، لكنها فى نفس الوقت لم تقطع الهواء عنها كلياً ، فهي تدعم دول الطوق المحيط بالسودان فى حدود لجم

النظام السوداني والضغط عليه والحد من علاقته الوثيقة بإيران ووقف التمدد الإيراني فى إفريقيا ، أما التمادي فى هذا الدعم وصولاً إلى إسقاط النظام فى الخرطوم ، فإنه غير مؤكد أو مؤجل لحين استقرار الأوضاع فى شرق إفريقيا والبحيرات العظمى لصالح الولايات المتحدة .

5-أدت الحرب الإريترية الإثيوبية إلي إضعاف الجيش الشعبي،واتجهت الدولتان لتحسين علاقتهما مع الخرطوم ، كما ضعفت منظمة الإيجاد التي ترعي المفاوضات بسبب الصراع بين الدولتين(341). لقد أدى النزاع الإريتري الإثيوبي إلى تخفيف الضغوط على الحكومة السودانية ودعم مركزها فى الصراع الداخلي فى الجنوب، فنجحت فى استثمار تصاعد النزاع بين حليفي الأمس،الأمر الذى ربما يفيد في معالجة أكثر شمولا للأزمة السودانية.

خاتمة

مع الأخذ فى الاعتبار حقيقة الارتباط المتزايد بين منطقتي البحر الأحمر وحوض النيل اللذان يشهدان تفاعلات كثيفة ، يمكن القول أن النزاع الإريتري – الإثيوبي وحرب الكونغو والصراعات القبائلية تمثل تغييراً كبيراً فى خريطة التفاعلات الإقليمية من جانب ، وتعبيرا عن الأثر الذى تلعبه النزاعات الحدودية فى إعادة توجيه السياسات الخارجية للدول المتورطة إزاء جيرانها والقوي العالمية والإقليمية بغية تحييد أحدهم أو استقطاب الآخر أو الاستفادة من أوضاع خاصة بأحد الأطراف من أجل التمدد وتحقيق مكاسب على المدى البعيد.

وعلى الرغم من الرعاية الأمريكية الإسرائيلية للتحالف الإريتري الإثيوبي ولمجموعة القادة الجدد في شرق ووسط أفريقيا إلا أن عمق الخلافات واستحكامها حال دون نجاح جهود احتواء التوتر ، وكشف عن حدود دور القوى الخارجية فى احتواء الصراعات الملتهبة ، فهناك قصور أمريكي – إسرائيلي فى إدراك الخريطة الجغرافية والعرقية والقبلية فى المنطقة لا يختلف كثيراً عن قصور إدراك بعض الأطراف العربية. ولهذا سرعان ما بدت ملامح الانهيار على الترتيبات الأمريكية للمنطقة ، وتفككت سريعا مجموعة " القادة الجدد الأفارقة " الذين يعملون فى إطار الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية من أجل الحفاظ على استقرار دولهم ، والتدخل فى المناطق المحيطة بهم لمواجهة مصادر التهديد المتصورة ، لا سيما ما يسمى بالتهديد الإسلامي الأصولي الذى يرعاه السودان .

ويمكن أن نؤكد أن نهاية عقد التسعينات شهدت ارتباكا حقيقيا في الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل بسبب تفكك وانهيار التحالف الإريتري – الإثيوبي ومجموعة القادة الجدد، وتراجع الخيار الانفصالي في جنوب السودان ، وإعادة جزيرة حنيش إلى اليمن. ولكن التطورات العالمية وموازين القوي الإقليمية ما زالت تمكن إسرائيل من لعب دور كبير في البحر الأحمر ومنابع النيل، فالسياسة الإسرائيلية أثبتت قدرة كبيرة علي صياغة التحالفات والتعامل بمرونة كبيرة مع المتغيرات علي الأرض ، وفي ظل حاجة الدول الإفريقية للدعم الإسرائيلي وغياب العمل العربي المشترك ، لا تتعرض الاستراتيجية الإسرائيلية إلى نكسات خطيرة وإن كان هذا الارتباك يفتح مجالا أمام الدبلوماسية المصرية والعربية لتحرك مدروس يحاصر التوسع الإسرائيلي.

ومن المهم استخلاص الدروس المستفادة من الخبرة الماضية وبخاصة التجربة اليمنية–الإريترية في حل النزاع سلميا من خلال التحكيم، وميزة وجود وسطاء، وأن يحدد التفاوض بزمن لا يتجاوزه.ومن الضروري أن تكون هناك جهود دبلوماسية وسياسية تبذلها دول المنطقة لمحاولة تصفية الشوائب، فمصر تستطيع بالتعاون مع اليمن أن تبذل جهدا في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري، كما يمكنها أن تلعب بالتعاون مع جنوب أفريقيا دورا في تسوية النزاع في الكونغو.

ومن الضروري بذل جهد خاص لاحتواء النزاع الإثيوبي الإريتري علي أساس الحفاظ علي استقلال وبقاء الدولة الإريترية، مع إتاحة الفرصة لإثيوبيا للاستفادة من الموانى الإريترية علي البحر الأحمر. مع الاهتمام

باستشراف ومتابعة رؤى وتصورات إسرائيل والولايات المتحدة لإثيوبيا كقوة إقليمية كبري، وتمكينها من ممارسة دور إقليمي مركزي في البحر الأحمر ومنابع النيل. ومن المحتمل أن يشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتساع الصراع ليشمل سواحل البحر الأحمر في إطار الرغبة الإثيوبية الملحة في الحصول علي منفذ بحري يطل علي البحر الأحمر. وهو أمر يستوجب وضعه في الاعتبار، فإثيوبيا قد تسعي لاستعادة ميناء عصب عسكريا وضمه مع ممر يصله بالأراضي الإثيوبية، أو عبر إقامة كيان لقومية العفر يخضع لنفوذ إثيوبيا ،أو علي الأقل إجبار إريتريا علي جعل ميناء عصب منطقة دولية أو إخضاعه لإدارة ثنائية للدولتين.

ومن الضروي القيام بتحركات دبلوماسية ودعائية مدروسة تركز علي كشف مخاطر وسلبيات الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا بالتركيز علي كشف حقائق العلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا العنصرية في الثمانينات، والأنشطة الإسرائيلية المشبوهة في الدول الإفريقية في مجال صادرات السلاح وتجارة الماس والتورط في الحروب والصراعات الداخلية، والخبرات السلبية الناجمة عن العنصرية ضد يهود الفلاشا في إسرائيل، والسلوك العدواني الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وتقوية العلاقات الثقافية والدينية مع التجمعات الإسلامية في إفريقيا دون أن يكون ذلك علي حساب العلاقة مع الجماعات الدينية والعرقية الأخرى.

ولا شك أن هذا يحتاج دبلوماسية عربية جديدة تقوم علي جناحين أساسين هما تطوير المصالح الاقتصادية والتجارية من ناحية وتعزيز المشتركات الثقافية والحضارية بين العرب والأفارقة. وقد لقيت الدبلوماسية الليبية في أفريقيا نجاحا ملموسا خصوصا فيما يتعلق بجهود الوساطة التي تقوم بها في السودان والكونغو وغيرها، وتبني فكرة الاتحاد الإفريقي وتجمع الساحل والصحراء وكلها تصب في خانة محاصرة التوسع الصهيوني، ولكن هذه الجهود لا تكتمل دون تنسيق وعمل جماعي عربي.

ومن المهم التفكير في إقامة منتدى للأمن والتعاون في البحر الأحمر وآخر يضم دول حوض النيل. ومن الضروري أن تمتد الجسور ثنائيا بين دولتين من دول المنطقة أو ثلاثيا أو رباعيا،بالتوافق مع دراسة إنشاء المنتدى فورا، لأن الوصول إلي هذه الغاية الإقليمية يقتضي حل القضايا والمشكلات الثنائية والثلاثية مثل تلك التي بين إثيوبيا وإريتريا، وبين إريتريا والسودان، وإنهاء الصراع في الكونغو، وذلك حتي تكون فكرة إنشاء منظمة أو منتدى الأمن والتعاون مقبولة دون أن تعطلها الهواجس السياسية والنزاعات.

ومن المهم تطوير العلاقات الثنائية علي ألا يكون التنسيق علي مستوي رؤساء الدول والخارجية وإنما في كل القطاعات، كأن يكون مثلا بين القيادات العسكرية لمناقشة الاستراتيجيات وخطط التسلح وإقامة مناورات مشتركة .إن أسلوب الثنائيات والثلاثيات والانتقائية فيما بين مجموعات صغيرة من الدول يكفل مرونة في الحركة ويمهد لبناء الثقة فيما بين هذه الدول لكي يصل بنا في النهاية إلي المرحلة الأخيرة التي يمكن فيها بناء محفل إقليمي للتعاون والأمن في منطقة البحر الأحمر وحوض النيل.

ويقتضي بناء منتدى الأمن والتعاون في البحر الأحمر إرساء مبدأي الانتقائية والتدرجية،بمعني الاستفادة من دروس التجربة الأوروبية التي قامت علي هاتين الركيزتين. وتعني التدرجية أن يتحقق إنجاز في مجال

معين, وإذا استقر النجاح يجري الانتقال إلي مجال آخر. أما الانتقائية فتكون علي مستويين:علي مستوي الدول وعلي مستوي القضايا، ومعني ذلك أنه لا يشترط بالضرورة أن يقوم محفل للتعاون الأمني في منطقة البحر الأحمر علي أساس الشمولية فيضم جميع الدول المطلة علي البحر الأحمر، إنما يجري طرح الفكرة علي الدول المطلة عليه، وتدخل فيها الدول التي تتفق عليها، وتكون لديها رغبة واستعداد وقدرة علي أن تساهم في تحقيق النجاح في خطوات محددة، بما يعني أن ينشأ المنتدى في البداية كإطار عربي إفريقي.

ويدعم من هذا الطرح أمران: أولهما أنه في أبريل98 اقترح الرئيس أفورقي إقامة هذا المنتدى، وثانيهما أن الخارجية المصرية أعلنت أنها تري أنه قد آن الأوان لإنشاء منتدى للتعاون والأمن في البحر الأحمر [(342)].

ومن الضروري تفعيل الإطار التنظيمي الذي يضم دول حوض النيل أو إيجاد آلية جديدة أكثر فعالية وكفاءة، وعدم الاكتفاء بالتعاون الثنائي، ويمكن لمصر أن تقدم الخبرة الفنية والتكنولوجية لمعاونة دول حوض النيل في مشروعات الري والزراعة وتوليد الكهرباء.

وعلي السياسة المصرية أن تبرهن علي أن اهتمامها بدول حوض النيل ليس اهتماما أمنيا فقط، وإنما له اعتباراته الثقافية والحضارية والاقتصادية، حتي يتلاشي الاعتقاد السائد لدي البعض من أن مصلحة مصر وجود دول المنطقة في حالة ضعف استراتيجي عام، فالواقع أن مثل هذا الضعف يشكل البيئة المثالية للاختراق الإسرائيلي. وبالتأكيد فليس من مصلحة مصر ما يحدث من توسيع رقعة الصراع فى المنطقة أو تغيير خريطة التوازن الإقليمي ، وعليه فإن اتخاذ السياسة المصرية موقفاً حذراً إزاء الصراعات فى المنطقة ورفض التورط فيها لا يكفي في حد ذاته دون أن يكون ذلك جزءا من حزمة من السياسات الإقليمية الممتدة بالتعاون مع الدول الرئيسية لتسوية المنازعات، وبناء أطر التعاون الإقليمي علي أسس ثنائية وثلاثية كبداية.

ومن الضروري العمل من أجل حماية التحالف المصري السوداني في مجال المياه باعتباره المحور الأساسي للسياسة المائية المصرية، لأن تدهور هذا التحالف يؤدي للإضرار بالمصالح المائية المصرية. والعمل من أجل استقرار وتطوير الأطر المؤسسية للتعاون بين دول حوض النيل.

سيناريو هات المستقبل:

ومن المنظور الاستراتيجي يمكن القول أن هناك أربعة سيناريوهات متوقعة للأمن في البحر الأحمر ومنابع النيل هي:

سيناريو الهيمنة الأمريكية: ويتضمن الاعتماد علي المظلة الأمريكية لضمان الأمن في البحر الأحمر ومنابع النيل، و مشاركة إسرائيل في حماية أمن البحر الأحمر ضد الخطر الإيراني وتهديدات التنظيمات الإسلامية المسلحة، وتقليص أو تهميش دور الدول العربية الأساسية مثل مصر والسعودية،وتجاهل الأمن القومي العربي. ويحاول هذا السيناريو الجمع بين متناقضات الأمن الإسرائيلي والأمن العربي.

سيناريو التعاون الإقليمي والدولي: ويتضمن وجود تنسيق أو تحالف بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية وإسرائيل في ظل عملية سلمية وتعاون إقليمي متعدد الأطراف. وتقليص التناقض الأمني المصري

الإسرائيلي أو حدوث تنسيق مصري إسرائيلي في البحر الأحمر، مقابل توقف إسرائيل عن اللعب بورقة المياه في منابع النيل.

السيناريو القومي الإسلامي: ويتضمن وجود رؤية عربية–إسلامية ذات أبعاد إقليمية عظمي تلعب فيها مصر أو تحالف عدة دول عربية وإسلامية دور القيادة والتأثير من أجل إبقاء منطقة البحر الأحمر عربية بدون قواعد أجنبية أو نفوذ قوي للدول الكبرى، ومحاصرة وتطويق التوسع الإسرائيلي في منابع النيل وأفريقيا باعتباره مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي، واحتواء دول حوض النيل والبحر الأحمر في منظومة للتعاون الإقليمي.

سيناريو عربي وظيفي (واقعي ومرحلي): يقوم علي أساس رؤية وظيفية تعمل علي تحييد التهديدات الإسرائيلية، وتكثيف التعاون مع دول البحر الأحمر ودول حوض النيل،وتتجنب هذه الرؤية التركيز علي الأبعاد العسكرية والأمنية ، وتعطي الأولوية للأبعاد الاقتصادية والديموجرافية والتعاون الإقليمي، من أجل ملء الفراغ السكاني علي سواحل البحر الحمر وفي سيناء وباب المندب، والتركيز علي التنمية الاقتصادية والصناعية واستثمار ثروات البحر الأحمر ونهر النيل وحماية البيئة فيهما. فالسياسات التنموية والديموجرافية ستمكن من خلق أمر واقع في الإقليم يمكن أن يواجه أطماع إسرائيل باعتبارها مصدر التهديد الرئيسي للأمن العربي. وكما تركز هذه الرؤية علي مراقبة الأنشطة الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل ومنع حصولها علي مواقع استراتيجية فيه دون التورط في مواجهات عسكرية شاملة.

وفي الحقيقة فإن السيناريو القومي الإسلامي غير ممكن واقعيا علي الأقل في المدى المنظور، أما سيناريو الهيمنة الأمريكية فهو ممكن واقعيا، كما أن كثير من جزئياته متحققة بالفعل، ولكنه لا يعترف بالأمن القومي العربي، ويجمع المتناقضات بين أمن إسرائيل وأمن مصر. أما سيناريو التعاون الإقليمي والدولي فيحتاج إلي حل التناقض الرئيسي بين الأمن القومي العربي والأمن الإسرائيلي وهو غير وارد في الوقت الراهن، أما السيناريو العربي الواقعي فيتوقف علي شرط توفر الإرادة العربية الجماعية أو من خلال العمل الثنائي من أجل تقوية التعاون الإقليمي بين دول البحر الأحمر ومنابع النيل باستثناء إسرائيل.

الهوامش:

---

(1) علي الدين هلال، مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد الرابع، بيروت: أبريل 1982 ، ص17-18

(2) نظام بركات، مراكز القوي ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، (عمان:دار الجليل للنشر، 1983) ص 142

(3) حسام سويلم ، إسرائيل ونظرية جديدة للحرب (القاهرة : د.ن. ، 1998) صـ 84- 86.

(4) يوسي ميلمان ، السودان في الملفات السرية الإسرائيلية، هآرتس، مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية، 1997/7/2

(5) Joel Peters, Israel and Africa, The problematic friend ship, London, British Academic press, 1992. P.9 ,See also Michael Barzohor ,"Ben Gurion and the policy of the periphery" in Itamar Rabinovich and Jehuda Reinharz (eds.), Israel in the Middle East 1984 p 164-171

(6)David Rodman & Stuart A. Cohen, An Exchange on Israel's Security Doctrine, the Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal, Vol. 5, No. 4, BESA Center, December 2001.

http://www.biu.ac.il/SOC/besa/meria/journal/2001/issue4/jv5n3a6.html

(7) شلومو نكديمون،العلاقة الإسرائيلية الكردية، مترجم في مختارات إسرائيلية، ع 30،القاهرة: يونيو1997، ص ص 45-47

(8) يوسي ميلمان ، السودان في الملفات السرية الإسرائيلية، هآرتس، مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية، 1997/7/2

(9) لمزيد من التفاصيل حول خطاب شارون انظر:

M.Medzini, Israel's Foreign Relations, Selected Documents,1981-1982,Ministry for foreign Affairs, volume seven, Jerusalem, 1988.p 223

وعواطف عبد الرحمن وحلمي شعراوي، إسرائيل وإفريقيا 48-1985 (القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1985) ص 176

(10) الوف بن، العلاقات مع تركيا هامة ولكنها لن تكون بديلا للحوار مع العرب، هآرتس، 1999/6/20، مترجم في القدس العربي، 1999/6/21، ص9

(11) أحمد عبدالحليم، أمن البحر الأحمر:الماضي والحاضر والمستقبل، قضايا استراتيجية، العدد 2(القاهرة:المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،مارس 1996) ص ص 26-28

أحمد عبدالحليم ، الوجود الأجنبي في البحر الأحمر ومخاطره بالنسبة للأمن القومي العربي(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة: 1996) ص ص 25-26

(12) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 13

(13) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبدالسلام رضوان وإسحق عبيد(القاهرة: المجلس الوطني للثقافة والعلوم، سلسلة عالم المعرفة، ع 282، يوليو 2002) ص ص 97، 164،116

(14) المرجع السابق ، ص 183

(15) عبدالمنعم سعيد، ندوة البحر الأحمر.. اليوم وغدا، الفكر الاستراتيجي العربي، العددان 8-9 ، بيروت: يوليو-أكتوبر 1983، ص483

(16) حلمي عبد الكريم الزعبي ، الاستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر ، (القاهرة ، الدار العربية للنشر والترجمة ، ط 1، 1990) صـ 60 .

(17) مجدي محمد محمود عيسى ، ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي : عمان 3-1996/12/11 ، شؤون عربية ،ع(91) ، القاهرة: سبتمبر 1997 ،صـ 233.

(18) عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي : التنافس بين استراتيجيتين (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1984) صـ 37.

(19)Anthony H.Cordesman, The Military Balance and Arms Sale in the Red Sea States:1986-1992, CSIS Middle East Dynamic Net Assessment, September, 1993, P3-5

(20) حلمي عبد الكريم ، مرجع سابق، صـ 70

(21) ديفيد بن جوريون، يوميات الحرب 1947-1949،ترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1993)ص ص 708، 709 ، 732

(22) موشيه شاريت، يوميات شخصية، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996) ص 558

(23) محمود توفيق محمد، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، عدد 57، يوليو 1979، ص ص 42،38

(24) ديفيد بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي ،الجزء الثالث(د.م. :مركز البحوث والمعلومات،د.ت)ص ص 178 ،182، 185

(25) موشيه شاريت، مرجع سابق، ص 502

(26)M.Medzini, Israel's Foreign Relations, Selected Documents,1981-1982,Ministry for foreign Affairs, volume seven, Jerusalem, 1988.p 40

(27)M. Medzini, Israel’s foreign relations, selected Documents, 1982-1984 ,Ministry for foreign Affairs, volume eight, Jerusalem, 1990.P.257

(28) محمود توفيق محمد، مرجع سابق،ص 45

(29) حلمي عبد الكريم ، مرجع سابق ، صـ 59-60 . نقلا عن يهو شاع ليفنسون " الاستيطان الجديد في النقب وجذوره في الاستيطان القديم " ، إصدار الكيبوتس الموحد ، مستوطنه عين حارود 1962 ، صـ120-122.

(30) أمين محمود عطايا ، العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب تشرين الأول 1973 (بيروت : الرواد للنشر والتوزيع ،1993).

(31) حول بدايات صياغة هذه الخطط في الخمسينات انظر،مذكرات موشيه شاريت، مرجع سابق، ص ص 288، 423، 431، 526، 528

(32) ديفيد بن جوريون،إسرائيل تاريخ شخصي، مرجع سابق،ص ص 117، 168

(33) موردخاي بار أون، دافيد طال وكتاب الأمن الجاري في دولة إسرائيل: مصادره وتطوره 1949-1956، هآرتس 6/20/ 1999، مترجم في القدس العربي، 1999/6/21

(34) ديفيد بن جوريون،إسرائيل تاريخ شخصي، مرجع سابق، ص 171

(35) Mark Heller (ed.), the Middle East Military Balance, 1983 Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1983, P.293

(36) Ibid. 293,294

(37) Aharon levran, Zeeve Eytan (ed.), the Middle East Military Balance 1987, 1988 Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1988,p.155

(38) الوف بن، يسرائيل طال يدعو لإدامة التفوق العسكري حتى بعد إحلال السلام، هآرتس، 1999/8/3، مترجم في القدس العربي، 1999/8/4، ص9

(39) دفنا فيردي ، إسرائيل واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للسلاح، معاريف، 10/22/ 1999، مترجم في مختارات إسرائيلية، ع 60 ، القاهرة، ديسمبر 1999. ص 84، 85

(40) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:جريدة الحياة الصادرة في لندن 2002/1/5 و 2002/1/11، وجريدة القدس العربي الصادرة في لندن أيضا 2002/2/13

(41) The Military Balance 2000, International Institute for Strategic Studies, London; 2000, p.p. 298-301

(42) Anthony H.Cordesman, The Military Balance and Arms Sale in the Red Sea States:1986-1992, CSIS Middle East Dynamic Net Assessment, September, 1993, P.5

(43) ديفيد بن جوريون ،إسرائيل تاريخ شخصي، مرجع سابق ، ص185

(44) موشيه شاريت، مرجع سابق،ص 446

(45) زكريا محمد عبد الله ، أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي ، شؤون عربية ، ع (88) (بيروت: ديسمبر 1996) صـ 161.

(46) حسني خشبه، الانسحاب الدولي من البحر الأحمر أوجد مستجدات النزاع الإقليمي والإفريقي والعربي، جريدة الشرق الأوسط، ع 6567 لندن: 1996/11/20 ، ص6 . وهو تقرير عن ندوة " البحر الأحمر وخليج العقبة " وهي الندوة الرابعة من 6 ندوات عقدها مؤتمر " التبعات الأمنية للموارد في الشمال الأفريقي والشرق الأوسط ووسط آسيا "، في معهد القوات المسلحة الملكية البريطانية لدراسات الدفاع .

(47) انظر حول أولوية الاعتبارات الأمنية والعسكرية علي الاعتبارات الاقتصادية: عبدالمنعم سعيد،مرجع سابق، ص 483، و زكريا محمد عبدالله مرجع سابق ، صـ 161 .

(48) ديفيد بن جوريون،إسرائيل تاريخ شخصي، مرجع سابق، ص ص 182،184

(49) ديفيد بن جوريون،يوميات الحرب، مرجع سابق ص 211

(50) أحمد خليفة، صبري جريس، دليل إسرائيل العام(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1996) ص ص 73،74

John Quigley, Soviet Immigration To Israel and Middle East peace, Berkshire, UK. Garnet, 1997, p 237,238 (51)

Zeev Eytan, shlomo Gazit (ed.) the Middle East Military Balance, 1990-1991, Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1991, p.156 (52)

(53) حلمي عبد الكريم ، مرجع سابق ، صـ 10، 172 – 175

Barbara Krieger, the Dead Sea, Myth, History, And politics, Hanover, NH: University Press of New England, 1997, p.177 (54)

(55) حلمي عبد الكريم ، مرجع سابق ، صـ 10، 172 – 175

Barbara Krieger, op.cit, p. 179 (56)

(57)M. Medzini, Israel's foreign relations, selected Documents, 1982-1984,Ministery for foreign Affairs, volume eight , Jerusalem, 1990.p. 270

(58) حسن بكر حرب المياه في الشرق الأوسط الجديد(القاهرة: ميريت للنشر، 1999) ص170

Barbara Krieger, op.cit. pp. 192-194 (59)

(60) رضا فودة ، المتغيرات الحديثة في الساحة الإقليمية : إريتريا ، شؤون عربية ، ع(78) (بيروت: يونيو 1994) صـ207،208.

Aharon levran, Zeeve Eytan (ed.), the Middle East Military Balance 1987- 1988 Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1988,p.156 (61)

Zeev Eytan, shlomo Gazit (eds.) the Middle East Military Balance, 1993-1994, Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1994, p.93(62)

(63) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي 1992 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1993)صـ158.

(64) المرجع السابق ، صـ161

(65) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي 1991 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،1992) صـ 237.

(66) عادل حامد الجارد ، دراسة في العلاقات الصهيونية الإفريقية ، في حامد ربيع (و آخرون) ، علاقات إسرائيل الدولية (بغداد : جامعة بغداد ، 1980) ص ص 177،178 .

(67) حلمي عبد الكريم ، مرجع سابق ،صـ 162،161

(68) عبد الله عبد المحسن، مرجع سابق ، صـ 187.

Mark Heller (ed.), the Middle East Military Balance, 1983 Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1985, p.272 (69)

(70) محمد عبدا لهادي علام، الدبلوماسية المصرية في التسعينات، (القاهرة: دار إيجي مصر للطباعة والنشر، 2000) ، ص ص 25،24

(71) زئيف شيف، رؤية أمنية قديمة في واقع جديد، هآرتس، 1998/1/9، مختارات إسرائيلية، ع (39)(القاهرة:مارس 1998) ص 31، 32

Zeev Eytan, shlomo Gazit (eds.) the Middle East Military Balance, 1993-1994, Tel Aviv, Gaffe Center for Strategic Studies, 1994, p.154 (72)

(73) زئيف شيف،رؤية أمنية قديمة في واقع جديد مرجع سابق، ص 31–32

(74) زئيف شيف، التهديد النووي الصاروخي من العراق وإيران يحتل الترتيب الأول، هآرتس 1999/5/5، مترجم في القدس العربي، 1999/5/6، ص 9

(75) الوف بن، الاستخبارات العسكرية لا تخشى التسوية، هآرتس، 1999/9/7، مترجم في القدس العربي، 1999/9/8، ص 9

Zeev Eytan, shlomo Gazit, op.cit, pp. 73-75 (76)

(77) مائير باعيل، معاهدة دفاع شرق أوسطية، معاريف 1995/12/12، عن مختارات إسرائيلية،القاهرة، فبراير 1996 ص18

(78) يوسي ميلمان ، السودان في الملفات السرية الإسرائيلية،هآرتس، مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية، 1997/7/2

(79) شلومو نكديمون،العلاقة الإسرائيلية الكردية، مترجم في مختارات إسرائيلية، ع 30،القاهرة: يونيو1997

David Rodman & Stuart A. Cohen, An Exchange on Israel's Security Doctrine, the Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal, Vol. 5, No. 4, BESA Center, (80)
December 2001."

(81) الوف بن، العلاقات مع تركيا هامة ولكنها لن تكون بديلا للحوار مع العرب، هآرتس، 1999/6/20، مترجم في القدس العربي، 1999/6/21، ص9

(82) مجدي محمد محمود عيسى ، مرجع سابق ، صـ 231.

(83) خيارات التنمية في الشرق الأوسط المشاريع الإسرائيلية التي قدمت إلى قمة عمان، مختارات إسرائيلية ، العدد 12، القاهرة:ديسمبر 1995، ص ص 53، 54

(84) هآرتس 1996/11/12، مختارات إسرائيلية، ع 24،القاهرة: ديسمبر 1996، ص4

(85) وزارة الدفاع المصرية،قناة السويس والتحديات لمستقبلية(القاهرة: وزارة الدفاع،د.ت.) ص ص 101–103

(86) عبد الجليل مرهون ، إريتريا إشكالية الموقع والهوية ، مجلة شؤون الأوسط ، ع(18) (بيروت ، أبريل 1993). ص. 14

(87) زكريا محمد عبد الله ،مرجع سابق ، صـ163

(88) جريدة الحياة اللندنية ، 1995/12/22

(89) محمد أبو القاسم حاج محمد ، النظام السوداني بين خيارين ، الحياة اللندنية ، 1997/1/8.

(90) طلال عتريسي ،إفريقيا والأمن العربي ، مجلة شؤون الأوسط ، ع 60 (بيروت ، مارس 1997)، ص. 4

(91) لمزيد من التفاصيل حول تطورات هذه المرحلة ، انظر محمد أبو القاسم حاج محمد ، مرجع سابق.

(92) المرجع السابق.

(93) ياسر عبد القادر ، التغلغل الصهيوني في أفريقيا ، (الخرطوم : مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، 1998)ص95،94.

(94) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي 1993 (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1994) ، ص 131.

(95) عبد الجليل مرهون ، مرجع سابق ، ص14.

(96) حسني خشبة، مرجع سابق

(97) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1995 ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1996)ص143.

(98) توفيق شومان ، مجلة شؤون الأوسط ،ع(52) (بيروت ،يونيو 1996)،ص104.

(99) جريدة الحياة (اللندنية)،1995/12/22.

(100) معاريف، 12/25 /1995، مترجم في مختارات إسرائيلية، القاهرة،فبراير 1996، ص43

(101) المرجع السابق، ص 43

(102) أحمد عبدالحليم، أمن البحر الأحمر:الماضي والحاضر والمستقبل، قضايا استراتيجية، العدد 2(القاهرة:المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،مارس 1996) ص ص 26-28

أحمد عبدالحليم ، الوجود الأجنبي في البحر الأحمر ومخاطره بالنسبة للأمن القومي العربي(القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة: 1996) ص ص 25-26

(103) حسني خشبه، الانسحاب الدولي من البحر الأحمر أوجد مستجدات النزاع الإقليمي والإفريقي والعربي، جريدة الشرق الأوسط، ع 6567 لندن: 1996/11/20 ، ص6 .

(104) علاء سالم ، النزاع اليمني الإريتري حول أرخبيل حنيش ، السياسة الدولية ، ع(124) (القاهرة ،إبريل 1996) ص160،159.

(105) هتسوفيه، بيريز والرئيس الإريتري اتفقا علي دعم التعاون، 1996/2/6، مختارات إسرائيلية ، ع 16، القاهرة،أبريل 1996، ص 59

(106) علاء سالم، مرجع سابق ، ص 160

(107) توفيق شومان ، مرجع سابق ، ص106.

(108) المرجع السابق،ص106.

(109) Jeffrey A.Lefebvre, Red Sea Security and the Geopolitical-Economy of the Hanish Islands Dispute, Middle East Journal, Volume. 52 summer 1996, pp.379-380.

(110) Ibid. p. 377.

(111) الحياة 1995/12/18.

(112) مجلة الوسط 1996/1/1.

(113) توفيق شومان ، مرجع سابق ، ص106.

(114) Jeffrey A.Lefebevre, Op. Cit. P .368.

(115) توفيق شومان ، مرجع سابق ، ص108.

(116) Jeffrey A.Lefebvre, Op.Cit.p.383.

(117) أناتولي ن.آبيسي، تغيير علاقات القوة في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، دورية آفاق أفريقية، العدد الثاني،(القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، صيف 2000)، ص 68

(118) ل.د. محمد رضا فوده ، أبعاد الصراع الإيرتري الإثيوبي. السياسة الدولية ع(136) (القاهرة: أبريل1999)ص 298.

(119) Samuel Decalo, Israel and Africa, Forty Years, 1956-1996, Gainesville: Florida Academic Press, 1998, pp. 153,159

(120) Anthony H.Cordeman, op.cit, pp.45-49

(121) Joel Peters, op.cit, p.8

(122) محمد يسري قنديل، وعبدالرحمن رشدي الهواري، التواجد البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر، نشرة دراسات، ع (53) القاهرة:الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1992، ص 8

(123) محمد إدريس ، أثر المتغيرات السياسية الجديدة على العلاقات الإثيوبية مع دول الجوار العربية الإفريقية من 1991-1994 ، رسالة دبلوم (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ،1995) ص15.

(124) Strategic Survey 1999/2000, London, the International Institute for Strategic Studies, 2000, pp.262,263

(125) Ibid. pp.259,260

(126) رضا فودة ، المتغيرات الحديثة في الساحة الإقليمية ، مرجع سابق ،ص208.

(127) Jeffrey A.Lefebvre, Op.Cit. p.337

(128) جريدة الأهرام ،1996/8/12،و 1996/8/14.

(129) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،1999)ص227.

(130) IISS, the Military Balance 1999 – 2000

(131) صالح بشير ، قوة أثيوبيا الصاعدة ، الحياة ، 2000/5/28.

(132) الحياة 2000/5/13

(133) الحياة 2000/5/30

(134) الأهرام 2000/5/26.

(135) نشرت العديد من التقارير في الصحف الروسية حول قيام جنرالات روس بقيادة الهجوم الأثيوبي ، وحصول إثيوبيا على أسلحة حديثة بنحو مليار دولار معظمها من روسيا ، وتشمل طائرات " سوخوى 27" وهيلكوبترات "مي24" وتشورنايا اكولا". وقدمت السفارة الإريترية في موسكو قائمة بـ 18 خبيرا عسكريا روسيا شاركوا في الحرب . لمزيد من التفاصيل انظر جريدة الشرق الأوسط، 2000/5/28

(136) طه المجدوب ، تجدد الصراع في القرن الأفريقي ، الأهرام ، 1999/5/2.

(137) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998 ، مرجع سابق ، ص229-230

(138)Military Balance 1998-1999, II SS, London, IISS, 1998, p 239

(139)Ibid., p.239

(140)Strategic Survey 1999/2000, London, the International Institute for Strategic Studies, p 257

(141) نيفين حليم صبري، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، في إبراهيم نصر الدين وآخرون، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000) ص 83

(142) صالح بشير ،مرجع سابق.

(143) مجلة الوطن العربي ، ضباط إسرائيليون يشرفون على سير العمليات العسكرية الإثيوبية ضد إريتريا .ع1212(باريس 2000/5/26)صـ15.

(144) حسن أبو طالب ، تداعيات عملية تسوية النزاع الأثيوبي ، ملف الأهرام الاستراتيجي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، سبتمبر 1999)

(145) صالح زهر الدين ، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط المياه (بيروت ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، ط1 ، 1996) ، ص 251.

(146) حبيب عائب ، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1996) ص 5،4

(147) جدعون فيشلزون ، " توطئة "في إليشع كالي : المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة رانده حيدر ، (بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1991)صـ 5.

(148)Shimon Peres, The New Middle East (New York :Henry Holt , 1993)pp.121,129

(149) فتحي على حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط . (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1997)صـ 152.

(150) عبد العظيم حماد ، الخطر القادم : نقص المياه أم التفوق الاستراتيجي لإسرائيل ، مجلة وجهات نظر ، القاهرة ، العدد السابع عشر – يونيو 2000 ص43.

(151) جميل هلال ، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، 1996) ص 130،128.

(152)Ronald Bleier, Will Nile water go to Israel? North Sinai Pipelines and the Politics of Scarcity, Middle East policy, Vol.v, No.3, September 1997p.116

(153)Ibid. p.114,116

(154)Ibid. p.114

(155)Aaron T.Wolf ," Hydropolotics along the Jordan River : Scarce Water and its Impact on the Arab Israeli Conflict", United Nations Press, Tokyo, 1995, p. 57

(156)Stephan Libiszewski,"Water Disputes in the Jordan Basin Region and their Role in the Resolution of the Arab-Israeli Conflict", Environment and Conflict Projects, Occasional Paper, No.13, August 1995,Zurich, Switzerland, P.57

(157)Ronald Bleier, op.cit, p.11

(158) انظر علي سبيل المثال: عبد العظيم حماد، مرجع سابق، ص 43، وفتحي علي حسين، مرجع سابق ، ص 152، و Ronald Bleier, op.cit, p.114

(159)Ronald Bleier, op.cit, p.117

(160) تختلف تقديرات العجز في الميزان المائي الإسرائيلي ، فموردخاي يعقوفوفيتش يقدره بنحو 1700 مليون م3، بينما يقدره اليشع كالي بنحو 1600 مليون م3، أما حاييم مرجليت فيرفعه إلي 2100 م3

انظر:حسن بكر حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد،(القاهرة : ميريت للنشر، 1999) ص ص134 ، 135

(161)The World Bank, From Scarcity to Security, 1999, p.7

(162) عميرة هاس، التسوية الدائمة يجب أن تنهي السيطرة الإسرائيلية علي المياه، هآرتس، 1999/7/14، مترجم في القدس العربي، 1999/7/15، ص9

(163) عميرة هاس، نقص المياه في المناطق الفلسطينية، هآرتس 1999/7/12، مترجم في القدس العربي، 1999/7/13

(164) سامي مخيمر ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ع1996،209.صـ197.

(165) الصادق المهدي، مياه النيل، الوعد والوعيد، (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000) ص 32

(166)Ronald Bleier,op.cit,p.115

(167)Ibid, pp. 114,115

(168) سعد الدين وهبه ، هل بدأت إسرائيل حصار منابع النيل ، الأهرام ، 1996/11/30.

(169) انظر تصريح وزير الري عبد الهادي راضي في الحياة اللندنية ، 1995/3/13،و 2000/6/10.

(170) جريدة العالم اليوم القاهرية، 1994/8/9

(171)Ronald Bleier,op.cit,p.117

(172) تقرير قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية حول معاقبة مصر، هآرتس، 1995/1/12، نقلا عن مختارات إسرائيلية، العدد الأول، القاهرة: يناير 1995، ص 50

(173) عبدالملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999) ص 88

(174) عبد العظيم حماد ، مرجع سابق،صـ43.

(175)The World Bank, From Scarcity to Security, 1999, p.7

(176)Ibid, p.5

(177) طلعت رميح ، إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى ، شؤون الأوسط ،ع(60) (بيروت : مارس 1997) ، ص 13.

(178) حبيب عائب،مرجع سابق،ص114

(179) نيفين حليم، مرجع سابق، ص ص 67 ،83

(180) طلعت رميح ، إعادة رسم الخريطة الإقليمية ، مرجع سابق ، ص 13 .

(181)Ronald Marshal, France and Africa: the Emergence of Essential Reforms, International Affairs; Volume 74, Number 2, April 1998. P.366.

(182)Robert I.Rotberg and others, peace keeping and peace Enforcement in Africa, Brookings Institution press, Washington,D.C.2000p.65

(183) حمدي عبد الرحمن ، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري ، السياسة الدولية ، ع135،(القاهرة ، يناير 1999)ص32.

(184) المرجع السابق ، ص 33.

(185) نيفين حليم، مرجع سابق، ص 77

(186)Ronald Marshal, op. Cit. p, 363.

(187)Ibid. p364

(188)Ibid. 363.

(189) أناتولي ن.آييسي، تغيير علاقات القوة في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، دورية آفاق أفريقية، العدد الثاني،(القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، صيف 2000)، ص 68

(190) طلعت رميح ، إعادة رسم الخريطة الإقليمية ، مرجع سابق ، ص 14.

(191) عبدالملك عودة، مرجع سابق ، ص ص 93، 94

(192) محمد عبدالهادي علام، مرجع سابق، ص 159

(193) الشيماء عبد العزيز، الأزمة السياسية في زائير 1997/96،رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة: 2001) ص 76

(194) إجلال رأفت ، الأزمة الصومالية وتداعياتها علي دول الجوار المحيط، في: نازلي معوض(محررا)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينات (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، 2001) ص ص 129-131

(195) محمد عبدا لهادي، مرجع سابق ،ص 240

(196) الشيماء عبد العزيز، مرجع سابق، ص 76 ، 78

(197) عراقي الشربيني، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الإفريقي، في: نازلي معوض (محررا)، مرجع سابق. ص 141

(198) محمد عبدالهادي علام، مرجع سابق، ص156

(199) حمدي الطاهري ، أفريقيا بين العرب وإسرائيل (القاهرة : مكتبة الآداب ، 1997) ،ص ص 80، 81

(200) نازلي معوض(محررا)، مرجع سابق،ص 594

(201) Samuel Decalo, Israel and Africa, Forty Years, 1956-1996, Gainesville: Florida Academic Press, 1998,pp. 59,60

(202)Ibid.pp.58,59

(203)Ibid.p.162

(204)Ibid.p.164

(205)Ibid.pp.150,151

(206)Ibid.pp.161,162

(207)M. Medzini, Israel's foreign relations, selected Documents, 1982-1984,Ministery for foreign Affairs, volume eight, Jerusalem, 1990,P 567

(208)Samuel Decalo, op.cit,p.164

(209)Ibid. p.150

(210) انظر: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية علي الإنترنت:

WWW.Israel.org/mfa/go.asp?mfahooino

(211)Samuel Decalo, op.cit,p.163

(212) نظام بركات، مرجع سابق، ص 126

(213) المرجع السابق، ص ص 97، 100

(214) ران ادليست، باراك وضع ملف الموساد علي الرف، معاريف 1999/8/20، مترجم في القدس العربي 1999/8/21، ص 9

(215) شلومو نكديمون،العلاقة الإسرائيلية الكردية، مترجم في مختارات إسرائيلية، ع 30،القاهرة: يونيو1997، ص ص 45-47

وويوسي ميلمان ، السودان في الملفات السرية الإسرائيلية، هآرتس، نقلا عن الأيام الفلسطينية، 1997/7/2

(216) عواطف عبد الرحمن وحلمي شعراوي، إسرائيل وإفريقيا 48-1985(القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1985) ص 21

(217) عقد الموشاف سيمنارا في 15 يونيو 1997بوزارة الخارجية الإسرائيلية حول إمكانيات تطوير التعاون مع الدول الإفريقية،حضره ثلاثة عشر سفيرا من إسرائيل والدول الإفريقية والمستشار العلمي للسفارة الأمريكية:لمزيد من التفاصيل انظر الموقع علي الإنترنت:

www.israel.org/mfa/go.asp?mfaho1oyo

(218) يوسي ميلمان،دوافع اقتراح إغلاق السفارة الإسرائيلية في أنغولا، هآرتس. مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية،28/7/ 1997.

(219)Joel Peters, op.cit.p.98

(220) حمدي الطاهري ، أفريقيا بين العرب وإسرائيل (القاهرة : مكتبة الآداب ، 1997. ،ص147

(221) عبدالسلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا(بغداد:معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية،1986) ص41

(222) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 23

(223) عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص41

(224)Samuel Decalo, op.cit,p.165

(225) حلمي شعراوي (وآخرون) ، العرب وإفريقيا ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير 1994) ، ص 329

(226) عادل أحمد الجادر ، مرجع سابق ، ص 176.

(227) المرجع السابق ، ص 178.

(228)M. Medzini, Israel's foreign relations, selected Documents, 1981-1982 Ministry for foreign Affairs, volume seven, Jerusalem, 1988.p.223

(229) عواطف عبد الرحمن وحلمي شعراوي، إسرائيل وإفريقيا 48-1985 (القاهرة: دار الفكر العربي، ط2، 1985) ص 176

(230) Samuel Decalo, op.cit,p.164

(231)Ibid. pp.152,153

(232)Ibid. p.61

(233) يوسي ميلمان،دوافع اقتراح إغلاق السفارة الإسرائيلية في أنغولا، هآرتس. مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية،28/7/ 1997.

(234)M. Medzini, Israel's foreign relations, selected Documents, 1982-1984,Ministery for foreign Affairs, volume eight, Jerusalem, 1990,p.295

(235) دفنا فيردي ، إسرائيل واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للسلاح، معاريف، 22/10/ 1999، مترجم في مختارات إسرائيلية، ع 60 ، القاهرة، ديسمبر 1999. ص84

(236) حسين عبدالواحد، صادرات الأسلحة الإسرائيلية، الأخبار القاهرية، 4/9/1999

(237) حسين عبدالواحد، صناعة السلاح في إسرائيل، أخبار اليوم، 1/4/2000

(238) دانكل كلارك، تجارة إسرائيل غير المشروعة بالأسلحة، السياسة الكويتية، 20/2/1996

(239) لواء م/ علي حلمي علواني، ملامح جديدة لسوق السلاح العالمي، مجلة الدفاع، ع 173، القاهرة:ديسمبر 2000.

(240) وكالة أنباء الشرق الأوسط، 12/4/1994(أرشيف الأهرام)

(241) الأهرام 16/1/1999

(242) الأهرام 18/7/1998

(243) عامير رخفورت، 6/10/ 1999 مترجم في مختارات إسرائيلية، ع، 59، (القاهرة: نوفمبر 1999) ص 36

(244) المصدر: الفترة من 85-1993 نقلا عن

Anthony H. Gordesman, Military Balance in the Middle East, Arab-Israel Balance, the Center of Strategic and International Studies, February 1999

أما سنة 1995 فنقلا عن حسين عبدالواحد، صادرات الأسلحة الإسرائيلية، الأخبار القاهرية، 4/9/1999 ، وسنة 1997 من تصريح إيلان بيران المدير العام بوزارة الدفاع الإسرائيلية أذاعته وكالة رويتر في 7/10/1998 (أرشيف جريدة الأهرام)، أما سنة 1999 فنقلا عن دفنا فيردي ، إسرائيل واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للسلاح، معاريف، 22/10/ 1999، مترجم في مختارات إسرائيلية، ع 60 ، القاهرة، ديسمبر 1999.

(245) لواء محمود محمد خليل، التعاون الإثيوبي الإسرائيلي في مجال المياه، مجلة الدفاع، ع 664، القاهرة:مارس 2000، 81

(246) جوزيف رامز، قضية دفن النفايات النووية والخطرة في إفريقيا، آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، القاهرة، ربيع 2001، ص 68

(247) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، مرجع سابق، ص 185

(248) المصدر :

Israel Central Bureau of Statistics. www.cbs.gov.il/engindex.htm

(249) المصدر :

Israel Central Bureau of Statistics. www.cbs.gov.il/engindex.htm

(250) المصدر :-

Direction of Trade Statistics Year Book, International Monterey fund, 1999.

(251) عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص 43

(252) جمال محايدة، القدس العربي، النفوذ الإسرائيلي في القرن الإفريقي 11/1/2002 ص 8

(253)Peters, Joel, op.cit.pp.66,95

(254)Peters, Joel, op.cit.pp.67,96

(255) عادل حامد الجادر ، مرجع سابق ، ص ص 180-182.

(256)) ياسر عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 62،61 ،نقلا عن تقرير لمكتب المقاطعة العربية في دمشق نشرته جريدة الحياه بتاريخ 11/7/1993.

(257) حمدي الطاهري ،مرجع سابق ،ص140.

(258)Samuel Decalo, op.cit,p.152

(259)Ibid.pp 61-65

(260) سعد ناجي جواد، عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، ع 31، 1999، ص18

(261)The United Nations High Commissioner for Refugees(UNHCR), Refugees and Others of Cocern to UNHCR:1999 Statistical Overview (Geneva:UNHCR,July 2000) p.p. 48-451

(262) عبد الباقي عبد الكبير ، العلاقات الإثيوبية – الإسرائيلية . مجلة دراسات استراتيجية ، ع (7) ، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية ، نوفمبر 1996) ، ص 67-68.

(263)Anthony H.Cordeman, op.cit, pp.45

(264) هيثم الكيلاني ، دراسات في الأمن القومي العربي(دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1994)ص354.

(265)Tanya Schwarz, Ethiopian Jewish Immigrants in Israel, London, Curzon press, Richmond, 2001, pp.36,37

(266)Ibid.p.37

(267)Ibid.pp.246-249

(268) هيجر أنوش عن يديعوت أحرونوت ،مترجم في صحيفة الأيام الفلسطينية، 1997/6/16

(269) هيثم الكيلاني ، المياه العربية والصراع الإقليمي : دراسة مستقبلية . سلسلة كراسات استراتيجية ع(17) (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، سبتمبر 1993) ، ص 13

(270) حسين معلوم ، الجغرافيا السياسية لأزمة المياه العربية ، السياسة الدولية، ع (125) (القاهرة: يوليو1996) ص137.

(271) المرجع السابق ، ص 137.

(272) عبدالملك عودة، مرجع سابق، ص ص89،88

(273) فتحي على حسين ، مرجع سابق ، ص 161.

(274) هيثم الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 13.

(275) صالح زهر الدين ، مرجع سابق ، ص 259.

(276) جريدة الأخبار القاهرية ، 1992/3/10.

(277) صالح زهر الدين ، مرجع سابق ، ص 260.

(278) جريدة الوفد القاهرية ، 1999/6/8.

(279) جيا باخور ، مخاوف قديمة بشأن النيل ، صحيفة هآرتس الإسرائيلية ، 1997/5/19 ، مقال مترجم فى مجلة مختارات إسرائيلية ، ع (31) ، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 1997) .

(280) إجلال رأفت ، القرن الإفريقي : أهم القضايا المثارة ، المستقبل العربي ع(218) ، (بيروت : أبريل 1997).

(281)Ronald Bleier,op.cit. p.119

(282) محمد عبدالهادي علام، مرجع سابق، ص 385

(283) التقرير الاستراتيجي العام لعام 1996 ،(القاهرة؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997) ، ص 341.

(284)Martin Doorubos (ed) , Beyond Conflict in the Horn, Trenton, England,The Red Sea press , Inc, 1992,p.86.

(285)Ronald bleier, op.cit, p.p.119.123.

(286) Martin Doorubos (ed), op.cit,p.83.

(287) فتحي حسين ،مرجع سابق ، ص 74.

ويعبر عن هذا التراث واحدا من أشهر المؤلفات الإثيوبية حول نهر النيل ، بعنوان التطلعات الاستعمارية لمصر في بحيرة تانا والنيل الازرق .

Wondimneh Tilahun , Egypt’s Imperial Aspirations over lake of Tana and the Blue Nile , Addis Ababa , United printers(II) , 1979.

(288) عبدالعظيم حماد، مرجع سابق، ص43

(289) أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية، آفاق إفريقية ، المجد الثالث ، العدد الخامس، القاهرة: ربيع ، 2001، ص21

(290) فتحي حسين، مرجع سابق ، ص 341.

(291) سمير حسنى ، القرن الإفريقي ، أهم القضايا المثارة ، المستقبل العربي ، ع (218) ، (بيروت:أبريل 1997)

(292) جورجيت صادق، جريدة وطني القاهرية، 1995/3/12

(293) فتحي حسين ، مرجع سابق ، ص 43.

(294) جون بولوك ، وعادل درويش ، حروب المياه : الصراعات القادمة في الشرق الاوسط ، ترجمة هاشم أحمد محمد ، مراجعة محمد عبد القادر شريف.(القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة ، 1999) ص 106.

(295) المرجع السابق ، ص 119.

(296) الأهرام 2002/2/16 ،ص 14

(297) الأهرام 2002/2/16، ص 15

(298) كريستيان تورديني ، النزاع الإقليمي وسط إفريقيا والشراكة الأمريكية الإسرائيلية ، شؤون الشرق الأوسط ، ع(60) ، (بيروت:مارس 1997) ص 21.

(299) غسان العزي ، المنافسة الفرنسية – الأمريكية ، شؤون الأوسط، ع (58) ،(بيروت: ديسمبر 1996) ص 121،120.

(300) افتتاحية شؤون الأوسط ، إفريقيا والأمن العربي ، مرجع سابق ، ص 5.

(301)The Military Balance 1997/98, London: The International Institute for Strategic Studies. P; 230

(302) جريدة الأهرام القاهرية ، 1996/11/22.

(303) جريدة الشعب القاهرية 1996/11/22.

(304)Peters, Joel, Israel And Africa, The problematic friend ship, London, British Academic press, 1992,p.79

(305) عبدالملك عودة، مرجع سابق، ص 60

(306)Samuel Decalo, op.cit,p.152

(307) جريدة الوفد القاهرية ، 1995/7/14.

(308) جريدة الحياة اللندنية، 2000/3/16

(309) كريستيان توردييني ، مرجع سابق ، ص 21.

(310) رضا فودة ، مرجع سابق ، ص 162.

(311) سمير حسنى ، القرن الإفريقي أهم القضايا المثارة ، المستقبل العربي ، ع(218) ،(بيروت: أبريل 1997)ص92.

(312) محمد عبدالهادي علام، مرجع سابق،ص 386

(313) الأهرام ، 1996/11/19.

(314) يوسي ميلمان، خبراء إسرائيليون يساعدون تركيا في مكافحة المتمردين الأكراد، هآرتس 2/17/ 1999، مختارات ، ع 51، مارس 1999، ص 33

(315) الشيماء عبد العزيز، الأزمة السياسية في زائير 1997/96،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (القاهرة، 2001) ص79

(316) المرجع السابق، ص 148

(317)Strategic Survey 1999/2000, London, the International Institute for Strategic Studies, 2000,pp.252,253

(318) يحى غانم ،كيف نجحت إسرائيل في غزو إفريقيا جنوب الصحراء من أبواب المتمردين، الأهرام ، القاهرة ، 6 يناير 2001،ص7

(319) كرستيان توردييني ، مرجع سابق ، ص 22،21.

(320) أمين قمورية ، الأزمة الداخلية فى السودان والأبعاد الإقليمية والدولية ، مجلة شؤون الأوسط ، ع(60) ، (بيروت ، مارس 1997) ، ص 28.

(321) محمد أبو القاسم حاج محمد ، النظام السوداني بين خيارين ، الحياة اللندنية ، 1997/1/8.

(322) يوسي ميلمان ، السودان في الملفات السرية الإسرائيلية، هآرتس، نقلا عن الأيام الفلسطينية، 1997/7/2

(323) تسفي برئيل، الخرطوم سمحت للنميري المحسوب علي أمريكا بالعودة، هآرتس ، 5/26/ 1999، مترجم في القدس العربي، 1999/5/27 ، ص9

(324)Gabriel R.Warburg; “ The Sudan and Israel: An Episode in Bilateral Relation in: Middle East Studies, Vo.25, April 1992, PP. 385 – 396.

(325) لمزيد من التفاصيل حول علاقة إسرائيل بالجيش اشعبي انظر :

سلمان قادم آدم ، التورط الإسرائيلي فى جنوب السودان: المخاطر والأبعاد . مجلة دراسات استراتيجية ، ع(6) ، (الخرطوم: أبريل 1996)

(326) Ronaald Bleier , opcit. P.117.

(327)Zeev Eytan, shlomo Gazit, op.cit, pp. 74-75

(328) مائير باعيل، معاهدة دفاع شرق أوسطية، معاريف 1995/12/12، عن مختارات إسرائيلية،القاهرة: فبراير 1996، ص18

(329) حسن عبد الوهاب، حرب البسوس السودانية قربة نصف قرن من القتال بالوكالة،القدس العربي، 2001/8/25

(330) جريدة الحياة اللندنية ، 1995/12/22

(331)Strategic Survey 1999/2000, London, the International Institute for Strategic Studies, 2000,pp.262,263

(332) حسني خشبه، الانسحاب الدولي من البحر الأحمر أوجد مستجدات النزاع الإقليمي والإفريقي والعربي، جريدة الشرق الأوسط، ع 6567 لندن: 1996/11/20 ، ص6 .

(333) أمين قمورية ، مرجع سابق ، ص 27.

(334) جريدة الشرق الأوسط ، 1995/8/15.

(335) طلعت رميح ، شؤون الأوسط ، ع (63) ،(بيروت :مايو 1997) ، ص 79.

(336) المرجع السابق ، ص 79.

(337) الأهرام ، 1997/1/28

(338)Strategic Survey 1999-2000, op.cit,pp.262,263

(339)Ibid.p.262

(340) حسن عبد الوهاب حرب البسوس السودانية قرابة نصف قرن من القتال بالوكالة،القدس العربي، 2001/8/25

(341)Strategic Survey 1999/2000, op.cit.260-263

(342) جريدة الأهرام القاهرية، ندوة نحو"منتدي للأمن والتعاون في البحر الأحمر" ، 1998/11/7، 1998/11/14